العمران العربي

اتحاد الغرف العربية
Union of Arab Chambers

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

العدد 270 - أغسطس وسبتمبر (آب وأيلول) 2025

Issue No. 270 August & September 2025

خطة التعافي الأخضر..

دور معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في إعادة الإعمار والتنمية المستدامة

- التأثيرات المحتملة للتعريفات الجمركية الأمريكية الجديدة على الاقتصاد العربي والعالمي
- تمكين الكفاءات العربية في العصر الرقمي: نحو تأهيل الموارد البشرية وتعزيز دور المرأة في بناء المستقبل
- المؤتمر العربي الثالث للمسؤولية المجتمعية في العالم العربي ينعقد في مقر اتحاد الغرف العربية ويتخلله إطلاق المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية
- تكنولوجيا المناخ: الابتكار ينقذ كوكب الأرض؟

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا ومودِيز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس
سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

حسن الحويزي
رئيس مجلس
الغرف السعودية

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

خليل الحاج توفيق
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

أحمد الزعابي
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة في
دولة الإمارات

سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

كمال حمني
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

معاوية البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

علاء عمر العلي
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

فيصل الرواس
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عبده إدريس
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

الشيخ
خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

غرفة
تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

أحمد الوكيل
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

الشيخ العافية ولد
محمد خونا
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

دور رأس مال القطاع الخاص في خلق الوظائف ودفع النمو الاقتصادي

يعيش الشرق الأوسط والمنطقة العربية اليوم تحوّل تاريخي، في ظل فجوة متنامية في عدد الوظائف حيث يبلغ عدد سكان المنطقة أكثر من 270 مليون نسمة، نصفهم تقريباً من الشباب دون سن الثلاثين، مما يخلق تحديات، على الرغم مما يمتلكه جيل الشباب من قدرات هائلة وإمكانات واعدة. وسينضم خلال العقد القادم، نحو ستة وثلاثين مليون شخص إلى سوق العمل في الشرق الأوسط، بحثًا عن فرص لبناء حياة أفضل، وذلك وفق تقديرات فريق مؤسسة التمويل الدولية استنادًا إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة والبنك الدولي لعام 2024. ولاستيعاب هذا التدفق، ستحتاج المنطقة إلى توفير 18 مليون وظيفة جديدة خلال السنوات العشر المقبلة. لكن إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فلن يتمكن سوى نصفهم من الحصول على فرص عمل. ومن دون مسارات واضحة للعمل، سيجد الكثيرون أنفسهم في مواجهة البطالة، ليتفاقم الفقر، وتتسع فجوات عدم المساواة، ويزداد عدم الاستقرار.

ويزداد إلحاح هذا التحدي مع استمرار معاناة العديد من بلدان منطقتنا العربية من الهشاشة والصراعات، وهو ما يقوّض الفرص الاقتصادية ويترك ملايين الأشخاص عرضة للمخاطر. وتزداد الأزمة حدة بفعل مشاكل هيكلية مزمنة، من بينها الاعتماد المفرط على الوظائف الحكومية، وضعف نمو القطاع الخاص، والفجوات الكبيرة في أنظمة التعليم. كما يضاعف عدم الاستقرار السياسي والركود الاقتصادي من صعوبة الجهود المبذولة لخلق فرص عمل.

وتظهر الإحصاءات أنّ نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في المنطقة العربية تبلغ 19 في المئة فقط، وهي من بين أدنى المعدلات عالميًا، حيث تبقى 68 مليون امرأة خارج سوق العمل، وفقًا لبيانات منظمة العمل الدولية. كما تظل محدودية الوصول إلى الخدمات المالية عائقًا كبيرًا أمام الكثيرين، ففي دول مثل اليمن والعراق لا تتجاوز نسبة السكان الذين يمكنهم استخدام الخدمات المالية الرسمية 12 في المئة في اليمن و19 في المئة في العراق. كما أنّ هيمنة الاقتصاد غير الرسمي في بعض الدول تفوق تلك التحديات، حيث يشكّل العمل غير الرسمي 68 في المئة من الوظائف في العراق و55 في المئة في كل من لبنان والأردن. والتصدي لهذه العقبات يتطلّب استجابة منسّقة بين القطاعين العام والخاص. فرغم أهمية استثمارات القطاع العام، يبقى القطاع الخاص هو المحرّك الرئيس للنمو ومصدر لغالبية توفر فرص العمل.

وأمام هذا الواقع فإنّ خلق المزيد من فرص العمل الجيدة ليس مجرد أولوية تنموية، بل هو عنصر أساسي للنمو والاستقرار العالمي. ولهذا السبب تُعدّ إتاحة فرص العمل أولوية من خلال تعبئة رأس المال الخاص للتصدي لتحدي الوظائف في المنطقة. مما يتطلّب الاستثمار في البنية التحتية والصحة والتعليم لتعزيز البيئة المواتية، وتنمية رأس المال البشري، وزيادة الإنتاجية، مما من شأنه خلق وظائف مستدامة بفضل تدفق التجارة بكفاءة أكبر.

كما لا بدّ من تهيئة البيئة التي تحتاجها الشركات للنمو وخلق الوظائف، وذلك يكون من خلال السعي إلى دعم القطاعين العام والخاص على معالجة التحديات الأكثر تعقيداً عبر حلول قائمة على الأدلة، وتمويل ذكي، وتكنولوجيا مبتكرة تشمل الذكاء الاصطناعي. والنتيجة هي حوكمة أفضل، وحواجز أقل أمام الحصول على الوظائف، ومزيد من الشمول المالي.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحديد القطاعات ذات الأولوية والإصلاحات العملية لدعم الرؤى التنموية للدول، مع إفساح المجال للقطاع الخاص لقيادة هذا المسار، عبر تعبئة رأس المال الخاص لتوسيع نطاق خلق الوظائف.

في المحصّلة فإنّ خلق الوظائف ليس مجرد ضرورة اقتصادية، بل هو أيضًا ضرورة اجتماعية وسياسية. كما أن نوعية الوظائف لا تقل أهمية عن عددها: من حيث تعزيز الإنتاجية، وإضفاء الطابع الرسمي على العمل، وتمكين النساء والشباب من التكيف مع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي.. إنّ تحدي الوظائف في الشرق الأوسط أمر صعب، لكنه ليس مستحيلًا. وبالعمل العاجل والمدروس، يمكن للمنطقة إطلاق إمكاناتها الاقتصادية وخلق فرص لملايين المواهب.

سمير مجول

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

المؤتمر العربي الثالث للمسؤولية المجتمعية في العالم العربي ينعقد في مقر اتحاد الغرف العربية ويتخلله إطلاق المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية

سمير ماجول يبحث تعزيز التعاون التجاري ودعم الاستثمارات مع مصر

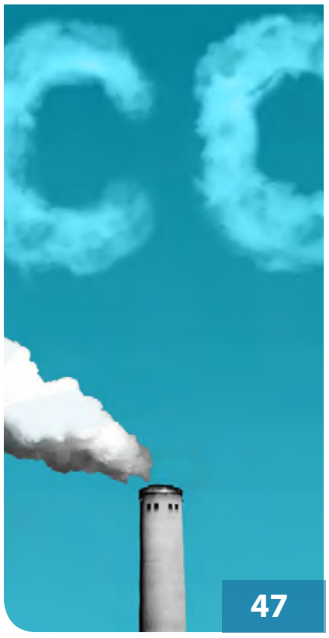

تكنولوجيا المناخ: الابتكار ينقذ كوكب الأرض؟

الإقتصاد التونسي منذ الإستقلال إلى اليوم: الإنجازات والتحديات

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

خطة التعافي الأخضر..

دور معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في إعادة الإعمار والتنمية المستدامة 9

نشاط الاتحاد

- المؤتمر العربي الثالث للمسؤولية المجتمعية في العالم العربي ينعقد في مقر اتحاد الغرف العربية ويتخلله إطلاق المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية 28
- سمير ماجول يبحث تعزيز التعاون التجاري ودعم الاستثمارات مع مصر 35

مقال

- تكنولوجيا المناخ: الابتكار ينقذ كوكب الأرض؟ 47
- مفهوم الدبلوماسية الثقافية والاقتصادية بين الماضي والحاضر 53
- الإقتصاد التونسي منذ الإستقلال إلى اليوم: الإنجازات والتحديات 60

العدد 270 - أغسطس وسبتمبر (آب وأيلول) 2025
Issue No. 270 August & September 2025

تمكين الكفاءات العربية في العصر الرقمي: نحو تأهيل الموارد البشرية وتعزيز دور المرأة في بناء المستقبل

التأثيرات المحتملة للتعريفات الجمركية الأمريكية الجديدة على الاقتصاد العربي والعالمي

اقتصاد رقمي

تمكين الكفاءات العربية في العصر الرقمي: نحو تأهيل الموارد البشرية وتعزيز دور المرأة في بناء المستقبل 63

تعريفات جمركية

التأثيرات المحتملة للتعريفات الجمركية الأمريكية الجديدة على الاقتصاد العربي والعالمي 90

أخبار

100

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
info@uac.org.lb
www.uac-org.org

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

خطة التعافي الأخضر

دور معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في إعادة الإعمار والتنمية المستدامة

إعداد: د. نجوز ازهار – اتحاد الغرف العربية

يشهد العالم، والمنطقة العربية على وجه الخصوص، سلسلة من الأزمات المركبة والمتداخلة، بدءاً من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وصولاً إلى الآثار المتزايدة لتغير المناخ والنزاعات الإقليمية. تفرض هذه الأوضاع الاستثنائية ضرورة تبني مقاربات جديدة وشاملة لإعادة البناء والنمو، بحيث لا تقتصر على معالجة التداعيات الآنية، بل تستشرف المستقبل وتضمن تحقيق تنمية مستدامة وقادرة على الصمود. في هذا السياق، يبرز مفهوم "التعافي الأخضر" كإطار واعد يدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في صلب جهود التعافي وإعادة الإعمار.

من نوعها، بما في ذلك الدول التي تعاني من آثار النزاعات والأزمات الإنسانية، وتلك التي تسعى إلى تنويع اقتصاداتها وتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية. إن تبني مبادئ التعافي الأخضر يمثل فرصة حقيقية لإعادة بناء اقتصادات أكثر مرونة واستدامة، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين جودة الحياة للمواطنين، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

وانطلاقا من ذلك لا بدّ من استكشاف الدور المحوري لمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في صياغة وتنفيذ خطط التعافي الأخضر وإعادة الإعمار في المنطقة العربية. وتسعى بشكل خاص إلى فهم كيف يمكن لهذه المعايير أن تساهم في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة، من خلال توجيه الاستثمارات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وضمان مراعاة الجوانب

البيئية والاجتماعية في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ.

I. الإطار النظري والتوجهات العالمية للتعافي الأخضر

يشكل التعافي الأخضر أحد أبرز التوجهات الحديثة في السياسات التنموية العالمية، كاستجابة استراتيجية للأزمات المتعددة التي تواجهها المجتمعات، من تغير مناخي وجائحات إلى أزمات اقتصادية متكررة. ويستند هذا النموذج إلى دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن خطط الإنعاش الاقتصادي، بما يضمن بناء اقتصادات أكثر مرونة وشمولاً واستدامة. في هذا الإطار، يتطلب فهم التعافي الأخضر تحليل أسسه النظرية، واستعراض المعايير والمبادئ التي تقوم عليها الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، إضافةً إلى دراسة أبرز التجارب الدولية التي اعتمدت هذا النهج في إعادة الإعمار وبناء مستقبل مستدام.

1. مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) وأهميتها

تمثل معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) إطاراً شاملاً لتقييم الأداء المستدام للقطاعات العامة والخاصة، وتعكس التزاماً متزايداً من قبل الحكومات والمستثمرين والمؤسسات نحو تحقيق تنمية عادلة، شاملة وقادرة على الصمود في وجه الأزمات.

*** المبادئ الأساسية لمعايير ESG:**

شهد العقدان الأخيران تزايد الاهتمام العالمي بمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) كإطارٍ استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة. لم تعد هذه المعايير مجرد متطلبات ثانوية، بل أصبحت ركيزةً أساسية في سياسات الحكومات واستثمارات الشركات، خاصةً في ظل التحديات العالمية مثل التغير المناخي وعدم المساواة الاجتماعية وضعف الشفافية المؤسسية من خلال:

البُعد البيئي (Environmental): يركز هذا البُعد على مدى التزام الكيانات الاقتصادية بحماية البيئة والحد من الآثار السلبية على النظم البيئية. ومن أبرز محاوره:

- ✓ تقليص الانبعاثات الكربونية والتخفيف من تغير المناخ؛
- ✓ تحسين كفاءة استهلاك الطاقة والمياه؛
- ✓ اعتماد ممارسات الاقتصاد الدائري وتقليل النفايات؛
- ✓ حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على الموارد الطبيعية.

البُعد الاجتماعي (Social): يتعلق بقياس تأثير السياسات والممارسات المؤسسية على الأفراد والمجتمعات، ويشمل:

- ✓ ضمان ظروف عمل لائقة وصحية واحترام حقوق الإنسان؛
- ✓ دعم التنوع والمساواة وعدم التمييز؛
- ✓ تمكين المرأة والشباب والفئات الهشة؛
- ✓ المساهمة في التنمية المجتمعية والرفاه الاجتماعي.

بُعد الحوكمة (Governance): يركز على كيفية إدارة المؤسسات والتزامها بالشفافية والنزاهة، ويشمل:

- ✓ هيكلية فعالة لمجالس الإدارة وآليات اتخاذ القرار؛
- ✓ الشفافية في الإفصاح المالي وغير المالي؛

- ✓ محاربة الفساد وتضارب المصالح؛
- ✓ التزام بالمساءلة والرقابة الداخلية.

*** دور معايير ESG في تحقيق التنمية المستدامة:**

تُعد معايير ESG من الركائز الأساسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وتحديداً الأهداف المتعلقة بالعمل المناخي (الهدف 13)، العمل اللائق (الهدف 8)، الحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10)، والحوكمة الرشيدة (الهدف 16). كما أن اعتماد هذه المعايير في القطاعات الاقتصادية والمالية يعزز من قدرة الدول على:

- ✓ توجيه الاستثمارات نحو مشاريع ذات أثر إيجابي طويل الأمد؛
- ✓ تحسين سمعة المؤسسات وجذب الشركاء والممولين الدوليين؛
- ✓ تقوية البنية المؤسسية وتعزيز ثقة المواطنين في الإدارة العامة؛
- ✓ بناء اقتصادات قادرة على التكيف مع الصدمات البيئية والاجتماعية.

وبالتالي، فإن دمج ESG ضمن السياسات والاستراتيجيات الوطنية لا يقتصر على تحقيق التزامات دولية، بل يمثل توجهاً عملياً لإعادة هيكلة أنماط التنمية بما يحقق العدالة البيئية والاجتماعية والحوكمة الرشيدة كركائز للتعافي الأخضر والتنمية المستدامة.

2. نحو فهم شامل للتعافي الأخضر ودوافعه

في أعقاب الأزمات العالمية المتلاحقة – من جائحة كوفيد-19 إلى النزاعات المسلحة والكوارث المناخية – برز مفهوم «التعافي الأخضر» كاستجابة استراتيجية تهدف إلى إعادة البناء بشكل أفضل (Build Back Better). يمثل هذا النهج تحولاً جوهرياً في نمط التعامل مع الأزمات، حيث يجمع بين التعافي الاقتصادي السريع وتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية على المدى الطويل.

* ما هو التعافي الأخضر؟ المفهوم والسياق:

يُعرَّف التعافي الأخضر على أنه مسار اقتصادي واجتماعي وبيئي يهدف إلى تجاوز الأزمات، لا سيما بعد الكوارث والأوبئة والنزاعات، من خلال اعتماد نهج شامل ومستدام يركز على إعادة الإعمار وبناء الاقتصاد بطريقة تقلل من الأثر البيئي وتعزز العدالة الاجتماعية والحوكمة الرشيدة.

وقد برز مفهوم التعافي الأخضر بشكل كبير بعد جائحة كوفيد-19، حين دعت العديد من المؤسسات الدولية – مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي – إلى توجيه جهود الإنعاش الاقتصادي نحو نموذج مستدام منخفض الكربون، يخلق فرص عمل خضراء ويضمن عدم العودة إلى الممارسات التي كانت سبباً في هشاشة الأنظمة البيئية والاجتماعية.

وفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2021)، فإن «التعافي الأخضر هو فرصة لإعادة بناء اقتصاداتنا بطريقة تقلل من المخاطر المستقبلية وتعزز الصمود والاستدامة».

* الدوافع والأهداف الاستراتيجية للتعافي الأخضر:

يرتكز التعافي الأخضر على مجموعة من الأهداف المتكاملة التي تعكس العلاقة الوثيقة بين البيئة والاقتصاد والمجتمع:

- ✓ تحقيق التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون: من خلال تشجيع استخدام الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الموارد، وتخفيض الانبعاثات الغازية، بما ينسجم مع التزامات اتفاق باريس للمناخ.
- ✓ تعزيز خلق فرص عمل خضراء: يتضمن ذلك تحفيز قطاعات الاقتصاد الأخضر مثل الطاقة النظيفة، الزراعة المستدامة، النقل الذكي، وإدارة النفايات، مما يساهم في معالجة البطالة وخصوصاً بين الشباب والنساء.
- ✓ دعم العدالة الاجتماعية والحد من الفوارق: يهدف التعافي الأخضر إلى ضمان توزيع عادل لعائدات النمو المستدام وتلبية احتياجات الفئات الهشة والمتأثرة بالأزمات.
- ✓ تعزيز صمود النظم البيئية والمجتمعات: من خلال بناء بنى تحتية مرنة للمناخ، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وزيادة قدرة المجتمعات على التكيف مع الأزمات البيئية المستقبلية.
- ✓ إدماج مبادئ الحوكمة الرشيدة: يشمل ذلك تعزيز الشفافية، والمساءلة، ومشاركة جميع الأطراف في رسم سياسات التعافي، مما يعزز فعالية التنفيذ وكفاءة تخصيص الموارد.

يُعد التعافي الأخضر مساراً عملياً لتحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030، إذ يوفر فرصة لإعادة البناء على أسس أكثر إنصافاً واستدامة. كما يشكل جسراً بين الإنعاش القصير الأمد والإصلاحات البنيوية الطويلة الأمد، من خلال الاستثمار في رأس المال الطبيعي والبشري والمؤسسي.

3. أمثلة عالمية على خطط التعافي الأخضر

تُعتبر خطط التعافي الأخضر التي اعتمدتها بعض الدول بعد الأزمات – لا سيما جائحة كوفيد–19 – نماذج مهمة توضح كيف يمكن توجيه الاستثمارات والموارد نحو مسارات مستدامة تدعم التحول الاقتصادي والبيئي والاجتماعي. وفيما يلي أبرز الأمثلة العالمية التي تبرز تنوع التجارب واختلاف السياقات السياسية والاقتصادية:

*** أبرز النماذج الإقليمية الملهمة:**

تهدف هذه الفقرة إلى استعراض نماذج وتجارب دولية متنوعة لخُطط التعافي الأخضر التي تم تبنيها في سياقات مختلفة، سواء كانت استجابة لأزمات اقتصادية أو بيئية أو صحية أو كجزء من استراتيجيات طويلة الأجل للتنمية المستدامة. سيتم التركيز على المبادرات التي تدمج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) بشكل فعال.

- الاتحاد الأوروبي – الصفقة الخضراء الأوروبية: أطلق الاتحاد الأوروبي أحد أكثر خطط التعافي شمولاً بميزانية تصل إلى 1.8 تريليون يورو. تركز الخطة على تحويل الاقتصاد الأوروبي إلى نموذج مستدام من خلال عدة محاور رئيسية. أهمها تخصيص 37% من إجمالي الميزانية للأهداف المناخية، مع استثمارات ضخمة في مشاريع الطاقة المتجددة وتحديث المباني لتحسين كفاءة الطاقة. كما تشمل الخطة إصلاحاً شاملاً لنظام تجارة الانبعاثات، وتبني استراتيجيات طموحة لخفض الانبعاثات بنسبة 55% بحلول 2030 والوصول إلى الحياد الكربوني بحلول 2050.

- الولايات المتحدة – خطة إنقاذ أمريكا: تبنت الولايات المتحدة حزمة تحفيز خضراء بقيمة 1.2 تريليون دولار تركز على تحديث البنية التحتية. تشمل الخطة تطوير شبكة وطنية لمحطات شحن المركبات الكهربائية، وتحديث

شبكات الكهرباء لدمج مصادر الطاقة المتجددة. كما تقدم حوافز ضريبية سخية للمواطنين الذين يتبنون حلول الطاقة النظيفة، مثل الخصومات الضريبية على تركيب الألواح الشمسية المنزلية. ساهمت هذه الإجراءات في خفض تكاليف الطاقة الشمسية بشكل كبير وزيادة مبيعات السيارات الكهربائية بنسبة ملحوظة.

- الصين – الاستثمار في الاقتصاد الأخضر: خصصت الصين استثمارات ضخمة تصل إلى 2.2 تريليون دولار لتحقيق التحول الأخضر. ركزت الخطة الصينية على قطاع النقل النظيف من خلال استثمارات كبيرة في صناعة السيارات الكهربائية وبناء البنية التحتية للشحن. كما شملت إضافة قدرات كبيرة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وإغلاق المناجم غير الاقتصادية. نجحت الصين في تحقيق موقع الريادة عالمياً في إنتاج السيارات الكهربائية، مع تحقيق تقدم كبير في خفض كثافة الانبعاثات الكربونية.

- كوريا الجنوبية – الصفقة الخضراء الجديدة: قدمت كوريا الجنوبية نموذجاً متميزاً يجمع بين التحول الرقمي والأخضر بميزانية 62 مليار دولار. تضمنت الخطة تطوير المدن الذكية وتحديث آلاف المباني لتحسين كفاءة الطاقة. كما أولت اهتماماً خاصاً لبناء البنية التحتية للتنقل الكهربائي، مع خطة طموحة لتركيب مئات الآلاف من محطات الشحن. تميز النموذج الكوري بالتكامل بين التكنولوجيا الحديثة والحلول الخضراء.

- جنوب أفريقيا – الانتقال العادل للطاقة: قدمت جنوب أفريقيا نموذجاً للدول النامية بميزانية 18 مليار دولار. ركزت الخطة على إغلاق محطات الطاقة التي تعمل بالفحم مع تدريب العمال على مهارات الطاقة المتجددة. كما شملت برامج مبتكرة في الزراعة المستدامة وإدارة الموارد المائية. تميز هذا النموذج باهتمامه بالبعد الاجتماعي للتحول الأخضر، مع التركيز على حماية العمال والمجتمعات المحلية خلال عملية الانتقال.

*** الدروس المستفادة من التجارب العالمية في خطط التعافي الأخضر:**

بناءً على الأمثلة العالمية التي تم استعراضها، يمكن تلخيص الدروس المستفادة الرئيسية التالية في سياق خطط التعافي الأخضر:

- ضرورة وجود رؤية طموحة وأهداف واضحة وقابلة للقياس: تتطلب خطط التعافي الأخضر الناجحة تحديد أهداف طموحة ولكن واقعية وقابلة للقياس والتتبع على المدى القصير والمتوسط والطويل. يجب أن تكون هذه الأهداف متسقة مع الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة والمساهمات المحددة وطنياً (NDCs) بموجب اتفاقية باريس للمناخ.

- أهمية الالتزام السياسي القوي وتوفير التمويل الكافي والمستدام: يتطلب التحول الأخضر التزاماً سياسياً راسخاً على أعلى المستويات الحكومية لضمان الاستمرارية وتجاوز التحديات. كما أن تخصيص موارد مالية كافية ومستدامة، سواء من الميزانيات العامة أو من خلال تحفيز الاستثمارات الخاصة، أمر بالغ الأهمية لتنفيذ المشاريع والمبادرات الخضراء على نطاق واسع.

- الدور الحيوي لإشراك جميع أصحاب المصلحة وتعزيز الشراكات: لا يمكن تحقيق التعافي الأخضر بنجاح من خلال جهود حكومية منفردة. يتطلب الأمر تعاوناً وتنسيقاً فعالاً بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمعات المحلية، والأفراد. بناء

شراكات قوية يعزز الابتكار ويضمن ملكية أوسع لعملية التحول.

- التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان «انتقال عادل»: يجب أن تضع خطط التعافي الأخضر في صميمها مبادئ العدالة الاجتماعية والشمولية. ينبغي أن تضمن هذه الخطط خلق فرص عمل لائقة وشاملة في القطاعات الخضراء، ومعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة للتحول، ودعم الفئات الأكثر تضرراً أو هشاشة لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

- أهمية تحفيز الابتكار وتبني التكنولوجيات الخضراء: يلعب الابتكار التكنولوجي دوراً حاسماً في تطوير حلول مستدامة وفعالة من حيث التكلفة. يجب على الحكومات والقطاع الخاص الاستثمار في البحث والتطوير وتبني التكنولوجيات الخضراء الجديدة في مختلف القطاعات، مثل الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، والنقل المستدام، وإدارة النفايات، والزراعة المستدامة.

- ضرورة وضع آليات قوية للقياس والرصد والتقييم: لضمان فعالية خطط التعافي الأخضر وتحقيق الأهداف المرجوة، من الضروري وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) وآليات واضحة لرصد التقدم المحرز وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمبادرات. يساعد ذلك في تحديد التحديات وتعديل الاستراتيجيات في الوقت المناسب.

- أهمية بناء القدرات ونشر الوعي: يتطلب التحول نحو اقتصاد أخضر وجود قوى عاملة ماهرة ومؤهلة. يجب الاستثمار في برامج التعليم والتدريب لبناء القدرات اللازمة في القطاعات الخضراء. بالإضافة إلى ذلك، تلعب حملات التوعية العامة دوراً مهماً في تغيير السلوكيات وتشجيع تبني ممارسات مستدامة على مستوى الأفراد والمؤسسات.

- مراعاة السياق الوطني والإقليمي المحدد: لا يوجد نموذج واحد يناسب الجميع. يجب أن تستند خطط التعافي الأخضر إلى السياق الوطني والإقليمي المحدد، مع مراعاة التحديات والفرص والموارد المتاحة والاحتياجات الخاصة لكل دولة أو منطقة.

من خلال استيعاب هذه الدروس المستفادة من التجارب العالمية، يمكن للمنطقة العربية صياغة وتنفيذ خطط تعافي أخضر أكثر فعالية واستدامة، تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مستقبل أكثر ازدهاراً ومرونة للجميع.

II. دور معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في خطة التعافي

في ظل التحديات التي تواجهها المجتمعات بعد الأزمات، يلعب دور معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) دوراً حاسماً في إعادة الإعمار. هذه المعايير لا تسهم فقط في تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تقليل التأثيرات السلبية على البيئة، بل تعزز أيضاً العدالة الاجتماعية وتحفز التنمية الاقتصادية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل معايير الحوكمة على ضمان الشفافية والمساءلة في إدارة المشاريع، مما يسهم في بناء مؤسسات قوية ومستدامة. كيف يمكن تطبيق هذه المعايير لتحقيق إعادة إعمار مستدامة وفعالة؟

1. المعايير البيئية

تهدف المعايير البيئية في سياق إعادة الإعمار إلى ضمان أن عمليات البناء والتنمية الجديدة لا تساهم في تفاقم المشكلات البيئية القائمة، بل تعمل على تعزيز الاستدامة البيئية وتقليل الأثر السلبي على البيئة والموارد الطبيعية. يعتبر دمج هذه المعايير أمراً بالغ الأهمية لبناء مستقبل أكثر مرونة واستدامة للمجتمعات المتضررة.

*** التخفيف من آثار التغير المناخي في مشاريع إعادة الإعمار:**

يهدف هذا الجانب إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن مشاريع إعادة الإعمار والمباني والبنية التحتية الجديدة، بالإضافة إلى تعزيز قدرتها على التكيف مع الآثار الحالية والمستقبلية لتغير المناخ من خلال:

اختيار مواد بناء منخفضة الكربون:

- المواد المعاد تدويرها والمستدامة: تفضيل استخدام مواد البناء التي تحتوي على نسبة عالية من المواد المعاد تدويرها أو المنتجة من مصادر مستدامة (مثل الخشب المعتمد، الخيزران، الطوب الطيني غير المحروق).
- المواد ذات البصمة الكربونية المنخفضة: اختيار مواد ذات طاقة تجسيدية منخفضة في مراحل إنتاجها ونقلها (مثل الخرسانة منخفضة الكربون، الفولاذ المعاد تدويره).
- تقييم دورة حياة المواد: الأخذ في الاعتبار الأثر البيئي للمواد طوال دورة حياتها، من الاستخراج إلى التخلص.

تصميم المباني والبنية التحتية المقاومة للمناخ:

- مراعاة المخاطر المناخية: تصميم المباني والبنية التحتية بحيث تكون قادرة على تحمل الظواهر الجوية المتطرفة المتزايدة (مثل الفيضانات، العواصف، ارتفاع درجات الحرارة).
- استخدام تقنيات التبريد والتدفئة الطبيعية: دمج عناصر التصميم التي تقلل الحاجة إلى أنظمة تكييف وتدفئة ميكانيكية (مثل التهوية الطبيعية، التظليل، العزل الحراري الفعال).
- أنظمة إدارة المياه المستدامة: تصميم أنظمة لتجميع مياه الأمطار وإعادة استخدامها، وإدارة مياه الصرف الصحي بكفاءة.

تقليل انبعاثات البناء والتشغيل:

- استخدام معدات بناء موفرة للطاقة: تفضيل المعدات التي تعمل بالكهرباء أو الوقود البديل وتقليل استخدام المعدات القديمة ذات الانبعاثات العالية.
- إدارة النفايات الناتجة عن البناء والهدم: تطبيق خطط لإعادة تدوير وفصل النفايات وتقليل كمية النفايات المرسلة إلى مدافن النفايات.
- تشجيع استخدام وسائل النقل المستدامة للعاملين والمواد: التخطيط للمواقع بحيث يسهل الوصول إليها بوسائل النقل العام أو الدراجات الهوائية، وتشجيع استخدام المركبات الكهربائية أو الهجينة.

دمج الحلول القائمة على الطبيعة:

- المساحات الخضراء الحضرية: إنشاء حدائق وأسطح خضراء لتقليل تأثير الجزر الحرارية الحضرية وتحسين جودة الهواء وتوفير الظل.
- إدارة الفيضانات الطبيعية: استخدام الأراضي الرطبة والمناطق الفيضية الطبيعية لتخفيف آثار الفيضانات.

*** كفاءة الطاقة والاعتماد على الموارد المتجددة:**

يركز هذا الجانب على تقليل استهلاك الطاقة في المباني والبنية التحتية الجديدة والاعتماد بشكل متزايد على مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة.

تصميم المباني ذات كفاءة الطاقة العالية:

- العزل الحراري الفعال: استخدام مواد عزل عالية الجودة في الجدران والأسقف والأرضيات لتقليل فقدان الحرارة في الشتاء واكتسابها في الصيف.
- النوافذ والأبواب ذات الأداء العالي: استخدام نوافذ وأبواب مزدوجة أو ثلاثية الزجاج ذات إطارات معزولة لتقليل فقدان الطاقة.
- التوجيه الأمثل للمباني: تصميم المباني بحيث تستفيد من ضوء الشمس الطبيعي للتدفئة والإضاءة وتقليل الحاجة إلى الإضاءة الاصطناعية خلال النهار.

استخدام أنظمة إضاءة وتدفئة وتبريد موفرة للطاقة:

- إضاءة LED: استخدام مصابيح LED ذات العمر الطويل والكفاءة العالية في استهلاك الطاقة.
- أنظمة تدفئة وتبريد عالية الكفاءة: اختيار أنظمة تكييف وتدفئة ذات كفاءة طاقة عالية (مثل المضخات الحرارية).
- أنظمة التحكم الذكي في الطاقة: استخدام أنظمة أتمتة للتحكم في الإضاءة والتدفئة والتبريد بناءً على الإشغال والظروف الجوية.

دمج مصادر الطاقة المتجددة في الموقع:

- الألواح الشمسية الكهروضوئية: تركيب ألواح شمسية على أسطح المباني أو في محيطها لتوليد الكهرباء النظيفة.
- سخانات المياه الشمسية: استخدام الطاقة الشمسية لتسخين المياه للاستخدام المنزلي أو التجاري.

- توربينات الرياح الصغيرة: في المواقع المناسبة، يمكن استخدام توربينات الرياح الصغيرة لتوليد الكهرباء.

تطوير شبكات طاقة ذكية ومستدامة:

- تكامل مصادر الطاقة المتجددة: تصميم شبكات طاقة قادرة على استيعاب وتوزيع الطاقة المتولدة من مصادر متجددة متقطعة.
- تخزين الطاقة: استخدام تقنيات تخزين الطاقة (مثل البطاريات) لتحسين استقرار الشبكة وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة.
- تعزيز كفاءة شبكات التوزيع: تقليل الفاقد في نقل وتوزيع الكهرباء.

إن دمج هذه المعايير البيئية في جميع مراحل مشاريع إعادة الإعمار، بدءاً من التخطيط والتصميم وصولاً إلى التنفيذ والتشغيل، يساهم بشكل كبير في بناء مجتمعات أكثر استدامة وقدرة على مواجهة تحديات تغير المناخ ويقلل من الأثر البيئي الإجمالي لعمليات إعادة البناء.

2. المعايير الاجتماعية

تعتبر المعايير الاجتماعية في سياق إعادة الإعمار أساسية لضمان أن عملية التعافي لا تركز فقط على إعادة بناء البنية التحتية المادية، بل تعمل أيضاً على تعزيز رفاهية المجتمعات المتضررة، وتلبية احتياجاتها الأساسية، وتعزيز العدالة والشمولية، وخلق فرص لمستقبل مستدام.

*** العدالة الاجتماعية وتلبية احتياجات المجتمعات المتضررة:**

يهدف هذا الجانب إلى ضمان أن عملية إعادة الإعمار تراعي حقوق واحتياجات جميع أفراد المجتمع المتضرر، وخاصة الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً، وتسعى إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد والفرص.

التقييم الشامل للاحتياجات:

- تحديد الاحتياجات المتنوعة: إجراء تقييمات شاملة للاحتياجات الأساسية للمجتمعات المتضررة، بما في ذلك السكن، والغذاء، والمياه النظيفة، والصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والأمن.
- مراعاة الفوارق: فهم الاحتياجات المختلفة للفئات السكانية المتنوعة (مثل النساء، والأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات) وتصميم الاستجابات بما يتناسب معها.
- إشراك المجتمعات في التقييم: ضمان مشاركة فعالة للمجتمعات المتضررة في تحديد أولوياتها واحتياجاتها لضمان أن تكون المساعدات والاستثمارات ذات صلة وفعالة.

ضمان الوصول العادل إلى الموارد والخدمات:

- توزيع عادل للمساعدات: ضمان توزيع المساعدات الإنسانية وموارد إعادة الإعمار بشكل عادل وشفاف، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر احتياجاً.
- توفير الخدمات الأساسية الشاملة: إعادة تأهيل وتوفير الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، المياه، الصرف الصحي، الطاقة) بطريقة تضمن الوصول الشامل لجميع أفراد المجتمع دون تمييز.
- معالجة قضايا الإسكان: توفير حلول إسكان آمنة ومستدامة وبأسعار معقولة للمتضررين، مع مراعاة الحق في السكن اللائق.

تعزيز الحماية الاجتماعية:

- برامج الدعم النقدي: توفير برامج دعم نقدي مؤقتة أو طويلة الأجل للفئات الأكثر ضعفاً لمساعدتها على تلبية احتياجاتها الأساسية واستعادة سبل عيشها.
- خدمات الدعم النفسي والاجتماعي: توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين الذين عانوا من الصدمات والخسائر.
- آليات الحماية من العنف والاستغلال: وضع آليات لحماية الأفراد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال وسوء المعاملة في سياق إعادة الإعمار.

معالجة قضايا الملكية والحقوق:

- تسوية نزاعات الملكية: وضع آليات عادلة وشفافة لتسوية نزاعات الملكية التي نشأت بسبب الأزمة أو النزاع.
- حماية حقوق اللاجئين والنازحين: ضمان احترام حقوق اللاجئين والنازحين داخلياً وتلبية احتياجاتهم الخاصة.

*** خلق فرص عمل مستدامة وشاملة:**

يركز هذا الجانب على دمج خلق فرص العمل اللائقة والمستدامة والشاملة في صميم جهود إعادة الإعمار، مما يساهم في التعافي الاقتصادي وتمكين المجتمعات المتضررة على المدى الطويل.

تحديد القطاعات ذات الإمكانات العالية لخلق فرص العمل:

- التركيز على القطاعات الخضراء: دعم وتنمية القطاعات الصديقة للبيئة مثل الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، وإدارة النفايات، والسياحة البيئية، والزراعة المستدامة.

- إعادة تنشيط القطاعات المحلية: دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات المحلية التي تضررت من الأزمة أو النزاع.

- الاستثمار في البنية التحتية: مشاريع إعادة بناء البنية التحتية يمكن أن تخلق فرص عمل مؤقتة وطويلة الأجل.

ضمان شمولية فرص العمل:

- إزالة الحواجز أمام التوظيف: معالجة الحواجز التي تحول دون وصول الفئات المهمشة (مثل النساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة) إلى فرص العمل.

- توفير التدريب والتأهيل: تقديم برامج تدريب مهني وتأهيلية لتزويد الأفراد بالمهارات اللازمة للوظائف الجديدة في القطاعات الناشئة.

- دعم ريادة الأعمال: توفير الدعم المالي والفني والتدريبي للراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة.

تعزيز ظروف العمل اللائقة:

- ضمان الحقوق العمالية: الالتزام بمعايير العمل الدولية وضمان حقوق العمال في الأجور العادلة، وظروف العمل الآمنة والصحية، والحماية الاجتماعية، وحرية التنظيم.

- تشجيع الحوار الاجتماعي: تعزيز الحوار بين أصحاب العمل والعمال ومنظماتهم للتوصل إلى اتفاقيات عمل عادلة.

ربط فرص العمل بجهود إعادة الإعمار:

- توظيف السكان المحليين: إعطاء الأولوية لتوظيف السكان المحليين في مشاريع إعادة الإعمار لضمان استفادتهم المباشرة من هذه الجهود.

- تنمية المهارات المحلية: توفير التدريب اللازم للسكان المحليين للمشاركة بفعالية في عمليات إعادة البناء.

من خلال دمج هذه المعايير الاجتماعية في صميم جهود إعادة الإعمار، يمكن تحقيق تعافٍ أكثر عدالة وشمولية واستدامة، يعزز قدرة المجتمعات المتضررة على الازدهار على المدى الطويل.

3. معايير الحوكمة

تعتبر معايير الحوكمة الرشيدة أساسية لضمان فعالية وكفاءة واستدامة مشاريع التنمية وإعادة الإعمار. تهدف هذه المعايير إلى إرساء أسس من الشفافية والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون، مما يعزز الثقة ويقلل من مخاطر الفساد ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

*** الشفافية والمشاركة في صنع القرار:**

يركز هذا الجانب على ضمان أن عمليات صنع القرار المتعلقة بمشاريع التنمية وإعادة الإعمار تتم بطريقة مفتوحة وواضحة، وأن أصحاب المصلحة المعنيين لديهم الفرصة للمشاركة والتعبير عن آرائهم.

ضمان الشفافية في المعلومات:

- الإفصاح عن المعلومات: نشر معلومات كاملة ودقيقة وفي الوقت المناسب حول أهداف المشاريع، وخططها،

وميزانياتها، وعمليات التنفيذ، والنتائج المحققة. يجب أن تكون هذه المعلومات متاحة للجمهور بسهولة عبر وسائل الإعلام المختلفة.

- شفافية العقود والمشتريات: ضمان شفافية عمليات التعاقد والمشتريات العامة، بما في ذلك معايير الاختيار، وقوائم الشركات المتعاقدة، وقيمة العقود وشروطها.

- نشر تقارير دورية: إصدار تقارير دورية حول التقدم المحرز في المشاريع والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى التقارير المالية والبيئية والاجتماعية.

تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة:

- تحديد أصحاب المصلحة: تحديد جميع الأطراف التي يمكن أن تتأثر أو لديها مصلحة في المشاريع (المجتمعات المحلية، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، المؤسسات الأكاديمية، إلخ.).

- آليات التشاور والحوار: إنشاء آليات فعالة للتشاور والحوار مع أصحاب المصلحة في مراحل التخطيط والتصميم والتنفيذ والتقييم للمشاريع. يمكن أن تشمل هذه الآليات الاجتماعات العامة، وورش العمل، والمجموعات الاستشارية، والاستطلاعات.

- دمج آراء ومقترحات أصحاب المصلحة: أخذ آراء ومقترحات أصحاب المصلحة في الاعتبار عند اتخاذ القرارات وتعديل الخطط.

ضمان الوصول إلى المعلومات والعدالة:

- توفير آليات لتقديم الشكاوى: إنشاء آليات واضحة وسهلة الوصول لتقديم الشكاوى والاستفسارات المتعلقة بالمشاريع ومعالجتها بشكل فعال وشفاف.

- ضمان سيادة القانون: تطبيق القوانين واللوائح بشكل عادل ومتسق على جميع الأطراف المشاركة في المشاريع.

*** آليات الرقابة ومكافحة الفساد في المشاريع التنموية:**

يركز هذا الجانب على وضع وتنفيذ آليات فعالة للرقابة والتدقيق لمنع وكشف ومكافحة الفساد في جميع مراحل المشاريع التنموية وإعادة الإعمار.

إنشاء هيئات رقابية مستقلة وفعالة:

- تعزيز دور أجهزة الرقابة: دعم وتعزيز استقلالية وفعالية أجهزة الرقابة الحكومية (مثل ديوان المحاسبة) ومنحها الصلاحيات والموارد اللازمة لأداء مهامها.

- إشراك منظمات المجتمع المدني: دعم دور منظمات المجتمع المدني في رصد المشاريع وكشف حالات الفساد.

تطبيق إجراءات تدقيق صارمة:

- التدقيق المالي والإداري: إجراء عمليات تدقيق منتظمة وشاملة للحسابات والمصروفات والإجراءات الإدارية للمشاريع.

- التدقيق البيئي والاجتماعي: تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشاريع والتحقق من الالتزام بالمعايير ذات الصلة.

- التدقيق المستقل: الاستعانة بمدققين خارجيين مستقلين لضمان المصداقية والشفافية.

تعزيز المساءلة والمحاسبة:

- تحديد المسؤوليات بوضوح: تحديد مسؤوليات الأفراد والجهات المشاركة في المشاريع بشكل واضح.
- آليات المحاسبة: وضع آليات لمحاسبة المسؤولين عن أي مخالفات أو حالات فساد.
- تطبيق العقوبات: فرض عقوبات رادعة على المتورطين في قضايا الفساد.

استخدام التكنولوجيا في مكافحة الفساد:

- المنصات الإلكترونية: استخدام منصات إلكترونية شفافة لإدارة المشاريع والمشتريات والعقود.
- تحليل البيانات: استخدام أدوات تحليل البيانات للكشف عن الأنماط المشبوهة التي قد تدل على الفساد.

تعزيز ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد:

- برامج التوعية والتدريب: تنفيذ برامج توعية وتدريب للموظفين والمسؤولين حول مخاطر الفساد وأهمية النزاهة.
- حماية المبلغين عن الفساد: وضع آليات لحماية الأشخاص الذين يبلغون عن حالات الفساد.

من خلال تطبيق هذه المعايير المتعلقة بالشفافية والمشاركة والرقابة ومكافحة الفساد، يمكن تعزيز الحوكمة الرشيدة في مشاريع التنمية وإعادة الإعمار، مما يزيد من فعاليتها ويضمن استخدام الموارد بكفاءة ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أكثر نزاهة وعدالة.

III. توصيات استراتيجية: نحو نموذج عربي للتعافي الأخضر المستدام

في ظل التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المنطقة العربية، تبرز الحاجة الملحة إلى وضع نموذج عربي للتعافي الأخضر المستدام، يعتمد على رؤية استراتيجية متكاملة. يجب أن ترتكز هذه الرؤية على الدروس المستفادة من التجارب العالمية، مع مراعاة الخصائص المحلية للدول العربية. يتطلب تحقيق هذا النموذج تبني سياسات عملية قابلة للتطبيق، وبناء شراكات فاعلة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مع الاستفادة من المزايا التنافسية للمنطقة، مثل الطاقة الشمسية وفرص التحول نحو الاقتصاد الدائري. هذه التوصيات الاستراتيجية تهدف إلى تحويل التحديات إلى فرص تنموية، تضمن تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان العدالة الاجتماعية للأجيال الحالية والمستقبلية.

1. إطار مؤسسي داعم: تعزيز التشريعات والسياسات الخضراء

يهدف هذا الجزء إلى استكشاف وتفصيل الإجراءات والاستراتيجيات اللازمة لإنشاء إطار مؤسسي قوي ومتكامل يدعم التحول نحو اقتصاد أخضر مستدام في المنطقة العربية. يشمل ذلك تطوير وتحديث التشريعات والسياسات، وتقديم حوافز اقتصادية فعالة لتشجيع تبني الممارسات المستدامة.

*** وضع سياسات واستراتيجيات خضراء شاملة:**

- استراتيجيات وطنية للتحول الأخضر: تطوير استراتيجيات وطنية واضحة ومفصلة تحدد أهداف التحول الأخضر للبلاد، وتحدد القطاعات ذات الأولوية، وتضع خطط عمل قابلة للتنفيذ.
- سياسات قطاعية خضراء: وضع سياسات خاصة بكل قطاع (الطاقة، النقل، الصناعة، الزراعة، المياه، البناء) تهدف إلى تعزيز الاستدامة وتقليل الأثر البيئي.
- دمج معايير ESG في السياسات العامة: التأكد من دمج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في جميع السياسات والبرامج الحكومية.
- تحديد أهداف ومؤشرات أداء واضحة: وضع أهداف كمية وقابلة للقياس ومؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتتبع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التحول الأخضر.

*** توفير حوافز اقتصادية لدعم التحول الأخضر:**

- الحوافز المالية: تقديم حوافز مالية مباشرة وغير مباشرة لتشجيع الاستثمارات والممارسات الخضراء، مثل الإعفاءات الضريبية، والإعانات، والقروض الميسرة، والمنح.
- تسعير الكربون: دراسة وتنفيذ آليات لتسعير الكربون (مثل ضرائب الكربون أو أنظمة تداول الانبعاثات) لتحفيز خفض الانبعاثات.
- دعم البحث والتطوير والابتكار الأخضر: تخصيص موارد لدعم البحث والتطوير في التكنولوجيات والحلول الخضراء، وتقديم حوافز للشركات التي تتبنى الابتكارات المستدامة.
- المشتريات الحكومية الخضراء: تبني سياسات للمشتريات الحكومية تفضل المنتجات والخدمات المستدامة والصديقة للبيئة.
- إزالة الحوافز الضارة بالبيئة: مراجعة وإلغاء الحوافز الاقتصادية التي تشجع الممارسات غير المستدامة (مثل دعم الوقود الأحفوري).

*** تعزيز التنسيق المؤسسي وبناء القدرات:**

- إنشاء أو تعزيز الهيئات المسؤولة: تحديد أو إنشاء هيئات حكومية واضحة ومسؤولة عن قيادة وتنسيق جهود التحول الأخضر.
- تعزيز التنسيق بين الوزارات والجهات الحكومية: ضمان التنسيق الفعال بين مختلف الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة لتحقيق أهداف مشتركة.
- بناء القدرات المؤسسية: تطوير قدرات الموظفين الحكوميين في مجال السياسات والتشريعات الخضراء وتطبيق معايير ESG.
- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي: تبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال التحول الأخضر.

من خلال بناء إطار مؤسسي داعم وقوي، يمكن للدول العربية تهيئة البيئة المناسبة لتسريع وتيرة التحول نحو اقتصاد أخضر مستدام، وجذب الاستثمارات الخضراء، وتشجيع الابتكار، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. تمويل مستدام: آليات مبتكرة لدعم المشاريع الخضراء في المنطقة العربية

يلعب التمويل المستدام دوراً حاسماً في دعم مشاريع التعافي الأخضر في المنطقة العربية، حيث يسهم في تحفيز الاستثمار في مشاريع خضراء تعزز الاستدامة البيئية والاجتماعية. تشمل هذه المشاريع استخدام الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، مما يساعد في تقليل الانبعاثات الكربونية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

*** أدوات التمويل الأخضر المتاحة:**

تتضمن آليات التمويل الأخضر في المنطقة العربية عدة أدوات مبتكرة:

- السندات الخضراء: تعتبر السندات الخضراء أداة مالية شائعة لتمويل مشاريع خضراء مثل الطاقة الشمسية والرياح. تُستخدم عائدات هذه السندات لتمويل مشاريع تقلل من التأثير البيئي وتعزز الاستدامة.

- التمويل الإسلامي: يلعب التمويل الإسلامي دوراً متزايداً في دعم المشاريع الخضراء، حيث يمكن استخدام أدوات مثل الصكوك الخضراء لتمويل مشاريع تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

- برامج التمويل المخصصة: مثل برنامج تمويل المشاريع الخضراء بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الذي يقدم تمويلاً بأسعار فائدة منخفضة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعزز الاستدامة البيئية.

*** الشراكات الإقليمية والدولية الفاعلة:**

تعتبر الشراكات الإقليمية والدولية أساسية في تعزيز التمويل المستدام للمشاريع الخضراء في المنطقة العربية:

- شبكة التمويل الأخضر والمستدام في الدول العربية: أطلقت هذه الشبكة لتعزيز التمويل الأخضر والمستدام في المنطقة، وتساهم في تبادل الخبرات وتطوير السياسات التي تعزز الاستثمار في مشاريع خضراء.

- مبادرات المؤسسات المالية الدولية: الاستفادة من برامج ومبادرات التمويل الأخضر التي تقدمها البنوك الإنمائية متعددة الأطراف (مثل البنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك التنمية الإسلامي).

- التعاون الإقليمي والدولي: أهمية تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال التمويل الأخضر وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع إمكانية إنشاء صناديق إقليمية مشتركة لتمويل المشاريع الخضراء ذات الأولوية.

3. تمكين المجتمع والقطاع الخاص: بناء الشراكات وتعزيز الابتكار المحلي

يُعد تمكين المجتمع المحلي والقطاع الخاص ركيزة أساسية لنجاح أي نموذج عربي للتعافي الأخضر المستدام. فبدون مشاركة فعالة من الأفراد والشركات والمؤسسات المحلية، تظل جهود إعادة الإعمار المستدامة محدودة الأثر.

*** دور القطاع الخاص في ريادة الأعمال الخضراء:**

يلعب القطاع الخاص دوراً حاسماً في تعزيز ريادة الأعمال الخضراء، حيث يسهم في دعم مشاريع تقلل من التأثير

البيئي وتعزز الاستدامة. يعتمد هذا الدور على الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة، مما يسهم في تقليل الانبعاثات الكربونية وتحسين جودة البيئة. بالإضافة إلى ذلك، يعمل القطاع الخاص على بناء شراكات مع الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الابتكار وتوفير التمويل اللازم لمشاريع خضراء

تحديد الفرص الاستثمارية في القطاعات الخضراء:

- استعراض القطاعات الواعدة لريادة الأعمال الخضراء في المنطقة العربية، مثل الطاقة المتجددة (الشمسية، الرياح)، وكفاءة استخدام الطاقة، وإدارة النفايات وإعادة التدوير، والنقل المستدام، والتكنولوجيا الزراعية النظيفة، والمياه المستدامة، والسياحة البيئية.
- تحليل محركات النمو والتحديات في هذه القطاعات.

تحفيز تأسيس ونمو الشركات الناشئة الخضراء:

- دور الحكومات في توفير بيئة تنظيمية داعمة لتأسيس ونمو الشركات الخضراء (تبسيط الإجراءات، تخفيف القيود).
- أهمية توفير الحوافز المالية وغير المالية للشركات الناشئة الخضراء (المنح، القروض الميسرة، الإعفاءات الضريبية، الدعم الفني، حاضنات ومسرعات الأعمال).
- تشجيع الاستثمار الملائكي ورأس المال المخاطر في الشركات الخضراء الناشئة.

دور الشركات الكبيرة في دعم ريادة الأعمال الخضراء:

- تبني الشركات الكبيرة لممارسات الاستدامة ودمجها في سلاسل القيمة الخاصة بها، مما يخلق فرصاً للشركات الناشئة الخضراء كموردين أو شركاء.

- الاستثمار في الشركات الناشئة الخضراء أو التعاون معها لتطوير حلول مبتكرة.
- إنشاء صناديق استثمارية أو برامج لدعم ريادة الأعمال الخضراء.

رغم الدور المهم للقطاع الخاص، فلازال يواجه بعض التحديات مثل نقص الوعي والمعرفة حول أهمية ريادة الأعمال الخضراء، ونقص المستثمرين ومشاركة القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعوق التشريعات الحكومية والبيروقراطية تطبيق هذه المشاريع بشكل فعال.

*** دور المجتمع المدني في دعم الابتكار المحلي:**

يلعب المجتمع المدني دوراً أساسياً في دعم الابتكار المحلي وتعزيز ريادة الأعمال الخضراء. يعمل المجتمع المدني على تعزيز الوعي حول أهمية الاستدامة البيئية والاجتماعية، مما يشجع على المشاركة المجتمعية في مشاريع خضراء. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنظمات غير الربحية دعم المبادرات المجتمعية التي تعزز الابتكار وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

تعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية:

- رفع الوعي بالقضايا البيئية والاجتماعية وأهمية تبني حلول مستدامة على المستوى المحلي.
- تنظيم حملات توعية ومبادرات تشجع المشاركة المجتمعية في جهود الاستدامة والابتكار الأخضر.

تحديد التحديات المحلية واقتراح حلول مبتكرة:

- قدرة منظمات المجتمع المدني على فهم التحديات البيئية والاجتماعية المحددة التي تواجه المجتمعات المحلية واقتراح حلول مبتكرة ومناسبة.
- تيسير الحوار بين المجتمعات المحلية والجهات الحكومية والقطاع الخاص لتحديد الأولويات وتطوير حلول مشتركة.

دعم المبادرات الشعبية والابتكارات المحلية:

- تقديم الدعم الفني واللوجستي والمادي للمبادرات الشعبية والابتكارات المحلية في مجال الاستدامة.
- إنشاء شبكات ومنصات لتبادل المعرفة والخبرات بين المبادرات المختلفة.

الرصد والتقييم والمناصرة:

- رصد وتقييم تأثير المشاريع والمبادرات الخضراء على المستوى المحلي وضمان فعاليتها واستدامتها.
- المناصرة لتضمين احتياجات المجتمعات المحلية وأولوياتها في السياسات والبرامج الحكومية المتعلقة بالتعافي الأخضر.

تعتبر المبادرات المجتمعية جزءاً لا يتجزأ من دعم الابتكار المحلي، حيث تسهم في تعزيز الابتكار التكنولوجي وتطوير أنماط جديدة من الإنتاج والاستهلاك. كما تعزز هذه المبادرات التفاعل بين أصحاب المصلحة المختلفة لضمان أن تكون المشاريع الخضراء متوافقة مع احتياجات المجتمع المحلي.

الخاتمة

لقد أكدت هذه الدراسة على الأهمية الحاسمة لدمج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في عمليات إعادة الإعمار بالمنطقة العربية. وتُظهر النتائج أن تبني النموذج الأخضر ليس مجرد خيار تنموي، بل أصبح ضرورة ملحة لضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة حيث نجحت العديد من الدول في تطبيق هذه المعايير حتى في أكثر الظروف تحدياً، مما

يثبت إمكانية تحقيق ذلك في بيئات ما بعد النزاعات بالعالم العربي.

تشمل أبرز التوصيات ضرورة إصدار تشريعات ملزمة لدمج معايير ESG في جميع مشاريع إعادة الإعمار، مع تخصيص نسبة لا تقل عن 30% من الميزانيات للحلول الخضراء. كما نوصي بإنشاء صندوق عربي متخصص لتمويل مشاريع التعافي المستدام، وإدراج مفاهيم البناء الأخضر في المناهج التعليمية والتدريبية. ستسهم هذه الإجراءات في خلق فرص عمل جديدة وجذب استثمارات أجنبية مباشرة في القطاعات المستدامة.

ويظل التنسيق بين القطاعين العام والخاص عاملاً حاسماً لنجاح هذه الرؤية. فعلى الحكومات أن توفر البيئة التشريعية المحفزة وتضمن الشفافية في إدارة الموارد، بينما يتحمل القطاع الخاص مسؤولية زيادة استثماراته في الابتكارات الخضراء وتبني مبادئ الاقتصاد الدائري. نقترح إنشاء مجالس تنسيقية مشتركة على المستوى الوطني، وتطوير نماذج شراكة مبتكرة تضمن توزيع المخاطر بشكل عادل.

بالنظر للمستقبل، يمكن للعالم العربي أن يتبنى رؤية طموحة لتحويل 25% من مشاريع البنية التحتية إلى مشاريع صفرية الانبعاثات بحلول 2030. كما نرى فرصة كبيرة في إعادة تأهيل نصف الأراضي المتدهورة في مناطق النزاعات، وإنشاء شبكة إقليمية لتبادل الخبرات في مجال الإدارة المستدامة للكوارث. الابتكار التكنولوجي، وخاصة في مجالات مواد البناء المستدامة والذكاء الاصطناعي لإدارة الموارد، سيلعب دوراً محورياً في تحقيق هذه الأهداف.

في الختام، فإن طريق التعافي الأخضر المستدام يتطلب إرادة سياسية حقيقية والتزاماً طويل الأمد من جميع الأطراف. النجاح في هذه المسيرة لن يحقق فقط إعادة إعمار البنى التحتية، بل سيسهم في بناء مجتمعات أكثر مرونة وعدالة. العالم العربي، بموارده البشرية والطبيعية الهائلة، مؤهل لأن يصبح نموذجاً يُحتذى به في مجال التعافي المستدام، شرط أن نبدأ اليوم في اتخاذ الخطوات العملية نحو هذا المستقبل المنشود.

المؤتمر العربي الثالث للمسؤولية المجتمعية في العالم العربي ينعقد في مقر اتحاد الغرف العربية ويتخلله إطلاق المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية

عقد في مقر اتحاد الغرف العربية "مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي"، المؤتمر العربي الثالث للمسؤولية المجتمعية، وإطلاق المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية، بتاريخ 22 تموز (يوليو) 2025، وذلك بحضور معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية اللبنانية حنين السيد، وزير الاقتصاد والتجارة في لبنان عامر البساط ممثلا بمدير عام وزارة الاقتصاد الدكتور محمد ابو حيدر، الوزير المفوض مسؤول الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في جامعة الدول العربية الدكتور طارق النابلسي، رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس والشمال توفيق دبوسي، معالي الأستاذ أسامة بن صالح العلوي، وزير التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين، الدكتور هاشم حسين، رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا (اليونيدو–البحرين)، بالإضافة إلى حشد من المشاركين من لبنان والعالم العربي.

خالد حنفي

وتحدّث في جلسة الافتتاح أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، فأكّد أنّ «انعقاد المؤتمر يأتي هذا العام ليواكب تحوّلات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، ويتوج مسيرة من التعاون والتكامل بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومات». وشدد على أنّ «بيروت هي عاصمة الاقتصاد والأعمال وستبقى مصدرا لإطلاق المبادرات التي تعنى وتهتم بتنمية البشر». مشيرا إلى «أننا انتقلنا اليوم في موضوع المسؤولية المجتمعية من المفهوم القائم على الإحسان إلى مفهوم ديناميكي قائم على المصالح المتبادلة. ومن هنا جاء اهتمام اتحاد الغرف العربية بصفته الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي بموضوع المسؤولية المجتمعية وتوسيع دائرة

تعاونه مع الشركاء الاستراتيجيين، حيث نطلق اليوم المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية الذي يعد مؤشراً هاما لتعزيز دور المسؤولية المجتمعية للشركات والقطاع الخاص».

وقال إنّ «القطاع الخاص العربي أدرك أن استقرار المجتمعات يتطلب تعزيز واقع التنمية على اعتبار أن معالجة التحديات الناجمة عن الفقر والبطالة، يمكنه أن يخلق مجتمعا ديناميكيا ومؤثرا ورائدا بين المجتمعات».

ونوّه الدكتور خالد حنفي إلى أنه «في عالم اليوم، لم تعد الشركات تقاس فقط بحجم أرباحها، بل بمدى التزامها تجاه مجتمعها وبيئتها. لقد أصبحت المسؤولية المجتمعية أحد أعمدة الاستدامة، ورافعة أساسية للتنمية العادلة والشاملة. ونحن في اتحاد الغرف العربية نؤمن أن القطاع الخاص العربي ليس مجرد محرّك اقتصادي، بل شريك في بناء الغد، عبر تمكين الشباب، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وترسيخ الشفافية والحوكمة الرشيدة».

ولفت إلى أنّه «حرصنا في هذا المؤتمر، الذي يُنظَّم بالشراكة مع HOPE MCF، وجامعة الدول العربية، ومكتب الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) – البحرين، على تقديم مبادرات نوعية، وفي مقدّمتها إطلاق المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية، وهو خطوة رائدة نحو توحيد المعايير ورفع مستوى الالتزام بممارسات أكثر شفافية وإنصافًا واستدامة. هذا المؤشر هو بوصلة استراتيجية تهدف إلى إحداث فارق ملموس، ومرآة تُظهر مدى التزام الشركات بالقيم الأخلاقية والبيئية والاجتماعية. وهو يستند إلى قاعدة بيانات واسعة واستبيانات ميدانية مكّنتنا من بناء دليل علمي وعملي يساعد المؤسسات على رسم سياساتها وفق أطر واضحة وواقعية».

واعتبر أمين عام الاتحاد أنّ تجربتنا مع منصة «سوشياليتي»، التي أُطلقت عام 2022، خير دليل على أهمية الأدوات الرقمية والمنهجية في تطوير المسؤولية المجتمعية. ونحن نطمح اليوم، عبر هذا المؤتمر، إلى توسيع الشراكات وبناء منصات تعاون بين كافة الفاعلين من أجل مجتمع عربي أكثر عدالة واستدامة.

وختم بالقول إنّ «المسؤولية المجتمعية ليست رفاهية ولا ترفًا أخلاقيًا، بل هي ركيزة من ركائز استقرارنا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وهي مسؤولية نتقاسمها جميعاً، من مؤسسات وشركات ومجتمع مدني وحكومات».

حنين السيّد

بدورها أكّدت وزيرة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية اللبنانية، حنين السيّد، أنّ «المسؤولية المجتمعية لم تعد مفهوما تكميليا، بل أصبحت إحدى ركائز التنمية المتكاملة. ولطالما كان القطاع الخاص من الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي. واليوم تتعاظم فرصة لعب دور محوري في تحقيق عوائد مزدوجة (تنموية واقتصادية) من خلال مبادرات المسؤولية المجتمعية التي تعود بالفائدة على المجتمع، وتعزز في الوقت نفسه من صورة المؤسسة، واستدامة أعمالها، وترابطها مع محيطها. ومن هنا تضع وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان التكامل مع القطاع الخاص في صلب أولوياتها، وخصوصا ضمن استراتيجيتها الجديدة التي تركّز على ثلاث أولويات محورية: المساعدات الاجتماعية، والرعاية والخدمات الاجتماعية، والإدماج الاقتصادي. وفي إطار الادماج الاقتصادي، تعمل الوزارة على تفعيل مسارات تفتح آفاقا جديدة امام الأفراد، وخاصة الشبابا والنساء للاندماج في سوق العمل إما عبر فرص العمل المأجور أو عبر مسارات العمل الحر والمشاريع الصغيرة».

ونوهت إلى أنّ «القطاع الخاص يلعب دورا أساسيا سواء في توفير فرص العمل، او التدريب، أو التمويل الميسر عبر مؤسسات التمويل الصغير. وفي هذا الإطار بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية مؤخرا العمل مع القطاع الخاص في لبنان لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، وهي مبادرة نرحّب بتوسيعها والتعاون فيها مع اتحاد الغرف العربية».

وأعربت عن دعمها الكامل لإطلاق المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية «الذي يعتبر خطوة واعدة نحو تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ووضع أطر ملموسة للتعاون الإنمائي

المشترك. إنّ هذا المؤشّر لا يساهم فقط في قياس مدى التزام الشركات تجاه مجتمعها، بل يشكّل أداة لتعزيز التكامل بين مختلف الفاعلين في مجتمعاتنا العربية في مواجهة الفقر والبطالة والتهميش».

محمد أبو حيدر

وألقى مدير عام وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان الدكتور محمد أبو حيدر، كلمة نيابة عن وزير الاقتصاد والتجارة في لبنان معالي الدكتور عامر البساط، أشار فيها إلى أنّه «أقف أمامكم اليوم في بيروت، عاصمة العرب، بيروت التي لطالما كانت ملتقى للأفكار، ومنارة للثقافة، وجسراً للتلاقي بين الشعوب، وها هي اليوم تستعيد دورها كمدينة الحوار والانفتاح والفرص، رغم كل التحديات التي نمرّ بها».

وأوضح أنّ «المؤتمر الثالث للمسؤولية المجتمعية في العالم العربي، يؤكدً أنّ مستقبل منطقتنا لا يُبنى إلا بتكامل الأدوار بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وبمسؤولية جماعية تجاه شعوبنا وأوطاننا. إنّ هذا المؤتمر لا يأتي فقط في توقيت دقيق تمرّ به منطقتنا، بل في مرحلة مصيرية يمرّ بها لبنان تحديداً، لبنان الذي قرّر، بقيادة فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون، ودولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور نواف سلام، أن يسلك طريق الإصلاح والإنقاذ، بل طريق العمل الجدّي، الإصلاحات الهيكلية، والانفتاح على عمقنا العربي الطبيعي».

واعتبر أنّ «العلاقات اللبنانية – العربية ليست وليدة اليوم، بل هي علاقة تاريخية متجذّرة، قامت على الأخوّة والدعم المتبادل، وعلى قناعة راسخة بأن قوة لبنان من قوة محيطه العربي، وأنّ ازدهار منطقتنا لا يكتمل إلا بلبنان قوي، منفتح، وفاعل. لقد كان لبنان، ولا يزال، مقصداً لأشقّائنا العرب، للسياحة، للاستثمار، للعلم، وللثقافة، وبيروت تحديداً كانت ولا تزال قبلة للعرب جميعاً، ومن هنا أقول لكم، من القلب، نحن ننتظركم بفارغ الصبر في مدينتكم بيروت، ننتظر استثماراتكم، دعمكم، حضوركم، الذي لطالما شكّل رافعة اقتصادية واجتماعية لهذا الوطن، وأساساً لترسيخ الشراكة العربية الحقيقية».

وشدد على أنّ «المسؤولية المجتمعية لم تعد خياراً ترفياً، بل باتت

ضرورة اقتصادية وأخلاقية، وهي تشكّل إحدى الركائز الأساسية في بناء مجتمعات أكثر عدلاً واستدامة. وفي وزارة الاقتصاد والتجارة، نؤمن بعمق بأهمية الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، وندعو جميع المؤسسات، من مختلف الأحجام والقطاعات، إلى تحمّل مسؤولياتها تجاه المجتمع، من خلال الاستثمار في الإنسان، تمكين المرأة، دعم الفئات الأكثر ضعفاً، والمساهمة في خلق فرص العمل وتحريك عجلة النمو».

وقال إنّ «لبنان اليوم أمام فرصة حقيقية لاستعادة مكانته الاقتصادية، وتوسيع حجم اقتصاده، من خلال جذب الاستثمارات العربية والدولية، وهذا لن يتحقق إلا عبر استكمال مسار الإصلاحات، الذي نتابعه بكل جدّية مع صندوق النقد الدولي، وبالتعاون مع المجلس النيابي الكريم، لإقرار القوانين الضرورية، وفي مقدّمتها قانون إعادة هيكلة القطاع المصرفي، لضمان الاستقرار المالي، واستعادة الثقة بالاقتصاد اللبناني. وفي هذا الإطار، نعمل في وزارة الاقتصاد والتجارة، على مكننة الوزارة، إطلاق التحول الرقمي، تبسيط الإجراءات، وتسهيل حياة المواطنين والمستثمرين، بالتوازي مع تعاون وثيق مع باقي الوزارات، ضمن رؤية موحّدة لتحسين بيئة الأعمال، وتحصين الاقتصاد اللبناني، ووضعه مجدداً على خارطة الاستثمارات العربية والدولية.

ونوه إلى أنّ «إطلاق المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية اليوم يُشكّل خطوة مهمّة نحو ترسيخ ثقافة الالتزام المجتمعي في مؤسساتنا الاقتصادية، وقياس أثرها على التنمية، بما يتناغم مع أهداف التنمية المستدامة، ومعايير الحوكمة الرشيدة، وهو دعوة مفتوحة لجميع المؤسسات لتلعب دوراً فاعلاً في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وخدمة مجتمعاتها. وأغتنم هذه المناسبة، لأعلن أنّه سيكون لنا في الربع الأخير من هذا العام، مؤتمر اقتصادي عربي كبير في بيروت، نضع خلاله هذه العناوين على طاولة البحث والنقاش: الإصلاح، الاستثمارات، الشراكات العربية، والتكامل الاقتصادي، لتكون بيروت، كما كانت دائماً، مساحة لقاء، ومنصة انطلاق نحو مستقبل اقتصادي عربي أكثر إشراقاً وتكاملاً».

نادية شعيب

من جهتها أعلنت الدكتور نادية شعيب، رئيسة ومؤسسة مجموعة

«كلينغروب»، عن الإطلاق الرسمي للمؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية، عبر منصّة Sociality الرقمية، وذلك خلال المؤتمر العربي الثالث للمسؤولية المجتمعية في بيروت، بحضور وزراء وممثلين عن منظمات عربية ودولية. وأوضحت أنّ «المؤشر هو نتيجة عمل بدأ عام 2023، بالشراكة مع جامعة الدول العربية – إدارة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والاتحاد العربي للغرف التجارية، وبدعم من الشبكة العربية للمسؤولية المجتمعية ومنظمة اليونيدو.

وقالت: «تم تطوير المؤشر بناءً على تقييم علمي شارك فيه خبراء من لبنان، مصر، فرنسا، قطر، والسعودية، مع الاستفادة من أدوات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي. يتيح المؤشر تقييم أداء المؤسسات الحكومية والخاصة، والجمعيات، من حيث التزامها بمبادئ المسؤولية المجتمعية، وذلك ضمن أربعة محاور أساسية هي: الحوكمة والإدارة الرشيدة، الشفافية والنزاهة، الأثر الاجتماعي والبيئي، والعلاقة مع المجتمع والموظفين».

وأكدت الدكتورة ناديا شعيب، رئيسة مؤسسة شعيب ومؤسسة منصة Sociality، أن الهدف من هذا المؤشر هو توفير أداة تقييم علمية وموثوقة تستند إلى معايير موضوعية، تُسهم في تنظيم جهود العمل المجتمعي في المنطقة، وتساعد على قياس الأداء الحقيقي بعيداً عن الحملات الدعائية أو التقديرات الشخصية.

وأضافت: نعمل على وضع أسس مهنية للمسؤولية المجتمعية، بحيث تتمكن الجهات والمؤسسات من تطوير أدائها بناءً على نتائج واضحة وبيانات رقمية. نحن لا نقيّم النوايا، بل نقيّم الأفعال والنتائج، وهذا ما تحتاجه المنطقة في ظل التحديات المتزايدة.

كما شددت على أهمية استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تقديم مؤشرات دقيقة وسهلة الاستخدام من قبل الجهات المختلفة، مشيرة إلى أن المنصة تفتح المجال أمام الجميع – حكومات، شركات، جمعيات – للحصول على تقييم محايد، يمكن الاستناد إليه لتحسين السياسات والممارسات. وختمت بالقول: هذا المؤشر هو أداة لحماية الموارد من الهدر، وتعزيز ثقة الناس بالمؤسسات، وإعادة تعريف العمل المجتمعي على أسس مهنية تُبنى عليها الشراكات والدعم.

طارق نابلسي

ونحن اليوم في إطار المبادرات العربية الهامة، التي تمس الفئات الأولى بالحماية الاجتماعية، أعرب عن سعادتي لإطلاق المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية، موجهاً الشكر للأخت العزيزة الدكتورة ناديا شعيب، على مبادرتها وفريق عملها، للعمل على هذا المؤشر بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية، وأذكر أن فكرة إطلاق هذا المؤشر، جاءت في المداخلة الهامة لمعالي الدكتور خالد حنفي، في الجلسة رفيعة المستوى التي نظمناها ضمن فعاليات أكسبو – أصحاب الهمم (دبي 2022)، وأعلن من هذا المنبر الهام على تبنينا كأمانة فنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لهذا المؤشر الذي سوف نقوم بالتنسيق مع اتحاد الغرف العربية، بعرضه على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تمهيداً لاعتماده من المجلس بوصفه الجهاز المعني ضمن منظومة جامعة الدول العربية، ليشكل دعماً إضافياً بقرار سياسي للعمل بموجب هذا المؤشر، بما يُحقق الأهداف المنشودة.

إن تلك المبادرات ومن خلال مؤتمرنا اليوم، والكوكبة الهامة التي ستتحدث فيه والمشاركة الهامة أيضاً ستدعم توجهات القمم العربية، ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، ولا يفوتني هنا أن اذكر الدور الهام للإعلام والترويج لمسألة دعم الشباب وريادة الأعمال المجتمعية، ونشر ثقافة المسؤولية المجتمعية، وأؤكد أيضاً على دورهم للترويج لمسألة الادماج الكامل لأهلنا من الأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات الأولى بالحماية، وبما يؤكد على مبدأ «عدم ترك أحد خلف ركب التنمية».

لهذا الحدث العربي المميز، والذي يؤكد على الشراكة الفاعلة، ما بين متخذي القرار والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، كشركاء لتعزيز مسيرة التنمية الاجتماعية، وتحقيق المصلحة الفضلى للمواطن العربي.

كذلك تحدث في الجلسة الافتتاحية، معالي أسامة بن صالح العلوي وزير التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين. ورئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا (اليونيدو–البحرين).

وعقدت في إطار المؤتمر، أربع جلسات عمل، حملت الجلسة الأولى عنوان: «الدور الرائد للقطاع الخاص العربي في التنمية المجتمعية: تجارب ونماذج ناجح». أما الجلسة الثانية فتمّ فيها تقديم عرض تفصيلي حول المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية. وكانت الجلسة الثالثة بعنوان: «المسؤولية المجتمعية في ظل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي: فرص وتحديات». بينما الجلسة الرابعة فكان عنوانها: «الشباب وريادة الأعمال المجتمعية في العالم العربي ودور الإعلام في نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية».

توصيات المؤتمر العربي الثالث للمسؤولية المجتمعية

استناداً إلى نتائج المؤتمر العربي الثالث للمسؤولية المجتمعية، وما شهدته جلساته من نقاشات ثرية ومداخلات بنّاءة، تم إعداد التوصيات النهائية التالية:

1. إطلاق المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية كمرجع علمي موثوق لتقييم أداء المؤسسات في مختلف القطاعات، على أن يتم رفعه لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لاعتماده.

2. التوصية ببدء التطبيق التجريبي للمؤشر ببعض الدول العربية لمدة 5 أشهر لإعلان نتائج التجربة في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في كانون الأول (ديسمبر) 2025.

3. إعداد دليل استرشادي للمسؤولية المجتمعية وذلك بالتنسيق مع مؤسسة MCF HOPE محمد شعيب الانسانية، وإدارة قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية.

4. تعزيز الشراكة المؤسسية بين القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5. ترسيخ ثقافة الحوكمة الرشيدة والشفافية والنزاهة كركائز أساسية في عمل المؤسسات.

6. تمكين الفئات المهمّشة لا سيما فئة الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة من خلال سياسات إدماج شاملة.

7. تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في المبادرات الاجتماعية التي تخلق أثراً تنموياً مباشراً في المجتمعات المحلية.

8. تحفيز استعمال منصات رقمية وتكنولوجية مثل «سوشاليتي» (Sociality) لدعم ممارسات المسؤولية المجتمعية وتقييم أثرها بشكل دوري.

9. تشجيع الجامعات ومراكز الأبحاث على تطوير مناهج وبرامج تدريبية حول المسؤولية المجتمعية.

10. إطلاق حملات توعوية إعلامية لتعزيز ثقافة المسؤولية المجتمعية في الرأي العام العربي.

11. تعزيز التعاون الإقليمي العربي لتبادل التجارب الناجحة والنماذج الملهمة في مجال المسؤولية المجتمعية.

12. ربط المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية الحكومية لضمان تكامله مع خطط التنمية الوطنية.

13. تفعيل الشراكات مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة (اليونيدو) والمجالس والاتحادات الدولية (أفريكالينك والاتحاد العالمي للغرف) (Africalink) لتوسيع دائرة الدعم الفني والاستشاري.

14. إطلاق جائزة أفضل مؤسسة بكل قطاع ودولة عربية قامت بتطبيق المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية بطريقة مهنية وفعّالة، وذلك بهدف تعزيز التنافس الإيجابي وتحفيز المؤسسات على تبنّي ممارسات مسؤولة ومستدامة وفقاً لمعايير المؤشر.

15. تحفيز الشركات على إصدار تقارير دورية حول أدائها المجتمعي والبيئي لرفع مستوى الشفافية.

سمير ماجول يبحث مع وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري سبل تعزيز التعاون التجاري ودعم الاستثمارات المشتركة

التقى رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ورئيس اتحاد الغرف العربية، سمير ماجول، والوفد المرافق له والذي ضم عدد من رجال الصناعة والاستثمار، خلال زيارته إلى مصر، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري المهندس حسن الخطيب.

وأشاد ماجول بما تشهده العلاقات المصرية التونسية من ازدهار وتطور ملموس خلال الفترة الأخيرة، مشيرا إلى حرص القطاع الخاص التونسي على الاستفادة من هذه العلاقات المتميزة لتعميق التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وذلك نظرا لما يمثله السوق المصري من أهمية خاصة للشركات والمستثمرين التونسيين.

ونوّه إلى ما تشهده مصر من وتيرة متسارعة في معدلات النمو الاقتصادي، وما تحققه من نهضة شاملة في مختلف المجالات، مؤكدا الرغبة في التوسع فى الاستثمارات التونسية القائمة داخل مصر، إلى جانب دراسة فرص إنشاء مشروعات جديدة في مجالات الأمن الغذائي والصناعات الدوائية، بما يعكس الثقة في قوة السوق المصري وأهميته الاستراتيجية.

من جانبه أكد الوزير حسن الخطيب، على عمق العلاقات الثنائية الأخوية والتاريخية التي تربط البلدين الشقيقين، ودورها المحوري فى تعزيز فرص التعاون المشترك ودعم مسيرة التكامل الاقتصادي بين البلدين. وأشار إلى الدور الهام للتجارة والاستثمار فى تحقيق التكامل الاقتصادي، لافتا إلى أن الوزارة تعمل على بناء علاقات تجارية متوازنة مع مختلف الدول، من خلال تعزيز الاستثمارات المشتركة باعتبارها الركيزة الأساسية لتوسيع حجم التبادل التجاري وضمان استدامته. ونوه إلى اهمية تعزيز الجهود المشتركة لتحقيق التوازن في العلاقات التجارية بين البلدين، مشيراً إلى أن مضاعفة حجم التبادل التجاري سيسهم في تعزيز المصالح المشتركة ويدعم مسيرة النمو الاقتصادي وبما يصب في صالح الشعبين الشقيقين.

ولفت الوزير الخطيب إلى حرص الوزارة على حل كافة المعوقات وإزالة أية قيود قد تواجه المستثمرين، بما يضمن تهيئة مناخ استثماري أكثر جاذبية. مشيراً إلى حرص الوزارة أيضا على تخفيف الأعباء عن كاهل المستثمرين وتشجيع دخول الاستثمارات التونسية إلى السوق المصري، بما يعزز من فرص الشراكة الاقتصادية بين البلدين.

وأوضح أنّ مصر تعمل حاليًا على خطة لإنشاء 6 مراكز

لوجستية للمنتجات المصرية بالأسواق الأفريقية، وذلك في إطار استراتيجية تستهدف إقامة مناطق لوجستية مصرية بدول القارة، بما يعزز من تواجد المنتجات المصرية في السوق الأفريقي.

انضمام خالد حنفي إلى عضوية المجلس العالمي للمانحين

انضمّ أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، إلى عضوية المجلس العالمي للمانحين، التابع للشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، والذي تمّ تأسيسه عام 2024 بهدف دعم قطاع المنح وتعظيم أثر أعماله من جانب الشبكة، التي ترتبط بقطاع المنح منذ أكثر من 10 سنوات، حيث نظّمت المؤتمرات المتخصصة في مجال المنح، وكذلك ساهمت في تطوير برامج تدريبية لبناء قدرات العاملين في قطاع المنح في الدول العربية.

وأعرب الدكتور خالد حنفي عن فخره واعتزازه بالانضمام إلى عضوية المجلس العالمي للمانحين التابع للشبكة الإقليمية للمسؤولية المجتمعية. وأكد أن الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية تُعدّ من المؤسسات الرائدة في العالم العربي، والتي تلعب دوراً حيويًا في رفع مستوى الوعي حول المسؤولية المجتمعية، وتعزيز ممارساتها في الشركات والمؤسسات، سواء في القطاع الحكومي أو الخاص أو الأهلي.

وأشار أمين عام الاتحاد إلى عمق التعاون القائم بين اتحاد الغرف العربية والشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية. مشددًا على أن هذا التعاون يهدف في المقام الأول إلى خدمة المجتمعات العربية وتعزيز التنمية المستدامة.

وأعرب عن تطلعه إلى مزيد من التنسيق والعمل المشترك في المرحلة القادمة، من أجل تحقيق الأهداف السامية للمسؤولية المجتمعية على الصعيد العربي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ «المجلس العالمي للمانحين»، يعدّ مبادرة غير هادفة للربح تبنتها الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، من أجل تعزيز التكامل والتنسيق بين الجهات المانحة في الدول العربية والإسلامية.

ويعمل المجلس العالمي للمانحين على تقديم الدعم المهني والفني للجهات المانحة في الدول العربية والإسلامية، عبر خدمة الاستشارات المتخصصة التي يقدمها خبراء ممن لهم معرفة وثيقة بأعمال الجهات المانحة، وكذلك تنفيذ البرامج التدريبية في مجالات أعمال الجهات المانحة. إضافة إلى المساهمة في تصميم مبادرات ومشاريع تلبي الحاجات المجتمعية بأدوات وآليات علمية، تتبعها دراسات لقياس أثر هذه المشاريع وتقديمها إلى الجهات المانحة.

الندوة الاقتصادية لإفريقيا 2025

شارك اتحاد الغرف العربية، في الندوة الاقتصادية لإفريقيا 2025 التي عقدت في العاصمة المغربية الرباط، خلال الفترة 14 – 15 يوليو 2025، بدعوة من مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد (Policy Center for the New South)، وذلك تحت شعار: «خطوات جريئة في ظل التحولات العالمية».

وتميزت الندوة بحضور رفيع المستوى ضم خبراء اقتصاديين وممثلين عن مؤسسات دولية ومراكز بحثية مرموقة من أكثر من 40 دولة. وجرى خلال الندوة مناقشة الإصدار السنوي السادس من **التقرير الاقتصادي لإفريقيا**.

وتمحورت الجلسات حول مسارين رئيسيين:

1. **تحديات السياسات الاقتصادية الكلية**: ركزت على السياسة النقدية في ظل عدم اليقين، وإدارة الدين العام والاستدامة المالية.
2. **تحول الاقتصاد الإفريقي**: ناقشت سبل تعزيز التجارة والتكامل، دور الممرات الاقتصادية، العملات الرقمية للبنوك المركزية، ومستقبل التمويل التنموي خارج نماذج المساعدات التقليدية.

وأبرزت الجلسات أهمية التوجه نحو **نماذج تمويل مبتكرة** تستند إلى تعبئة الموارد المحلية والشراكات الذكية بدل الاعتماد المفرط على المعونات. كما تم التأكيد على ضرورة تسريع تنفيذ **منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)** من خلال إزالة

الحواجز غير الجمركية وتطوير البنية التحتية والربط اللوجستي.

كذلك جرى طرح دور **العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs)** كوسيلة لتعزيز الإدماج المالي وتقليص كلفة التحويلات، خاصة في المناطق المهمشة. كما برز اهتمام متزايد بتجربة **الممرات الاقتصادية** كأداة لتحقيق التنمية الشاملة، بشرط توفر آليات حكامة إقليمية فعّالة.

وأظهرت القضايا المطروحة مدى الصلة المباشرة بالجهود التي يبذلها اتحاد الغرف العربية في تعزيز **التكامل الاقتصادي العربي–الإفريقي**، لا سيما في ما يتعلق بتمكين القطاع الخاص من الانخراط في مشاريع الممرات الاقتصادية والتمويل الأخضر. وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية والرقمية في القارة الإفريقية. ودعم الأطر المؤسسية لتعزيز التنسيق بين الغرف التجارية العربية ونظيراتها الإفريقية.

زيارة بكين

كشف أمين عام اتحاد الغرف العربية، خلال كلمة له كمتحدث رئيسي ضمن أعمال معرض الصين الدولي الثالث لتعزيز سلاسل الإمداد، الذي عقد في مدينة بكين بتاريخ 15 و16 يوليو 2025، عن رؤية اتحاد الغرف العربية من أجل تعزيز التعاون مع الصين «حيث تتضمن الخطة ثلاث محاور استراتيجية، المحور الأول يقوم على إنشاء مراكز توزيع وموانئ لوجستية مشتركة في الموانئ العربية، مثل شرق البحر الأبيض المتوسط والخليج والسواحل الأفريقية. والثاني يكون من خلال تحسين الاستثمار في ربط الشبكات الرقمية والمنصات الإلكترونية، ونقل التكنولوجيا المتقدمة من الصين إلى المصانع العربية في إطار توطين التصنيع. والثالث يعتمد على التحول الرقمي في سلاسل الإمداد، من خلال اعتماد تقنيات البلوك تشين لتتبع الشحنات وتحليلات البيانات الضخمة». وأعرب عن أهمية التعاون البنّاء القائم بين اتحاد الغرف العربية والمجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية CCPIT، على صعيد تنفيذ العديد من المبادرات والمشاريع في سبيل تنمية العلاقات الاقتصادية العربية – الصينية عبر إنشاء مناطق تكنولوجية كبرى في البلدان العربية. ونوّه بأهمية معرض الصين الدولي الثالث لسلاسل الإمداد الذي يعد الحدث الأكبر والأضخم في العالم ويركّز على سلاسل

الإمداد الخاصة بالصناعات التحويلية المتقدمة والطاقة النظيفة والمركبات الذكية والتكنولوجيا الرقمية والحياة الصحية والزراعة الخضراء.

وشهد المعرض مشاركة حوالي 650 شركة من 75 دولة، بالإضافة إلى حضور وفود رسمية صينية وعالمية رفيعة المستوى يتقدمهم نائب رئيس مجلس الدولة الصيني LIFENG HE هي ليفينغ، ونائب رئيس جنوب افريقيا بول ماشاتيل الذي تترأس بلاده مجموعة العشرين لسنة 2025، ورئيس المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية HONGBIN REN، فضلا عن كبار رؤساء الشركات الصينية والعالمية العملاقة كشركة Nvidia, Apple, Airbus, Medtronic, AstraZeneca, GE Healthcare وغيرها، بالإضافة إلى رؤساء المنظمات الدولية.

وبهذه المناسبة أشار الدكتور خالد حنفي إلى «ارتفاع حجم التجارة السلعية بين الصين والدول العربية من 303.8 مليار يوان (حوالي 42 مليار دولار أمريكي) عام 2004 إلى 2.8 تريليون يوان (حوالي 394 مليار دولار أمريكي) عام 2023، بمعدل نمو مذهل بلغ 820.9 في المئة. بينما خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024، بلغ حجم التجارة 946.2 مليار يوان، بزيادة سنوية قدرها 3.8 في المئة، أو ما يمثل 6.9 في المئة من إجمالي التجارة الخارجية للصين». ورأى أنّ «الدول العربية تعدّ أكبر موردي الطاقة للصين، وفي المقابل تُصدّر الصين المنتجات الإلكترونية إلى العالم العربي، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر والمركبات والبنية التحتية الرقمية». واعتبر أنّ «مقاطعة شاندونغ تعدّ واحدة من أكبر المقاطعات الصناعية في الصين. كما تتميز بقدراتها المتقدمة في التصنيع والإلكترونيات والبنية التحتية اللوجستية، مما يؤهلها لتكون نقطة انطلاق لتعزيز تكامل سلسلة التوريد بين الصين والعالم العربي».

وختم بالقول إنّ «لدينا فرصة تاريخية لتعزيز التعاون في سلسلة التوريد من خلال التنسيق اللوجستي المشترك والتقنيات الرقمية، ونقل التكنولوجيا وتوطين الصناعات التحويلية في شراكات استراتيجية مع مقاطعة شاندونغ، بالإضافة إلى إطلاق مشاريع لوجستية وصناعية مدعومة بإحصاءات تؤكد أثرها الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا المجال فإنّ اتحاد الغرف العربية، الذي يمثّل القطاع الخاص في 22 دولة عربية، على أتم الاستعداد للترويج لهذه المبادرات والتعاون في وضع خرائط طريق واضحة لمشاريع ملموسة تُفضي إلى نمو شامل ومنفعة متبادلة».

لقاء مدير عام غرفة التجارة الدولية ICC جون دانتون

وعلى هامش أعمال معرض الصين الدولي الثالث لسلاسل الامداد، بحث أمين عام اتحاد الغرف العربية، وعضو مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية العالمية الدكتور خالد حنفي، مع مدير عام غرفة التجارة الدولية ICC جون دانتون، في آليات التنسيق والتعاون بين اتحاد الغرف العربية وغرفة التجارة الدولية، بما يخدم المصالح المشتركة. وتم الاتفاق خلال اللقاء على مجموعة من المشاريع المشتركة التي يمكن من خلالها لغرفة التجارة الدولية مساعدة البلدان العربية التي تعاني أوضاعا وظروفا اقتصادية واجتماعية استثنائية.

وأعرب دانتون عن رغبة غرفة التجارة الدولية في تنفيذ مشاريع تنموية في بعض البلدان العربية التي تواجه مشاكل تنموية، والتنسيق مع اتحاد الغرف العربية في تنفيذ هذه المشاريع. ورحب أمين عام الاتحاد بمبادرات غرفة التجارة الدولية، وابدى الرغبة في التعاون من أجل إنجاح هذه المبادرات، وذلك بما يساعد على التخفيف من آثار وتداعيات الظروف الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الراهنة.

وضمن مشاركته كمتحدّث رئيسي في حلقة نقاشية حوارية حول الطاقة النظيفة ضمن فعاليات المعرض الدولي الثالث لسلاسل الامداد، أكّد الدكتور خالد حنفي أنّ العالم اليوم يقف عند مفترق طرق، حيث لم يعد التحول إلى الطاقة النظيفة خياراً؛ بل هو ضرورة لمستقبل كوكبنا ولرخاء الأجيال القادمة».

وقال: «تُنتج الدول العربية مجتمعةً أكثر من 15 جيجاواط من الطاقة المتجددة، وهو رقم من المتوقع أن يتضاعف ثلاث مرات بحلول عام 2030. وفي المقابل تقود الصين العالم في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والتي تمثل أكثر من 40 في المئة من الاستثمارات العالمية في الطاقة المتجددة. وقد سهّلت مبادرة

الحزام والطريق بالفعل مشاريع طاقة خضراء بأكثر من 50 مليار دولار في جميع أنحاء آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، مما يعزز الروابط بين مناطقنا».

وأكّد الأمين العام الدكتور خالد حنفي أنّ اتحاد الغرف العربية ملتزم بتعزيز التعاون بين العالم العربي والصين. ومن خلال تبادل الخبرات، وتشجيع المشاريع المشتركة، ودعم نقل التكنولوجيا، يُمكننا تسريع نشر حلول الطاقة النظيفة وفتح آفاق اقتصادية جديدة، حيث تشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2030، يُمكن لقطاع الطاقة النظيفة أن يُوفر أكثر من 30 مليون فرصة عمل جديدة عالميًا، مع إمكانات هائلة لشبابنا ورواد أعمالنا».

المنتدى العربي السنوي الأول للذكاء الاصطناعي

أكد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، حلال المنتدى العربي السنوي الأول للذكاء الاصطناعي، ضمن جلسة «دور القطاع الخاص العربي ورجال الأعمال في تنفيذ المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي»، بتاريخ 27 أغسطس 2025 في مدينة العلمين الجديدة – جمهورية مصر العربية، أنّ «المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي تُمثّل رافعة استراتيجية لتحقيق التحوّل الرقمي وتعزيز تنافسية الاقتصادات العربية. فوفقاً لتقديرات PwC، يُمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي أن تضيف ما يقارب320 مليار دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي للشرق الأوسط بحلول عام 2030، أي ما يعادل نحو2 في المئة من إجمالي الفوائد العالمية المتوقعة من هذه التكنولوجيا».

وأوضح أنّ «أهمية المبادرة لا تقتصر على الأرقام الاقتصادية فقط، بل تمتد لتشمل، خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الأمن الغذائي والطاقي، ودعم البحث والتطوير، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ، وبهذا تصبح المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي ليست مجرد مشروع تقني فحسب، بل محركاً للنمو الاقتصادي المستدام، يسهم في بناء اقتصاد عربي رقمي تنافسي، قادر على استيعاب التحولات العالمية وتوظيفها لصالح التنمية الشاملة».

واعتبر أمين عام الاتحاد أنّ «القطاع الخاص العربي يشكّل ركيزة أساسية في تفعيل المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي، ليس

فقط من خلال التمويل، بل عبر الاستثمار في الابتكار، وتبنّي الحلول الرقمية، وإقامة شراكات عابرة للحدود. حيث تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أكثر من85 في المئة من فرص العمل الجديدة في المنطقة العربية تُولّدها الشركات الصغيرة والمتوسطة، ما يجعل إشراكها في مسار الذكاء الاصطناعي ضرورة ملحّة لتحقيق أثر واسع».

ورأى أنّ «دور القطاع الخاص لا يقف عند الاستثمار فحسب، بل يشمل: بناء الشراكات التكنولوجية الدولية لنقل المعرفة وتوطين التكنولوجيا. تمويل البحث والتطوير (R&D) في الجامعات ومراكز الابتكار العربية، بما يضمن خلق بيئة ابتكار مستدامة. احتضان المواهب عبر التدريب وبناء القدرات، لسد فجوة المهارات الرقمية التي تُقدَّر بـ 2 مليون وظيفة رقمية شاغرة عربياً بحلول 2030 بحسب المنتدى الاقتصادي العالمي».

وشدد الدكتور خالد حنفي على أنّ «القطاع الخاص، بمرونته واستعداده للمخاطرة، هو الشريك الذي لا غنى عنه في تنفيذ المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي، وضمان أن تتحوّل من رؤية طموحة إلى واقع ملموس يعزّز الاقتصاد العربي الرقمي ويخدم التنمية المستدامة». موضحا أنّ «الغرف التجارية العربية، ومعها اتحاد الغرف العربية، يمثلان الإطار المؤسسي الأوسع القادر على توحيد صوت القطاع الخاص العربي وتوجيه طاقاته نحو تنفيذ المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي. فاتحاد الغرف العربية يشكل أكبر شبكة اقتصادية عربية مشتركة. وهو مؤهل لأن يكون: منصة للتنسيق الإقليمي بين الحكومات ورجال الأعمال لتعزيز تبنّي سياسات داعمة للذكاء الاصطناعي. وكذلك جسر للتكامل العربي – الدولي من خلال شراكات استراتيجية مع اتحادات الغرف العالمية، بما يفتح المجال لنقل التكنولوجيا وتوطينها. إضافة إلى حاضنة للمشاريع الناشئة عبر مبادرات التمويل المشترك وبرامج تسريع الأعمال، مستنداً إلى خبرة الغرف في رعاية أكثر من60 في المئة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي وبذلك، يصبح اتحاد الغرف العربية المحرك الجامع الذي يضمن أن تتحول المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي إلى مشروع تكاملي، يستثمر قوة القطاع الخاص ويترجمها إلى مشاريع واقعية تسهم في النمو الاقتصادي المستدام وبناء اقتصاد عربي رقمي تنافسي».

قمة الأعمال العربية – الأيرلندية

أكد الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال جلسة النقاش «فرص جديدة في العالم العربي» ضمن فعاليات قمة الأعمال العربية – الأيرلندية 2025 التي عُقدت في العاصمة دبلن بتاريخ 18 سبتمبر، وبحضور وزيرة الدولة للشؤون الأوروبية نيمه سميث (Smith Niamh)، ووزير الدولة للتجارة والتوظيف والأعمال نيل ريتشموند (Richmond Neale)، إلى جانب السفراء العرب المعتمدين لدى أيرلندا، وسفراء أيرلندا في الدول العربية، وكبار المسؤولين وصناع القرار، فضلًا عن نخبة من رجال الأعمال والمستثمرين من الجانبين، أن «المنطقة العربية تشهد انتعاشًا اقتصاديًا قويًا وتنويعًا اقتصاديًا ملحوظًا، مدفوعًا بإصلاحات اقتصادية جادة وتحسن مناخ الاستثمار».

وأوضح حنفي أن العالم العربي يضم أكثر من 450 مليون نسمة، أكثر من 60% منهم دون سن الثلاثين، ما يشكل قاعدة استهلاكية شابة، رقمية، وثرية تُحفّز النمو في مجموعة واسعة من القطاعات، من البناء والهندسة إلى التكنولوجيا المالية والتعليم والتكنولوجيا الزراعية.

وأشار إلى أن الموقف السياسي لأيرلندا، وخاصةً دعمها للقضايا العربية ورفضها للإبادة في غزة، يرسخ الثقة ويُهيئ بيئة مواتية لتوسيع التعاون التجاري والاستثماري. وقال: «نثمّن كعرب موقف أيرلندا السياسي، ونرى أنه ينعكس إيجابًا على مناخ الأعمال، ويخلق أساسًا صلبًا لشراكات استراتيجية طويلة الأمد بين الطرفين».

كما أبرز امين عام الاتحاد أن الاستثمارات العربية في البنية التحتية والابتكار، جنبًا إلى جنب مع خبرة أيرلندا في قطاعات مثل التكنولوجيا الزراعية والصناعات الدوائية والأجهزة الطبية، تفتح آفاقًا واعدة للتعاون المثمر. وأضاف: «نجاح الشراكات في الأسواق العربية يتطلب استراتيجيات طويلة المدى، واليوم نشهد بناء مستقبل اقتصادي جديد قائم على شراكات متوازنة مع شركائنا في أيرلندا».

وعلى هامش الزيارة، شارك الأمين العام في اجتماع مجلس إدارة الغرفة العربية – الأيرلندية، حيث نوقش واقع العلاقات العربية – الأيرلندية وسبل تطويرها مستقبلًا في مختلف القطاعات الواعدة.

المنتدى العربي متعدد الشركاء

شارك اتحاد الغرف العربية في أعمال المنتدى العربي متعدد الشركاء حول تمويل التنوع البيولوجي لتعزيز المرونة المناخية، الذي عقد يومي 17 و18 أيلول/سبتمبر 2025 في مقر الإسكوا – بيروت، بتنظيم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبالتعاون مع عدد من الشركاء الإقليميين والدوليين، وذلك في إطار المنصة متعددة الشركاء لحماية التنوع البيولوجي في المنطقة العربية، التي أُطلقت سنة 2023 بالشراكة مع حكومة السويد.

وبحث المنتدى أولويات التنوع البيولوجي في المنطقة العربية في ظل التحديات المناخية. وجرى استعراض أدوات واستراتيجيات تمويل مبتكرة قابلة للتطبيق على المستويين الوطني والإقليمي.

كما تم عرض مشاريع مشتركة قابلة للتنفيذ تسهم في حماية النظم البيئية، تعزيز الطاقة المتجددة، ووقف تدهور الأراضي. وركز المنتدى على تعزيز التعاون بين الحكومات، القطاع الخاص، المجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية والدولية ضمن إطار المنصة متعددة الشركاء.

وارتكز المنتدى على ثلاثة مجالات محورية:

1. صون النظم البيئية الطبيعية في مواجهة آثار تغيّر المناخ.
2. وقف تدهور الأراضي والنظم الزراعية في المناطق الجافة والهشة.
3. الربط بين حماية التنوع البيولوجي وتطوير الطاقة المتجددة كجزء من مسار التنمية المستدامة.

المشاركون:

ضم المنتدى ممثلين عن:

- الحكومات العربية: مصر، العراق، الأردن، المغرب، لبنان، سوريا، فلسطين، اليمن، الإمارات، تونس، سلطنة عمان.
- منظمات إقليمية ودولية: الإسكوا، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (ACSAD)، المركز الإقليمي

للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE)، مراكز أبحاث وجامعات.

· مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة.

المخرجات:

· التأكيد على أولوية حماية النظم البيئية ومكافحة تدهور الأراضي كجزء أساسي من الاستجابة لتغير المناخ.

· استعراض أدوات تمويل مبتكرة واستراتيجيات عملية لتمويل التنوع البيولوجي مستفيدة من التجارب الإقليمية والدولية.

· عرض مشاريع مشتركة قابلة للتنفيذ على المستوى الوطني والإقليمي مع بحث سبل توسيع نطاقها وتعبئة الموارد اللازمة لها.

· إبراز أهمية الشراكات المتعددة الأطراف لضمان نجاح مبادرات حماية التنوع البيولوجي وتعزيز المرونة المناخية.

وشكلت مشاركة اتحاد الغرف العربية في هذا المنتدى إضافة نوعية لجهود إبراز دور القطاع الخاص العربي في التمويل الأخضر وحماية البيئة. وقد أتاح المنتدى فرصة لتعزيز حضور الاتحاد في النقاشات الإقليمية، وبناء جسور تعاون جديدة مع المنظمات الإقليمية والدولية. واوصى المنتدى بمتابعة النتائج واستكشاف إمكانيات الشراكة في المشاريع المقترحة، بما يعزز مكانة الاتحاد كشريك فاعل في مسار الاستدامة والمرونة المناخية في المنطقة العربية.

لقاء مدير معهد العالم العربي في باريس

التقى رئيس اتحاد الغرف العربية، سمير ماجول، مدير معهد العالم العربي في باريس Jack Lang، وذلك خلال تواجده في العاصمة الفرنسية باريس لحضور اجتماعات مجلس إدارة الغرفة العربية الفرنسية المشتركة والتحضيرات الجارية لانعقاد القمة الاقتصادية العربية الفرنسية المقرر عقدها في ديسمبر المقبل تحت رعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وبتنظيم من اتحاد الغرف

العربية والغرفة العربية الفرنسية المشتركة، وذلك بحضور امين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، والأمينة العامة للغرفة العربية الفرنسية ريان كنعان، ورئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) اليونيدو) في البحرين الدكتور هاشم حسين، حيث جرى البحث بين الطرفين في سبل تعزيز علاقات التعاون المشترك لا سيما في المجالين الثقافي والاقتصادي.

وشهد رئيس الاتحاد توقيع مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين اتحاد الغرف العربية ممثلا بأمينه العام الدكتور خالد حنفي، ومعهد العالم العربي في باريس ممثلا برئيسة Jack Lang، حيث تهدف الاتفاقية إلى تعزيز الشراكة بين اتحاد الغرف العربية ومعهد العالم العربي (IMA)، وكذلك رفع شأن الإبداع والابتكار والتعبير الثقافي العربي على المستويين الإقليمي والدولي.

ويأتي توقيع اتفاقية الشراكة إدراكاً للمساهمة الكبيرة لجائزة معهد العالم العربي للتصميم في إبراز مواهب المصممين العرب وتسليط الضوء على دور التصميم في تشكيل المشهد الثقافي والاقتصادي في العالم العربي، فان اتحاد الغرف العربية ومعهد العالم العربي، سيعملان على وضع إطار للتعاون يهدف إلى تعزيز وتوسيع نطاق الجائزة وتأثيرها. كما أن الغرض من مذكرة التفاهم هو الترويج لجائزة IMA للتصميم في جميع أنحاء العالم العربي من خلال حشد شبكة اتحاد الغرف العربية الواسعة من غرف التجارة ومجتمعات الأعمال، بالإضافة إلى دعم وبناء قدرات رواد الأعمال العرب من خلال ورش العمل ومبادرات تبادل المعرفة التي يوفرها معهد العالم العربي واتحاد الغرف العربية والمؤسسات الشريكة".

وسيعمل الجانبان من خلال الاتفاقية على تعزيز التواصل بين المعهد والشركات الرائدة والمستثمرين والرعاة بهدف تأمين الدعم المالي الذي يضمن استدامة الجائزة ونموها; هذا إلى جانب تنظيم الفعاليات المشتركة والمعارض والجلسات النقاشية والمنتديات لتسليط الضوء والتأكيد على أهمية التعاون الثقافي والاقتصادي في المنطقة وسائر دول العالم. كما أن اتحاد الغرف العربية ومعهد العالم العربي في باريس سوف يعملان من خلال هذا التعاون إلى تعزيز مكانة جائزة معهد العالم العربي للتصميم كمنصة رئيسية للاحتفاء بالإبداع العربي مع ضمان استدامتها وتوسيع نطاقها وصداها الدولي.

تجدر الإشارة إلى أن معهد العالم العربي في باريس هو مؤسسة قائمة على القانون الفرنسي، وأُنشِئت لتكون، في الأساس، أداة للتعريف بالثقافة العربية ولنشرها. وتأسس المعهد عام 1980، حيث اتفقت 18 دولة عربية مع فرنسا على إقامته ليكون مؤسسة تهدف إلى تطوير معرفة العالم العربي وبعث حركة أبحاث معمقة حول لغته وقيمه الثقافية والروحية. كما تهدف إلى تشجيع المبادلات والتعاون بين فرنسا والعالم العربي، خاصة في ميادين العلوم والتقنيات، للمساهمة في تنمية العلاقات بين العالم العربي وأوروبا.

ويعدّ المعهد اليوم جسر ثقافي حقيقي بين فرنسا والعالم العربي. حيث يسعى معهد العالم العربي إلى تحقيق ثلاثة أهداف وهي: أولا تطوير دراسة العالم العربي في فرنسا وتعميق فهم ثقافته وحضارته ولغته، وفهم جهوده الرامية إلى التطوّر. وثانيا تشجيع التبادل الثقافي وتنشيط التواصل والتعاون بين فرنسا والعالم العربي، ولا سيما في ميادين العلم والتقنيات. وثالثا الإسهام على هذا النحو في إنجاح العلاقات بين وفرنسا والعالم العربي عبر الإسهام في تعزيز العلاقات بين العرب وأوروبا.

من جهته وقع امين اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال تواجده في العاصمة الفرنسية باريس لحضور اجتماعات مجلس إدارة الغرفة العربية الفرنسية المشتركة والتحضيرات الجارية لانعقاد القمة الاقتصادية العربية الفرنسية المقرر عقدها في ديسمبر المقبل تحت رعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وبتنظيم من اتحاد الغرف العربية والغرفة العربية الفرنسية المشتركة، مذكرة تفاهم مع رئيس المعهد العربي في باريس Lang Jack، وذلك بحضور رئيس اتحاد الغرف العربية سمير ماجول، والأمينة العامة للغرفة العربية الفرنسية ريان كنعان، ورئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) اليونيدو) في البحرين الدكتور هاشم حسين، حيث تهدف الاتفاقية إلى تعزيز الشراكة بين اتحاد الغرف العربية ومعهد العالم العربي (IMA)، وكذلك رفع شأن الإبداع والابتكار والتعبير الثقافي العربي على المستويين الإقليمي والدولي.

ونوه أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي إلى أنه وإدراكاً للمساهمة الكبيرة لجائزة معهد العالم العربي للتصميم في إبراز مواهب المصممين العرب وتسليط الضوء على دور التصميم في تشكيل المشهد الثقافي والاقتصادي في العالم العربي، فان اتحاد الغرف العربية ومعهد العالم العربي سيعملان على وضع إطار للتعاون يهدف إلى تعزيز وتوسيع نطاق الجائزة وتأثيرها.

وكشف الدكتور خالد حنفي عن أن "الغرض من مذكرة التفاهم هو الترويج لجائزة IMA للتصميم في جميع أنحاء العالم العربي من خلال حشد شبكة اتحاد الغرف العربية الواسعة من غرف التجارة ومجتمعات الأعمال، بالإضافة إلى دعم وبناء قدرات رواد الأعمال العرب من خلال ورش العمل ومبادرات تبادل المعرفة التي يوفرها معهد العالم العربي واتحاد الغرف العربية والمؤسسات الشريكة".

وشد. على أنه من خلال الاتفاقية سيعمل اتحاد الغرف العربية ومعهد العالم العربي، على تعزيز التواصل بين المعهد والشركات الرائدة والمستثمرين والرعاة بهدف تأمين الدعم المالي الذي يضمن استدامة الجائزة ونموها; هذا إلى جانب تنظيم الفعاليات المشتركة والمعارض والجلسات النقاشية والمنتديات لتسليط الضوء والتأكيد على أهمية التعاون الثقافي والاقتصادي في المنطقة وسائر دول العالم".

وختم بالقول إن اتحاد الغرف العربية ومعهد العالم العربي في باريس سوف يعملان من خلال هذا التعاون إلى تعزيز مكانة جائزة معهد العالم العربي للتصميم كمنصة رئيسية للاحتفاء بالإبداع العربي مع ضمان استدامتها وتوسيع نطاقها وصداها الدولي.

تجدر الإشارة إلى أن معهد العالم العربي هو مؤسسة قائمة على القانون الفرنسي، وأُنشِئت لتكون، في الأساس، أداة للتعريف بالثقافة العربية ولنشرها. وتأسس المعهد عام 1980، حيث اتفقت 18 دولة عربية مع فرنسا على إقامته ليكون مؤسسة تهدف إلى تطوير معرفة العالم العربي وبعث حركة أبحاث معمقة حول لغته وقيمه الثقافية والروحية. كما تهدف إلى تشجيع المبادلات والتعاون بين فرنسا والعالم العربي، خاصة في ميادين العلوم والتقنيات، للمساهمة في تنمية العلاقات بين العالم العربي وأوروبا.

ويعدّ المعهد اليوم جسر ثقافي حقيقي بين فرنسا والعالم العربي. حيث يسعى معهد العالم العربي إلى تحقيق ثلاثة أهداف وهي: أولا تطوير دراسة العالم العربي في فرنسا وتعميق فهم ثقافته وحضارته ولغته، وفهم جهوده الرامية إلى التطوّر. وثانيا تشجيع التبادل الثقافي وتنشيط التواصل والتعاون بين فرنسا والعالم العربي، ولا سيما في ميادين العلم والتقنيات. وثالثا الإسهام على هذا النحو في إنجاح العلاقات بين وفرنسا والعالم العربي عبر الإسهام في تعزيز العلاقات بين العرب وأوروبا.

«مؤتمر الذكاء الاصطناعي في لبنان»

اكد امين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي خلال مشاركته في «مؤتمر الذكاء الاصطناعي في لبنان»، الذي عقد في غرفة طرابلس والشمال في لبنان، بتاريخ 23 تموز (يوليو) 2025، بحضور وزير الدولة لشؤون التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في لبنان الدكتور كمال شحادة، ورئيس غرفة طرابلس والشمال توفيق دبوسي، والوزير المفوض في جامعة الدول العربية الدكتور طارق النابلسي، وأمين عام الغرفة العربية الفرنسية ريان كنعان، وعدد كبير من الشخصيات الرسمية ورجال الأعمال والمستثمرين والخبراء والمتخصصين في مجال الذكاء الاصطناعي، أن الفرصة سانحة ومهيأة اليوم من اجل إنشاء ميناء محوري في شرق المتوسط وتحديدا منطقة طرابلس في شمال لبنان التي تعتبر عاصمة لبنان الاقتصادية ومحور لبنان لبنان اللوجستي، حيث يقوم هذا الميناء المحوري على نظام نقل متعدد الوسائط وبظهير لوجستي ضخم ، يعتمد على الذكاء الاصطناعي وعلى عقول البشر حيث لبنان يمتلك ثروة بشرية هائلة ، ومن هنا لا بد ان تتشابك الأيدي وأن تتعاون جميع الأطراف اللبنانية مع غرفة طرابلس والشمال برئاسة توفيق دبوس الذي يمتلك الرؤية والطموح لتحويل الحلم إلى واقع مما يساهم في تحقيق النهضة والتنمية وخلق فرص العمل والحد من البطالة.

وتابع: «إن لبنان هذا البلد العريق الذي لطالما شكّل منارة للفكر والثقافة وريادة الأعمال في العالم العربي، لا يزال رغم التحديات السياسية والاقتصادية العميقة التي يمر بها يحتفظ بكنزه الحقيقي

ألا وهو رأس المال البشري. فالشباب اللبناني يتميز بكفاءة عالية، ومرونة ذهنية، وإبداع فطري، أهّله ليبرع في مجالات الابتكار والتكنولوجيا في مختلف أصقاع العالم. وبالتالي ما يحتاجه لبنان اليوم هو توفير بيئة تمكينية حاضنة للإبداع: تشريعات مرنة، بنية تحتية رقمية متقدمة، حوافز ضريبية للاستثمار التكنولوجي، وربط ممنهج بين الجامعات وسوق العمل. وهنا، يبرز دور الغرف التجارية، والاتحاد الذي أتشرف بتمثيله، في دعم مثل هذه المبادرات، وتوجيه الاستثمارات نحو بناء اقتصاد معرفي عصري ومستدام في لبنان والمنطقة".

واعتبر الدكتور خالد حنفي أن الذكاء الاصطناعي، يعدّ أحد أبرز محركات الاقتصاد العالمي الجديد، والذي لم يعد مجرد ترف تقني أو مفهوم نظري، بل بات ضرورة تنموية، ومساراً إلزامياً نحو اقتصاد أكثر كفاءة وشمولاً واستدامة.

ونوه إلى أن «الذكاء الاصطناعي يعتبر ثورة صناعية جديدة، تعيد تشكيل سلاسل القيمة، وأنماط الإنتاج، وسلوك المستهلك، وطبيعة الوظائف. إذ وفقًا لتقديرات المنتدى الاقتصادي العالمي، من المتوقع أن يسهم الذكاء الاصطناعي بما يزيد عن 15 تريليون دولارفي الناتج العالمي بحلول عام 2030. وتمثل هذه التحولات فرصة ذهبية للعالم العربي إن أُحسن استغلالها، كما أنها تمثل تحديًا حقيقيًا إن لم نواكبها بسياسات واضحة، وبنية تحتية رقمية متينة، ومؤسسات مرنة ومتعلمة".

وقال امين عام الاتحاد إنّ بعض الدول العربية بدأت بالفعل في تبني استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي، مثل الإمارات والسعودية ومصر والمغرب، إلا أن الفجوة لا تزال قائمة في العديد من الدول الأخرى. كما أن القطاع الخاص، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما زال بحاجة إلى مزيد من الدعم، لنقله من مجرد مستخدم للتكنولوجيا إلى شريك في تطويرها. ومن هنا، فإن اتحاد الغرف العربية يعمل على دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن سياسات التحول الرقمي في الغرف، ويشجع على إنشاء شراكات مع مراكز الابتكار والشركات الناشئة، وينسق مع المنظمات الإقليمية والدولية لتأمين التمويل وبناء القدرات".

وتطرق الدكتور خالد حنفي إلى ثلاث نقاط محورية، حيث أكد أن «النقطة المحورية الأولى هي أن الذكاء الاصطناعي ليس بديلاً عن الإنسان، بل أداة لتعزيز قدراته. لذا يجب أن نضع الإنسان في صلب أي استراتيجية رقمية، سواء من خلال إعادة التأهيل المهني أو دعم ريادة الأعمال التكنولوجية أو حماية القيم الأخلاقية. اما النقطة المحورية الثانية فهي أنه لا يمكن فصل الذكاء الاصطناعي عن البيئة التشريعية. فكلما تطورت هذه التكنولوجيا، ازدادت الحاجة إلى أطر قانونية مرنة تحمي الخصوصية، وتحفظ الملكية الفكرية، وتمنع التمييز والخوارزميات غير العادلة. أما النقطة المحورية الثالثة فتظهر أن التعاون الإقليمي هو الطريق الأمثل لتقليص الفجوة الرقمية. ونحن في الاتحاد، نؤمن بأن التعاون بين الدول العربية، عبر غرف التجارة والمؤسسات التعليمية والمراكز البحثية، هو السبيل الأمثل لتكوين كتلة تكنولوجية عربية قادرة على التنافس عالميًا".

وجرى خلال المؤتمر الكشف عن تخصيص أرضٍ بمساحة 65 ألف متر مربع لتأسيس مدينة متكاملة للذكاء الاصطناعي، تُعزّز التحوّل الرقمي والابتكار في لبنان.

وكذلك تحويل أرضٍ في منطقة الكورة في شمال لبنان، بمساحة 17 ألف متر مربع، إلى نموذج زراعي مستدام يعتمد على أحدث التقنيات الحديثة.

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ...
الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر
غرفة التجارية والصناعة العربية الألمانية

انضم إلينا كعضو واستفيد من خدماتنا الحصرية. يسُرنا في الغرفة دعم أنشطتكم مع الشركات الألمانية

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-11 | Fax: +49-30-27 89 07-49
E-Mail: ghorfa@ghorfa.de

تكنولوجيا المناخ: الابتكار ينقذ كوكب الأرض؟

إعداد: مروان الحلواني – اتحاد الغرف العربية

لم يعد تغيّر المناخ مجرد خطر حقيقي وملموس يواجهنا اليوم، بدءا من الحرائق الهائلة في كاليفورنيا وأستراليا إلى الفيضانات غير المسبوقة في أوروبا وآسيا، بل بات يؤثر على ملايين البشر والأنظمة البيئية في جميع أنحاء العالم. وتنذّر الدراسات العلمية من أنّ ارتفاع درجات الحرارة أكثر من 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة قد يؤدي إلى أضرار لا يمكن إصلاحها.

وأمام هذه التحولات المخيفة، فإنّ السؤال الذي يشغل بال الكثيرين الآن هو: هل تستطيع التكنولوجيا والابتكار — التي يُطلق عليها غالبًا "تكنولوجيا المناخ" — أن تقدّم الحلول التي نحتاجها بشدة؟

الإجابة عن السؤال تقودنا إلى القول إنّه على الرغم من أنّ العديد من الأدوات والاختراقات الجديدة ساهمت بتقليل الانبعاثات وتحسين إدارة الموارد، وحصر بعض الأضرار، إلا أن الواقع ما يزال أكثر تعقيدًا. إذ تواجه التقنيات الحديثة تحديات تتعلق بالتكلفة، والقدرة على التوسع، والجوانب الأخلاقية، والآثار غير المقصودة.

وأمام هذا الواقع نستعرض في هذا المقال، أهم مجالات الابتكار في تكنولوجيا المناخ، من التقاط الكربون إلى الذكاء الاصطناعي في الزراعة. كما ونناقش الأسئلة الأخلاقية المحيطة بالتعديل الجيولوجي للمناخ. مع تسليط الضوء على الفرق بين التقدم الحقيقي الحاصل وبين المظاهر الزائفة، لمعرفة إذا ما يمكن للتكنولوجيا وحدها أن تنقذ كوكب الأرض.

التقاط وتخزين الكربون (CCS)

واحدة من أكثر الطرق طموحًا لمكافحة تغير المناخ هي تقنية **التقاط وتخزين الكربون**. وتقوم الفكرة على الإمساك بثاني أكسيد الكربون المنبعث من المصادر الصناعية أو حتى من الهواء مباشرة، ثم تخزينه بأمان أو إعادة استخدامه، لمنع دخوله إلى الغلاف الجوي وتسريع الاحترار العالمي.

أنواع التقاط الكربون

1. **الالتقاط من المصدر المباشر:** يتم تجهيز المنشآت الصناعية، خاصة التي تستخدم الوقود الأحفوري، بتقنيات تحجز ثاني أكسيد الكربون من غازات العادم.
2. **الالتقاط المباشر من الهواء (DAC):** تقنية حديثة يتم فيها استخدام أجهزة خاصة لترشيح ثاني أكسيد الكربون مباشرة من الهواء المحيط.

التقدم والتحديات الحالية

شهدت شركات مثل «**Climeworks**» في سويسرا ريادة في إنشاء منشآت DAC وهي قادرة على التقاط آلاف الأطنان من ثاني أكسيد الكربون سنويًا، إلا أن هذا الواقع لا يقارن بالمليارات من الأطنان المنبعثة عالميًا كل عام. حيث تقدر **الوكالة الدولية للطاقة (IEA)** أنه لتحقيق أهداف المناخ، يجب توسيع تقنيات التقاط الكربون لتصل إلى 7.6 جيجاطن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا بحلول 2050، أي ما يعادل حوالي 20% من الانبعاثات الحالية.

وعلى الرغم من ذلك، تواجه تقنية التقاط الكربون تحديات كبيرة منها:

- **استهلاك الطاقة والتكلفة:** عمليات التقاط الكربون تتطلب كميات كبيرة من الطاقة، وأحيانًا تكون هذه الطاقة من مصادر غير متجددة، مما قد يقلل من الفوائد البيئية.
- **مخاطر التخزين:** غالبًا ما يُحقن ثاني أكسيد الكربون في باطن الأرض ضمن تكوينات جيولوجية، لكن هناك مخاوف من تسربه وتأثيره البيئي طويل الأمد.
- **الحجم والسرعة:** يتطلب التوسع السريع عالميًا استثمارات ضخمة ودعمًا سياسيًا غير مسبوق.

ورغم هذه العقبات، يُنظر إلى CCS كأداة ضرورية، لا سيما في صناعات ثقيلة مثل الإسمنت والصلب والكيماويات، حيث يصعب تقليل الانبعاثات بطرق أخرى.

التنبؤ المناخي المتقدم: التنقل في مستقبل غير مؤكد

يُعد التنبؤ الدقيق بالمناخ أمراً بالغ الأهمية لصياغة سياسات مناخية فعالة واستراتيجيات تكيّف ناجعة. وعلى مدار العقود القليلة الماضية، شهد مجال التنبؤ المناخي تقدمًا ملحوظًا، مدفوعًا بتطور الحواسيب العملاقة والخوارزميات المتقدمة بشكل متزايد.

دور الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة

أحدث الذكاء الاصطناعي ثورة في نماذج المناخ من خلال:

- دمج بيانات هائلة من الأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار والسجلات التاريخية.
- تحسين الدقة لتوقع الظواهر الجوية المتطرفة على نطاق محلي بدقة أكبر.
- محاكاة التفاعلات المعقدة بين الغلاف الجوي والمحيطات والأرض والبيوسفير.

تمكّن هذه القدرات المحسّنة الحكومات والمجتمعات من:

- الاستعداد للكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والفيضانات والجفاف.

- تخطيط بنية تحتية مقاومة، مثل الحواجز ضد الفيضانات والمباني المقاومة للحرارة.
- إدارة الموارد المائية والزراعية في ظل الظروف المناخية المتغيرة.

ومع ذلك، لا يعدّ التنبؤ المناخي ليس علمًا دقيقًا، فهو يعتمد على افتراضات تتعلق بالانبعاثات المستقبلية، وسلوك البشر، وآليات الارتداد داخل النظم الطبيعية والتي لا يزال الكثير منها غير مفهوم بشكل كامل. ولهذا، تتطلب التوقعات تحديثًا مستمراً وتفسيراً حذراً، باعتبارها سيناريوهات متغيرة لا توقعات ثابتة.

الأثر الواقعي

على الرغم من أنّ التنبؤ بحد ذاته لا يقلل الانبعاثات، إلا أنه يلعب دوراً حاسمًا في توجيه القرارات التي تُنقذ الأرواح وتُقلل الخسائر الاقتصادية. وبهذا، يُعد التنبؤ المناخي المتقدم أداة لا غنى عنها في مسار التكيف مع تغيّر المناخ، حيث يمكّن من التخطيط الاستباقي وتعزيز القدرة على الصمود في واقع مناخي يزداد اضطرابًا.

الذكاء الاصطناعي والزراعة المستدامة

تُسهم الزراعة بنحو ربع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، ويعود ذلك أساسًا إلى غاز الميثان الناتج عن الماشية، وأكسيد النيتروز الناتج عن التربة المخصبة، وثاني أكسيد الكربون الناتج عن إزالة الغابات. وامام هذا الواقع يُعدّ إطعام سكان العالم المتزايدين دون تسريع الضرر المناخي تحديًا هائلًا.

كيف يغير الذكاء الاصطناعي الزراعة؟

تُعتبر الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي وتقنيات الزراعة الدقيقة حلولاً واعدة وذلك عبر:

- **تحسين الموارد:** تراقب أجهزة الاستشعار والطائرات بدون طيار رطوبة التربة وصحة المحاصيل والطقس، مما يسمح باستخدام المياه والأسمدة فقط عند الحاجة، وبالتالي تقليل الهدر والانبعاثات.
- **التنبؤ بالآفات والأمراض:** تساعد نماذج الذكاء الاصطناعي في الكشف المبكر عن تفشي الآفات، مما يتيح استخدام المبيدات بشكل مستهدف ومحدود.

- **زيادة الإنتاجية:** تعزز إدارة المحاصيل المبنية على البيانات الإنتاج على الأراضي الزراعية الحالية، مما يقلل الضغط على الغابات.
- **إدارة الثروة الحيوانية:** تعمل أنظمة التتبع الذكية على مراقبة صحة الحيوان وانبعاثات غاز الميثان، مما يساعد المزارعين على تبني ممارسات أكثر استدامة.

الحواجز والقيود

- التكاليف الأولية العالية والفجوات التقنية تحدّ من الاستخدام في المناطق الفقيرة.
- نقص البنية التحتية كالاتصال بالإنترنت والكهرباء.
- الحاجة إلى تدريب ودعم المزارعين لاستخدام الذكاء الاصطناعي بفعالية.

وعلى الرغم من الحواجز والقيود لا تزال منظمات دولية مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) والعديد من المنظمات غير الحكومية تستثمر في الزراعة المستدامة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، إدراكًا منها في أهكية تحسين واقع الأمن الغذائي وتقليل الأضرار البيئية.

أخلاقيات ومخاطر التعديل الجيولوجي للمناخ: رهان مثير للجدل

يلجأ بعض العلماء وصنّاع السياسات نتيجة عدم كفاية خفض الانبعاثات والتكيّف إلى **التعديل الجيولوجي** وهو تدخّل واسع النطاق ومتعمّد لتغيير نظام مناخ الأرض.

استراتيجيات التعديل الجيولوجي الرئيسية

- **إدارة الإشعاع الشمسي:** حقن الهباء الجوي (نظام معلّق في الغلاف الجوي يتكوّن من جزيئات صلبة أو قطرات سائلة صغيرة جدا) في طبقات الستراتوسفير لعكس أشعة الشمس وتبريد الكوكب.
- **تلقيح المحيطات:** إضافة المغذيات إلى المحيطات لتعزيز نمو العوالق النباتية التي تمتص ثاني أكسيد الكربون.
- **إزالة ثاني أكسيد الكربون:** استخدام تقنيات لإزالة الكربون من الغلاف الجوي، مثل التسريع الكيميائي والتشجير.

المخاوف الأخلاقية والعملية

- **العواقب غير المقصودة:** قد يؤدي التدخل على نطاق واسع إلى اضطرابات مناخية إقليمية وزراعية وبيئية غير متوقعة.
- **المخاطرة الأخلاقية:** قد يقلل الأمل في «حل تقني» من الحافز لتقليل الانبعاثات بشكل حقيقي.
- **فراغ الحوكمة:** لا يوجد إطار عالمي ينظم هذه التقنيات، وقد تثير التحركات الفردية توترات جيوسياسية.
- **الموافقة والعدالة:** التأثيرات لن تكون متساوية، مما يطرح أسئلة عن الحقوق والإنصاف خاصة للفئات الضعيفة.

وعلى هذا الأساس يدعو كثير من الخبراء إلى إجراء بحوث دقيقة وحصول تعاون دولي، مع التحذير من فكرة التنفيذ المبكر.

التجميل الأخضر (Greenwashing): وهم العمل المناخي

ليس كل ما يلمع أخضراً، ومع تزايد الوعي المناخي، تزداد أيضًا مخاطر **التجميل الأخضر** وهو الادعاء الزائف أو التضليل بشأن المسؤولية البيئية.

أساليب التجميل الأخضر الشائعة

- وسم المنتجات بأنها «محايدة للكربون» عن طريق شراء تعويضات مشكوك فيها بدلاً من تقليل الانبعاثات فعليًا.
- الترويج لمشاريع طاقة متجددة صغيرة بينما يستمر الاستثمار في الوقود الأحفوري.
- استخدام كلمات مثل «مستدام» أو «صديق للبيئة» دون دليل ملموس.

كيف نكشف ونتصدى للتجميل الأخضر

- المطالبة بالشفافية والتحقق المستقل من الادعاءات البيئية.
- دعم الشركات التي تلتزم بأهداف تقليل الانبعاثات القابلة للقياس.
- الضغط من أجل تشريعات صارمة وعقوبات على الإعلانات المضللة.

ومن هذا المنطلق فإن نجاح تكنولوجيا المناخ الحقيقي يتطلب الابتكار المترافق مع النزاهة.

هل يمكن للابتكار أن ينقذ الكوكب؟

تمثل التقنيات التكنولوجية الحديثة أدوات قوية في مواجهة تغير المناخ، لكنها ليست حلولًا سحرية للعديد من الأسباب ومنها:

- يمكن لتقنية التقاط الكربون تحييد الانبعاثات الصعبة، لكنها تحتاج إلى التوسع والدعم السياسي واعتماد الطاقة المتجددة.
- تساعد النمذجة المناخية والذكاء الاصطناعي في التكيف والاستعداد، لكنها لا تقلل الانبعاثات بشكل مباشر.
- يمكن للزراعة المستدامة تقليل أحد أكبر مصادر الانبعاثات، لكنها تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية.
- يثير التعديل الجيولوجي تساؤلات أخلاقية وسياسية تتطلب تعاونًا عالميًا.
- يهدد التجميل الأخضر ثقة الجمهور ويبطئ التقدم الحقيقي.

الحلول المطلوبة إلى جانب التكنولوجيا؟

لإنقاذ الكوكب لا بد من دمج التكنولوجيا مع إرادة سياسية قوية،

وإحداث تغييرات اقتصادية نظامية، وتحولات اجتماعية حقيقية وذلك عبر:

- التخلص السريع من الوقود الأحفوري والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة.
- التعاون الدولي لتحقيق الأهداف المناخية وتوزيع الأعباء بعدالة.
- إصلاح أنماط الاستهلاك واحترام الحدود البيئية.
- الاستثمار في التعليم والتوعية لبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود.

الخاتمة

الابتكار والتكنولوجيا يشكلان بلا شك أملًا كبيراً في مواجهة أزمة المناخ التي تهدد كوكبنا ومستقبلنا. وفي هذا الاطار أظهرت العديد من التقنيات الحديثة، من التقاط الكربون إلى الذكاء الاصطناعي في الزراعة، القدرة على خفض الانبعاثات وتحسين طريقة التعامل مع موارد الأرض. لكن، كما هو واضح من واقع التجارب والتحديات، لا يمكن للتكنولوجيا وحدها أن تُشكل الحل النهائي.

ومن هذا المنطلق فإن الاعتماد الكامل على التكنولوجيا دون تغيير جذري في السياسات، والاقتصاد، وأنماط الحياة، هو أمر محفوف بالمخاطر. فالتكنولوجيا مجرد أداة، وليست بديلاً عن الإرادة السياسية القوية التي تدفع نحو إجراء إصلاحات حقيقية، ولا عن التزام الأفراد والمجتمعات بتبني سلوكيات مستدامة. كذلك، لا يجب أن نغفل عن أهمية العدالة الاجتماعية في هذا المسار؛ إذ أنّ تأثيرات تغيّر المناخ لا تقع على الجميع بالتساوي، وبالتالي يتطلب الأمر تعاونًا دوليًا يعترف بحقوق الدول والمجتمعات الضعيفة، ويدعمها في مواجهة التحديات.

من جهة أخرى، يجب أن يكون هناك وعي للمخاطر التي قد تصاحب بعض الحلول التقنية، خاصة تلك التي تدخل في نطاق التعديل الجيولوجي للمناخ أو «التدخلات الكبرى». فهذه الحلول قد تبدو مغرية كخطة طوارئ، لكنها تحمل في طياتها أخطاراً بيئية، وأخلاقية، وسياسية لا يمكن تجاهلها، وتتطلب حواراً عالميًا متواصلًا وشفافًا.

وبينما العالم يتحّرك نحو المستقبل، فمن الضروري التمييز بين الحلول الحقيقية والوعود الزائفة، وبالتالي محاربة بشدة ما يُعرف بالتجميل الأخضر أو «التمويه البيئي»، الذي قد يضلل المجتمع ويؤخّر اتخاذ الإجراءات الحقيقية.

في النهاية، إن مستقبل كوكب الأرض لا يعتمد فقط على مدى التقدّم التقني، بل على كيفية دمج التكنولوجيا مع قرارات سياسية حاسمة، وإصلاحات اقتصادية شاملة، وتغيّرات اجتماعية وثقافية تضع الاستدامة في قلب اهتمامها. وفقط عندما نجمع كل هذه العناصر معًا، نستطيع إحداث فرق حقيقي وضمان لعالمنا ولأجيالنا القادمة بيئة صحية ومستقبلًا آمنًا.

مفهوم الدبلوماسية الثقافية والاقتصادية بين الماضي والحاضر

يمكن تعريف الدبلوماسية في البداية بأنها «علم وممارسة العلاقات السياسية بين الدول»، وخاصة تمثيل مصالح الدولة في الخارج وهي تعتبر ممارسة قديمة تزامن ظهورها مع ظهور الدول. فالدبلوماسية هي فرع من العلوم السياسية المعني بالعلاقات الدولية. كما يمكن تعريفها بالإجراءات التي تتخذها الدولة لتمثيلها لدى الدول الأجنبية وفي المفاوضات الثنائية أو متعددة الأطراف.

فمنذ العصور القديمة شكلت الدبلوماسية التقليدية مفهوم متعدد الأوجه والذي يشير لمصطلح التفاوض والتسوية وتجنب الصراعات وإبرام الاتفاقيات وحماية المصالح المشتركة وإرساء الأمن والسلام. لكن اليوم أصبح الأمر مختلف تماماً بالنسبة للدبلوماسية الحديثة، التي يمكن أن تكون وسيلة للتعاون المشترك وأداة فعالة للتأثير أو الإكراه.

منذ العصور القديمة وُجدت أشكال متنوعة من الدبلوماسية ولعل أبرزها دبلوماسية السلم والحرب لكنها غير دائمة وغير منظمة. وفي وقت لاحق، حوالي مطلع القرن الخامس عشر نشأت دبلوماسية دائمة ومنظمة، لا سيما مع جمهورية البندقية. فقد شكلت معاهدات وستفاليا لعام 1648، بعد حرب الثلاثين عامًا، اعترافًا رسميا على مدى القرون التالية، بالدول ككيانات ذات سيادة وفاعلين رئيسيين في الدبلوماسية.

فخلال فترة طويلة من الزمن، تولى الملك أو الحاكم المهمة الدبلوماسية نظراً للطبيعة الشخصية للأنظمة السياسية القائمة آنذاك ولم يكن بإمكان الدبلوماسيين التصرف بمفردهم. أما في القرنين السابع عشر والثامن عشر، شكّلت القضايا الإقليمية، من جهة، بالإضافة إلى المسائل الثنائية والعلاقات بين الدول المتعلقة بحقوق الميراث في أوروبا الملكية أبرز العناصر الرئيسية للدبلوماسية. إذ ظلت تلك الممارسات الدبلوماسية سرية إلى حد كبير ضمن نطاقات أميرية ضيقة.

وبدءًا من القرن التاسع عشر، تأسس نظام دبلوماسي عام حقيقي، وكان مؤتمر فيينا عام 1815، الذي أسس «ائتلاف الدول الأوروبية»، مسؤولاً عن توزيع الأراضي المستعادة من نابليون

بونابرت، وكانت الحرب والسلام آنذاك الشغل الشاغل للدبلوماسية والتي كانت تشهد عصرها الذهبي حتى بداية الحرب العالمية الأولى.

بين عامي 1913 و1921، دفع وودرو ويلسون، رئيس الولايات المتحدة نحو إنشاء رابطة عامة للأمم لضمان استقلال الدول وسلامة أراضيها خلال معاهدة فرساي في نهاية الحرب العالمية الأولى. بالتالي أنذرت العقوبات الاقتصادية المفروضة على ألمانيا بظهور القضايا الاقتصادية في الممارسة الدبلوماسية. ففي عام 1945، نص ميثاق الأمم المتحدة على أن «يُسوّي الأعضاء منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على نحو لا يُعرّض السلام والأمن الدوليين، وكذلك العدالة، للخطر» وأصبحت خلال تلك الفترة الدبلوماسية منتشرة على مستوى عالمي.

أما خلال العقود الأخيرة فقد شهدت الممارسة الدبلوماسية تحولاً كبيراً حيث تحولت أهدافها نحو الاقتصاد والتجارة ومصالح القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك أصبحت القضايا الاقتصادية محورية، لدرجة أن مصطلح الدبلوماسية الاقتصادية أصبح يُستخدم بكثرة في الصحافة ولدى المؤسسات السياسية والممثلين السياسيين، بينما كانت ممارسة الدبلوماسية لفترة طويلة حكراً على الدول وظهرت أيضا جهات فاعلة دولية جديدة، مثل الاتحاد الأوروبي والصين الشعبية. كذلك أصبحت المهام الدبلوماسية منظمة وفقا لإتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية، **فبموجب المادة 3 من اتفاقية فيينا لعام 1961، تتمثل المهام الاعتيادية للدبلوماسية فيما يلي:**

- تمثيل الدولة المُرسِلة بالدولة المستقبلة،
- حماية مصالح تلك الدولة ورعاياها بالدولة المستقبلة، على أساس وضمن حدود أحكام القانون الدولي ذات الصلة،
- التفاوض مع الدولة المُستقبِلة،
- تقديم المعلومات بجميع الوسائل المشروعة حول الأوضاع والتطورات في الدولة المُستقبِلة، وإرسال تقارير بهذا الشأن إلى الدولة المُرسِلة.

تُشكل هذه المهام جزءًا من إطار أوسع يشمل تطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية والودية مع الدولة المُستقبِلة.

كما شملت إتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لسنة 1963 في المادة 5 بعض المهام التي تهتم بالشأن الثقافي والإقتصادي ولعل أبرزها:

- التحقق من الأوضاع والتطورات في الدولة المستقبلة، بجميع الوسائل المشروعة، وتقديم تقارير عنها إلى حكومة الدولة المرسلة.
- تعزيز تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية والثقافية والعلمية بين الدولة المُرسِلة والدولة المُستقبِلة، وتعزيز العلاقات الودية بينهما في إطار أحكام هذه الاتفاقية.
- الحصول على المعلومات، بجميع الوسائل المشروعة، عن ظروف وتطورات الحياة التجارية والاقتصادية والثقافية والعلمية في الدولة المُستقبِلة، وتقديم تقارير عنها إلى حكومة الدولة المُرسِلة، وتوفير المعلومات للأشخاص المعنيين.

تعريف مفهوم الاقتصاد

علم الاقتصاد هو علم يخضع لنظام السوق يعني للعرض والطلب وعلى إنتاج وتبادل وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات. كذلك يتشابك هذا العلم باستمرار مع العديد من العلوم الاجتماعية الأخرى، ويتأثر بشدة بعوامل يصعب رصدها أو قياسها أو تحديد كميتها، مما تتسبب في إحداث أزمات مالية متتالية. لذلك، يجب تناوله من منظور أوسع بكثير، يتجاوز مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي، ويأخذ في الاعتبار عوامل مثل علم النفس والتاريخ والثقافة. يعني هذا أيضًا أن التجارة بين بلدين، في العلاقات الدولية، لا تمثل مجرد علاقة تجارية، بل تتجاوزها لتشمل تعزيز التقارب السياسي بين الدولتين أو تكتل مجموعة دول، وذلك من خلال إنشاء منطقة تبادل تجاري حرة تجمعها مصالح مشتركة.

فعلى نطاق أوسع، نجد الآلية نفسها التي إنتهجها الآباء المؤسسين للاتحاد الأوروبي، مثل روبرت شومان. إذ كان الطموح يتمثل في

خلق «تضامن وتعاون مشترك بين دول الإتحاد»، وذلك من خلال ربط الاقتصادات ببعضها، لا سيما من خلال الجماعة الأوروبية للفحم والصلب التي أُنشئت عام 1954. إذ كان من المفترض أن تؤدي هذه المبادرة إلى ظهور اتحاد سياسي قوي وتعزيز تواجد الحلف الأوروبي المشترك على الساحة الدولية. إن السياسة والإقتصاد لا يمكن فصلهما عن بعض، مادامت توجد بينها مصالح مشتركة وأدوات تفاوض أو ضغط. فبالنتيجة، الاقتصاد ليس مجرد مسألة سلع وخدمات، بل يتجاوزها لمسائل أوسع نطاقًا بالنسبة للدول، وتؤثر تأثيراً عميقًا على سياستها الخارجية.

تعريف مفهوم الثقافة

الثقافة هي فن وعلم وحضارة الدول وعاداتها وتقاليدها بالدرجة بالأولى. أما بالمعنى الأوسع، يُمكن اعتبار الثقافة هي تلك المجموعة من السمات المميزة منها الروحية، المادية، الفكرية، العاطفية، التي تُميز مجتمعًا أو فئة اجتماعية عن أخرى. بالإضافة إلى ذلك تشمل الفنون، الآداب، العلوم، أساليب الحياة، حقوق الإنسان الأساسية، وأنظمة القيم داخل المجتمع. كما أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وضعت تعريفا معمقا للثقافة من خلال إعلان المكسيك بشأن السياسات الثقافية خلال المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية، مدينة مكسيكو، 27 يوليو/تموز – 7 أغسطس/آب 1982).

كما شهد عام 2011 الذكرى السنوية العاشرة لإعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، الذي مثّل نقطة تحول في نهج المجتمع الدولي تجاه الثقافة، دحضًا لنظرية صراع الحضارات، واقتراح التنوع الثقافي كقوة إيجابية (اليونسكو، 2011)، في عصر الثورة الرقمية والقوة الناعمة، كما رسّخت مكانة الثقافة، لا سيما منذ سبتمبر 2001، كعامل مؤثر على الساحة العالمية.

فالثقافة داخل المؤسسات الدولية شكلت طيلة العقود الفارطة أداة لتحقيق السلام والاستقرار العالمي. أما مفهوم «التنوع الثقافي» فقد تم الاعتراف به كشرعية دولية وذلك باعتماد اتفاقية اليونسكو عام 2005. أما اليوم تعتبر الثقافة كرافعة استراتيجية تُمكّن الدول من ترسيخ نفوذها السياسي وفرض حضورها الاقتصادي على الساحة الدولية. فلطالما استخدمت بعض الدول الثقافة كوسيلة للترويج السياحي والترفيهي، أو في المجالات العلمية والتقنية كأساس لدعم نفوذها الاقتصادي. كما تدرك العديد من الدول اليوم على أهمية مساهمة السياسات الثقافية في هوية مجتمعاتها وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا ومساهمتها أيضا في الترويج لصورتها بالخارج وفي تأثيرها الدولي. فالترويج الثقافي الذي برز بشكل متصاعد في السنوات الأخيرة كعنصر أساسي في النظام العالمي الجديد، تتطور بسرعة مع الثورة الرقمية الراهنة بحيث يجب أن تستجيب تلك الوسائل الترويجية للاحتياجات والتحديات المتجددة تحت ضغط عولمة.

الدبلوماسية الاقتصادية

الدبلوماسية الإقتصادية تجمع بين مصطلح الدبلوماسية ومهامها التقليدية ومصطلح الإقتصاد ضمن إطار المبادلات التجارية والمعاملات المالية والمصالح الإقتصادية للدول بالداخل والخارج. إذ لفهم هذه النوعية الحديثة من الدبلوماسية سنطرح هذه الأسئلة التالية حتى نتمكن من فهم التكامل بين المصطلحين ونقاط الإختلاف بينهما.

- **ما هي الدبلوماسية الاقتصادية؟ وهل تقتصر على الدول فقط؟**

تتجه المهام الدبلوماسية خلال العقود الأخيرة بشكل متزايد نحو الاقتصاد ويبقى تعريف مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية منحصرا بين إستخدام الثروات الوطنية كسلاح لخدمة مصالح الدول بالخارج وإستقطاب الفرص من خلال دعم القطاع الخاص والتنسيق مع رجال المال والأعمال أو توظيف جميع الإمكانيات لمجابهة المتغيرات الدولية على غرار الأزمات في الأسواق العالمية أو العقوبات التي ممكن أن تسلط على بعض الدول مثل الحالة الأوكرانية. بالتالي يمكن تقديم تعريفين للدبلوماسية الإقتصادية،

الأول يتمثل في أن الدبلوماسية تشمل القضايا الاقتصادية والتجارية منها تنظيم عمل الوفود في المؤتمرات كتلك التي تُنظمها المنظمات والبعثات الدبلوماسية. أيضًا رصد نشاط السياسات الاقتصادية في دول العالم الثالث والسائرة في طريق النمو وتقديم الفرص المتاحة بشأن أفضل السبل للتأثير عليها قصد كسب تلك الأسواق للترويج لها المنتجات بأسعار تفاضلية. أما المعنى الثاني للدبلوماسية الاقتصادية فيشير إلى مفهوم الدبلوماسية التي تستخدم الموارد الاقتصادية سواءً المكافآت والهبات أو العقوبات ووقف الدعم وذلك من أجل تحقيق أهداف محددة في السياسة الخارجية.

إن الدبلوماسية الاقتصادية تعد اليوم أولوية سياسية لدعم صادرات الشركات إلى الأسواق الخارجية، وجذب أقصى قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الترويج للمنتجات المحلية بالخارج بالتنسيق مع البعثات الدبلوماسية للدول. فمن هذا المنظور، تتمثل وظيفة الدبلوماسية الاقتصادية في جعل الأسواق الخارجية «متقبلة» للمنتجات التي تقدمها الشركات، والحد من نفوذ المنافسين الآخرين، وذلك بربط قنوات إتصال مع الجهات المعنية منها غرف الصادرات والهياكل المختصة بالصناعة وتنظيم المعارض الدولية بالخارج. بالتالي لم تعد استراتيجيات الدول قائمة على التوسع الإقليمي، بل خلق فرص جديدة وعلى غزو أسواق جديدة لأعمالها. ففي هذا السياق، تتجه الدبلوماسية الإقتصادية بشكل متزايد نحو تحقيق المهام الثلاثية التالية:

(1) دعم المصدرين وتحفيز الصادرات للمنتجات المحلية بالخارج.
(2) دعم القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
(3) ضمان الإستقرار المالي والتأثير على القواعد الدولية بما يخدم المصالح المحلية.

فوفقا لهذه التوجهات تتلخص الدبلوماسية الاقتصادية لدى الدول في مدى قوة استراتيجية التأثير، والتي قد تشمل التعاون المشترك، ولكن أيضًا في المقابل تشمل المواجهة.

فمن جانب الرؤية التقليدية: تظل الدول الأطراف الرئيسية في النظام الدولي، حتى وإن أصبح الاقتصاد مجالاً رئيسياً لدبلوماسيتها بحيث تهدف الدبلوماسية الاقتصادية إلى التفاوض بشأن النظام الاقتصادي الدولي، الذي غالباً ما يتسم بتضارب المصالح بين الدول (مثل الحروب التجارية). بالتالي تركز الدبلوماسية التقليدية على العلاقات السياسية بين الدول.

أما من جانب الرؤية الحديثة: يشمل هذا النهج الجهات الفاعلة في الإقتصاد العالمي مثل الشركات متعددة الجنسيات. فالدبلوماسية الحديثة تُركز بالأساس على القضايا الاقتصادية والتجارية وعلى العلاقات القائمة بين الدول والشركات. كما تفقد الدول احتكارها للتنظيم الاقتصادي، في مواجهة صعود الأسواق المعولمة والمناطق «غير الخاضعة للحوكمة» مثل التمويل الدولي غير الشفاف، السوق السوداء وتبييض الأموال، وتجريم الاقتصاد. فخلال العقود الأخيرة لم تعد الدبلوماسية الاقتصادية تقتصر على العلاقات بين الدول، بل أصبحت تشمل الآن التفاعلات بين الدول والشركات المحلية، بالإضافة إلى استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات وعلاقاتها بالدول المتواجدة على أراضيها.

– كيف تختلف الدبلوماسية التجارية عن الدبلوماسية الاقتصادية؟

تُعدّ الدبلوماسية التجارية جزءًا لا يتجزأ من الدبلوماسية الاقتصادية التي تُركز تحديدًا على العلاقات التجارية بين الدول. كما تهدف هذه الدبلوماسية إلى تحفيز التجارة الداخلية للدولة في التجارة الدولية، والبحث عن أسواق جديدة، والتفاوض بشأن النزاعات من خلال البحث عن اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف لحل جميع المشاكل بينهما. لذلك، تُعدّ الدبلوماسية التجارية جانبًا مُكمّلًا للدبلوماسية الاقتصادية. إذ تشمل هذه الرؤية الإجراءات التي تتخذها الدولة لتعزيز مصالحها الاقتصادية في الخارج، لا سيما من خلال اتفاقيات التجارة وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم الشراكات متعددة الجنسيات المختصة في إنتاج منتجات قابلة للتصدير. فالدبلوماسية التجارية تستهدف بالأساس دعم الصادرات

للمنتجات من خلال التسويق والترويج حتى يحقق الميزان التجاري فائضا بين دولتين أو أكثر. أما الدبلوماسية الإقتصادية فهي تتجاوزها لتشمل جل الأنشطة الموجهة للحفاظ على المصالح الإقتصادية الوطنية من خلال إستعمال لأدوات تأثير مختلفة.

- **ما هي دبلوماسية الشركات؟**

تتمثل دبلوماسية الشركات في تطوير القدرات السياسية والعلائقية والاجتماعية للشركة خاصة منها الشركات العالمية، بما يُمكّنها من التفاعل الإيجابي وبناء علاقات مع جميع أصحاب المصلحة في الدول أو المناطق التي تعمل فيها خارج نطاق المقر الرئيسي للشركة الأم. وبالتالي، تُعدّ دبلوماسية الشركات أداة تأثير استراتيجي في عالم اليوم خاصة منها ربط قنوات تواصل مستمرة مع البعثات الدبلوماسية بالخارج التي ترعى مصالح تلك الشركات وتدافع عن حقوقها في الدول المستضيفة. إذ تُعرّف دبلوماسية الشركات اليوم كجزء لا يتجزأ من الدبلوماسية الإقتصادية وبأنها مُكمّلا لها. ومع ذلك، بالنسبة لأي شركة، بغض النظر عن حجمها، فإن الأمر يتعلق بالقدرة على حماية نفسها والنمو في سياق المنافسة المتزايدة خاصة في المناطق المعقدة من العالم.

- **ماهي العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية ودبلوماسية التأثير؟**

إذا كانت الدبلوماسية الاقتصادية ذات أهمية كبرى خاصة هذه الأيام، فذلك يعود أيضًا إلى أن النزاعات أصبحت تُحل أكثر من أي وقت مضى بطرق متطورة وذلك من خلال الحروب التجارية الحديثة. كما تُعدّ الرسوم الجمركية والحظر والعقوبات المالية من أهم الأسلحة المستخدمة كأدوات ضغط لتحقيق أهداف معينة. إذ تحولت ساحات المعارك من عسكرية تقليدية إلى اقتصادية حديثة. فالحرب الاقتصادية تبدو اليوم أسلوبًا أكثر أهمية من أي وقت مضى للمواجهة، مصممة لإضعاف الخصم دون المخاطرة بالإبادة البشرية الكاملة في المقابل يكون الاقتصاد في صميم توازن القوى. فتلك الدبلوماسية تتمثل في دبلوماسية التأثير بحيث تكون لها نتائج إيجابية من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية. فالعلاقة بين الدبلوماسية الإقتصادية في مفهومها الكلي ودبلوماسية التأثير في مفهومها الجزئي تعد متلازمة ومترابطة في الغايات والوسائل. فإلى جانب العقوبات والحروب التجارية، يتمثل دورها في مساعدة الشركات على غزو الأسواق العالمية، وتنسيق استراتيجيات الجهات الاقتصادية الفاعلة في الخارج، وتعزيز الجاذبية الوطنية لجذب الاستثمار الأجنبي. كما تُعد دبلوماسية التأثير مكملا للدبلوماسية الإقتصادية فهي تعتبر ركيزة من ركائز العلاقات الدولية الحديثة، وأيضا أداة للتعاون ورافعة للقوة في آن واحد. فهي تُشكّل التحالفات، وتُؤثّر في السياسات الخارجية، وتُتيح للدول ممارسة الضغط دون اللجوء إلى القوة العسكرية.

الدبلوماسية الثقافية

الدبلوماسية الثقافية تجمع بين مصطلحين «الدبلوماسية والثقافة»، ولتعريف مفهوم الدبلوماسية الثقافية نطرح مجموعة من الأسئلة وذلك لفهم ماذا تعني هذه النوعية من الدبلوماسية، مدى تأثيراتها، مصدرها وأهدافها.

- **ماهي الدبلوماسية الثقافية؟ وهل تقتصر ممارستها على الدول فقط؟**

الدبلوماسية الثقافية تعني تبادل الأفكار والمعلومات والفنون وغيرها من جوانب الثقافة بين الأمم وشعوبها من أجل تعزيز التفاهم المتبادل والذي يمكن أن يكون أيضًا طريقًا في اتجاه واحد أكثر من كونه تبادلًا في اتجاهين، كما هو الحال عندما تركز إحدى الدول جهودها على تعزيز اللغة الوطنية، وشرح سياساتها ووجهة نظرها، أو «سرد قصتها» لبقية دول العالم. فالدبلوماسية الثقافية تعرف على أنها أداة سياسية تستخدم الثقافة منها الفنون، واللغة، والتعليم، والأفكار قصد بناء الروابط بين الأمم وذلك على عكس الدبلوماسية التقليدية. أيضا تعمل هذه الدبلوماسية على المدى الطويل وتستهدف جمهوراً واسعًا من الفنانين، الأكاديميين، الأساتذة

والباحثين ومختلف مكونات المجتمع المدني، إلخ وتشمل أهدافها فما يلي:

– تعزيز أهمية اللغة و القيم والهوية الوطنية أو السرد الوطني قصد الترويج لها للشعوب الأخرى،
– تحفيز الحوار بين الثقافات وذلك من خلال المساهمة في حل النزاعات وتعزيز التعاون الدولي،
– تقوية التأثير الاقتصادي عبر دعم الصناعات الثقافية وزيادة الجذب السياحي،
– تعزيز دور القوة الناعمة في التأثير من خلال الإغراء الثقافي بواسطة (الفنون، التعليم واللغة).

تجمع الدبلوماسية الثقافية بين الحوار والتأثير، وتساهم في ربط جسور تواصل بين الهويات والقضايا الاقتصادية والسياسية في ظل العولمة الراهنة في شتى المجالات. بالنتيجة تشير الدبلوماسية الثقافية إلى الاستخدام المتعمد للثقافة منها اللغة، الفنون، التعليم والإعلام وذلك لتعزيز مصالح الدولة وقيمها في الخارج. كذلك تهدف إلى تعزيز جاذبية الدولة ونفوذها، مكملةً في كثير من الأحيان قوتها المادية.

فاليوم لم تعد الدبلوماسية الثقافية حكراً على الدول فقط، بل أصبحت تشمل أيضًا جهات فاعلة غير حكومية كالجمعيات والجامعات والشركات والمجتمع المدني. كما أضحت تُعنى في المقام الأول بتطوير استراتيجيات وبرامج تُوظّف الصورة الحقيقية والمكانة الوطنية للبلد المُمَثَّل بالخارج، ونشر لغته ونموذجه الثقافي. كما تقود هذه الأهداف رغبةٌ مُتعمَّدة في التأثير على الرأي العام الأجنبي، والتأثير عليه إيجابًا، وبشكلٍ مستدام إن أمكن من خلال وسائل الإعلام، وشبكات الفاعلين الثقافيين، وغيرها من وسائل التواصل الإجتماعي والمنصات الرقمية. كما أصبحت الدبلوماسية الثقافية تشكل رافعة استراتيجية لتحقيق الأهداف المنشودة، خاصة في أعقاب أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، وما مثلته من نقطة تحول حاسمة في العلاقات الدولية، لاسيما في السياسة الخارجية الأمريكية والمبادرات التشريعية وغيرها التي اتخذتها في إطار «الحرب على الإرهاب». علاوة على ذلك، أصدرت اليونسكو سنة 2011 إعلانًا عالميًا بشأن التنوع الثقافي، قدّمته «كقوة إيجابية في وجه دعاة صراع الحضارات». كما ركّزت منظمة اليونسكو بشكل خاص على موضوع «تداعيات العولمة على الثقافة» في أغلب مؤتمراتها خاصة بعد إعلانها العالمي للتنوع الثقافي لسنة 2005.

– ماذا تعني القوة الناعمة، القوة الصلبة والقوة الذكية؟ وماهي علاقتها بالدبلوماسية الثقافية؟

في أوائل التسعينيات انتشر مفهوم «القوة الناعمة»، الذي صاغه الأمريكي **جوزيف ناي (1990)**، والذي يُفهم في العلاقات الدولية على أنّه «قدرة العمل السياسي على التأثير على سلوك طرف فاعل آخر أو على تحديد المصالح بوسائل غير قسرية هيكلية أو ثقافية أو أيديولوجية». ففي سياق العلاقات الدولية، واستنادًا إلى أعمال **جوزيف ناي**، يستخدم الاستراتيجيون الأمريكيون اليوم مصطلح القوة الصلبة للإشارة إلى أفعال الإجبار والقوة، على عكس القوة الناعمة، التي تشمل مساعدات التنمية والعمل الإنساني والاتفاقيات التجارية. إذ تشير القوة الصلبة إلى قدرة الدولة المُثبتة على تحقيق أهداف محددة من خلال استخدام القوة العسكرية والنفوذ الاقتصادي. وبالتالي، للحفاظ على تفوقها، اضطرت الدول إلى الدفاع عن مصالحها الاقتصادية ومساعدة الشركات المحلية في استراتيجياتها لغزو الأسواق والابتكار بوسائل غير الحرب. يبدو أن الفرق الرئيسي بين المفهومين، القوة الصلبة والقوة الناعمة يكمن في استخدام التدخل المسؤول الذي تتميز به القوة الناعمة، بدلًا من فرض القوة الصلبة بالقوة. إذ تعتمد القوة الصلبة على الإقناع بالقوة، مع تجنب النشر المكثف للقوة العسكرية قدر الإمكان، أما القوة الناعمة فتدعو إلى نهج دبلوماسي لحل النزاعات بالطرق السلمية. وهكذا، أصبح التفكير في السياسة الخارجية كتوازن بين القوة الناعمة والقوة الصلبة أي بين الجاذبية والإكراه في النقاش السياسي الدولي. كما سيشكل الجمع الذكي بينهما أساس تطوير القوة الذكية.

أصبحت القوة الذكية مؤخرا أساسيةً لتحديد تبني سياسات ذكية

تجمع بتناغم بين عناصر القوة الصلبة وأفعال القوة الناعمة المحددة، لتحقيق فعالية وكفاءة أكبر. وبهذا المعنى، تُكيّف كل دولة نهجها مع الوسائل المتاحة لها. كما وجّهت في هذا السياق بعض الدول التي تفتقر إلى قوة عسكرية كبيرة سياستها الدولية نحو السعي وراء النفوذ والجاذبية. بينما عوّضت دول أخرى مواردها بتجمعات متنوعة تُضاعف قوتها. بالإضافة إلى ذلك ساهمت التقنيات التكنولوجية والرقمية في التأثير على بقية الشعوب من خلال الترويج لصورة البلد بالخارج وخلق قوة فاعلة عبر تلك الوسائل الحديثة.

- **ماهي العلاقة بين الدبلوماسية الثقافية ودبلوماسية التأثير؟**

تشير دبلوماسية التأثير إلى الجهود التي تبذلها بعض الدول لتأكيد حضورها على الساحة الدولية، وتتمثل وظيفتها في تعزيز المصلحة الوطنية من خلال فهم نوعية الجمهور الأجنبي المستهدف وطبيعة إعلامه وكيفية التأثير عليه. بالتالي، فهي تتضمن الترويج لصورة إيجابية عن الدولة، وتصدير ثقافتها أو رؤيتها لبقية دول العالم. كما تختلف الأولويات وأدوات التأثير من دولة لأخرى، فبعضها يُركز على المبادرة العامة، بينما يعتمد البعض الآخر على مبادرات خاصة مربحة، مثل صناعة السينما نذكر نموذج التجربة (الهندية والمصرية). فهذا الوضع الجديد يتطلب ألا تكون دبلوماسية التأثير مجرد لعبة هامشية، شحيحة في طموحاتها ومواردها. بل على العكس، يتطلب بناءها على مبادئ جديدة. إذ تتطلب دبلوماسية التأثير مشاركة الأمة بأكملها، من ناحيتين:

أولاً، جميع الجهات الفاعلة الدولية، والتي يجب أن تكون أكثر عددًا وأفضل تنظيمًا؛

ثانيًا، في الجهود المبذولة لتحقيق التنافسية العالمية التي تضع الدول في التسلسل الهرمي العالمي، وعلى الصعيد المحلي أيضًا بحيث يجب بذل جهود كبيرة من قبل السلطات المحلية والجهات الفاعلة الاقتصادية والخدمات العامة.

فالدبلوماسية المؤثرة لا تعتمد على إنشاء شبكة معلومات فعّالة فحسب، بل تعتمد أيضًا على القدرة على معالجة تلك المعلومات، ونشرها على جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، وتحويلها بشكل تفاعلي واستباقي إلى قرارات.

إن الدبلوماسية الثقافية لها علاقة مباشرة مع دبلوماسية التأثير نظرا للترابط الوثيق بينهما من أجل تحقيق هدف مشترك بحيث يُحدد التأثير بمرونة أكبر قدرة الجهة الفاعلة على تأكيد آرائها أو إحداث التغيير من خلال أدوات بديلة على غرار التأثير الإعلامي عبر الترويج الثقافي لصورة البلد بالخارج. بالتالي، يتمثل التأثير في تقديم جميع الحجج الممكنة لإثبات الطبيعة الإيجابية والمناسبة لمبدأ أو هدف ما.

- **ماهي العلاقة بين الدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية العامة؟**

- **الدبلوماسية الثقافية:** تُركز على تعزيز التبادل الثقافي مثل اللغة، الفنون والتعليم من أجل تعزيز الروابط بين الدول. كما تعتمد في هذا السياق على الجهات الفاعلة الحكومية وشبه الحكومية وغير الحكومية.

- **الدبلوماسية العامة:** تُركز على التأثير على الرأي العام الأجنبي من خلال التواصل السياسي، غالبًا في سياقات متوترة وتستخدم أدوات الإعلام واستطلاعات الرأي.

يتداخل المفهومان في نشر التمثيلات الثقافية، لكنهما يختلفان في أهدافهما من خلال إنشاء الشبكات الثقافية مقابل الإقناع الأيديولوجي. فالدبلوماسية العامة تعتبر وسيلة اتصال تستخدمها الجهات الفاعلة الدولية، بهدف بناء العلاقات والتأثير على صورة بلد ما في الخارج، وهي تُركز أيضا على تعزيز العلاقات من خلال السعي لتحقيق مصالحها الخاصة وتنفيذها خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. في المقابل تعتمد الدبلوماسية الثقافية على وسائل وأدوات وأيضا على مخططات ودراسات إستشرافية قصد التأثير على الدول الأخرى من خلال الترويج للمنتوج الثقافي ونشر صورة البلد بالخارج.

الإقتصاد التونسي منذ الإستقلال إلى اليوم: الإنجازات والتحديات

إعداد: فؤاد الصباغ، كاتب وباحث اقتصادي– تونس

منذ الإستقلال سنة 1956 عن المستعمر الفرنسي شهد الإقتصاد الوطني التونسي تغيرات جذرية ومرحلية رسخت أحداثها مراحل كل فترة من الفترات التي مر بها من خلال تنفيذ الإنجازات الكبرى أو مواجهة تحديات جمة. إذ إعتمدت الحكومات التونسية المتتالية على إنتهاج مجموعة من المخططات التنموية الإستراتيجية والتي رسمت بدورها أهداف إستشرافية إما ثلاثية، رباعية أو خماسية بحيث يمكن من خلالها أن نقييم الإقتصاد الوطني التونسي ونقارن بين مختلف تلك الفترات التي شهدها منذ الإستقلال إلى غاية الآن..

في البداية تميز الإقتصاد الوطني التونسي خلال الفترة الممتدة من سنة 1956 إلي غاية سنة 1986 بعدة تقلبات و تغيرات إقتصادية. إذ كان الشغل الشاغل لتلك الحكومة آنذاك تأميم الشركات و الإدارات و التخلص من الإستعمار الإقتصادي وإسترداد السيادة الوطنية كاملة. إنطلقت حملة التأميم وطرد المستعمر الفرنسي من الإدارة التونسية وتونسة الإقتصاد بالكامل من خلال إشراف الكفاءات الوطنية التونسية على تسيير المؤسسات العمومية. ففي تلك الفترة ما بين 1956 و 1960 تم تأميم جميع القطاعات و غالبية الأراضي الزراعية. إلا أنه نتيجة لضغوطات الإتحاد العام التونسي للشغل و على رأسهم الإقتصادي الإشتراكي «أحمد بن صالح» تم تغيير توجه الإقتصاد التونسي وذلك بإعتماد مخطط تنموي عشري من سنة 1962 إلي موفى سنة 1971 يعتمد بالأساس على السياسة الإقتصادية الإشتراكية ونظرية هيمنة الدولة على مختلف القطاعات الحيوية للإقتصاد الوطني وإعتماد صندوق التعويض لدعم المواد الأساسية مع التوزيع العادل للثروة الوطنية بين الأفراد و العدالة بين الطبقات. إنتهت تلك الفترة بفشل ذريع تسبب في إثقال المالية العمومية بعبء إضافي كبير وعجز تام في الميزانية وذلك وفقا لتقرير صادر عن البنك الدولي، فسارعت الحكومة بإقالة الإقتصادي الإشتراكي «أحمد بن صالح» و تعيين الإقتصادي الرأسمالي «الهادي نويرة» كخطوة أولى لإنقاذ الإقتصاد الوطني التونسي من الوقوع في الهاوية، فكانت فترة تطبيق الرأسمالية المقيدة من سنة 1970 إلي غاية سنة 1982

ممتازة جدا حيث تحسنت العلاقات مع المؤسسات المالية العالمية وتم تحرير الإقتصاد من النهج الإشتراكي و البدء في دعم القطاع الخاص. إلا أنه نتيجة للفقر والتهميش بين الجهات وتزايد ظاهرة الإضطرابات الإجتماعية بين مختلف طبقات المجتمع التونسي وعجز الحكومة آنذاك على تسيير شؤون البلاد تدهورت الأوضاع السياسية بالكامل وإنعكست سلبا على الأوضاع الإقتصادية خاصة خلال الفترة الممتدة من سنة 1982 إلى غاية سنة 1986. بالتالي دخل الإقتصاد التونسي في أزمة إقتصادية و إجتماعية خانقة إنتهت بسقوط حكومة الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة رسميا في أواخر سنة 1987.

لإنقاذ الإقتصاد الوطني التونسي من الأزمة الحالكة آنذاك تكونت خلية إنقاذ وطني أسست لحكومة ليبرالية رأسمالية ترأسها الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي بحيث إنتهجت تلك الحكومة خلال أواخر الثمانينات وبداية التسعينات مخططات تنموية ليبرالية تعتمد بالأساس على سياسة التحرر و الإنفتاح الإقتصادي. إذ إنطلق البرنامج الإصلاحي بتلقي الدعم من مؤسسات البريتن وودز، وبالتالي تنفيذ إملاءات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وذلك بتحديد مخطط برنامج التأهيل الشامل والإصلاح الهيكلي مقابل الحصول على قروض مالية ضخمة وهبات ومساعدات إستثمارية وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنة 1987 إلي موفى سنة 1995. تواصلت الإصلاحات والتغيرات الإقتصادية نحو إرساء إقتصاد السوق لتدخل تونس في مرحلة الإنفتاح التجاري رسميا وذلك سنة 1995 من خلال التوقيع على جملة من الإتفاقيات التي تشمل التبادل التجاري مع الإتحاد الأوروبي و التحرر المالي الداخلي و الخارجي والإندماج في العولمة الإقتصادية و المالية. بالتالي حققت تونس نجاحات كبري خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلي غاية سنة 2008 والتي عرفت بفترة الإزدهار الإقتصادي والتطور في البنية التحتية والإندماج في الأسواق العالمية مع تعزيز مكانة الإدارة العصرية في الإقتصاد التونسي، إلا أنه مع بداية سنة 2008 شهدت الأوضاع التونسية منعطفا خطيرا أثر مباشرة على الأوضاع الإجتماعية وذلك نتيجة تفاقم ظاهرة البطالة و المحسوبية و الفساد المالي التي أدت إلي سقوط النظام رسميا و هروب بعض رموزه خارج الوطن مع بداية سنة 2011 نتيجة لثورة شعبية طالبت بتحقيق «العدالة الإجتماعية». إلا أنه كانت فترة ما بعد الثورة من سنة 2011 إلي غاية سنة 2019 حرجة جدا بحيث شهدت العديد من التقلبات الإقتصادية نتيجة تصاعد الإحتجاجات والإضطرابات وعمليات الإغتيالات والإرهاب وعدم الإستقرار الأمني والإجتماعي والذي أضر مباشرة بقطاع السياحة والإستثمارات الأجنبية وأثقل عبء كبير على المالية العمومية بحيث دخلت تونس مجددا في مرحلة الركود الإقتصادي متأثرة بذلك بتأثيرات جائحة كورونا العالمية والمتغيرات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، وأبرز دليل على ذلك هو تدهور جميع المؤشرات الإحصائية للإقتصاد التونسي وخاصة منها مؤشر التصنيف السيادي للإقتصاد التونسي من قبل الوكالات العالمية للتصنيف الإئتماني وإرتفاع مؤشر المديونية وتفاقم العجز في الميزانية. إذ مع بداية سنة 2020 وبعد إنتخابات رئاسية أسفرت عن فوز الرئيس قيس سعيد بغالبية الأصوات الشعبية نظرا لبرنامجه الواعد الذي يرتكز بالأساس على «تحقيق العدالة الإجتماعية والحد من ظاهرة الفقر والتهميش»، إنتهج الإقتصاد الوطني التونسي مسارا إصلاحيا جديدا يعتمد على إستكمال تنفيذ المخطط التنموي لسنة 2016-2023 ومن بعدها إنجاز المخطط التنموي بداية من سنة 2023 إلى غاية سنة 2025 والأهم من ذلك هو التطلع لتنفيذ برنامج الرؤية الإستشرافية التنموية لسنة 2035 والتي تتلخص فيما يلي:

- إرساء نموذج تنموي جديد يقوم على الحوكمة الرشيدة وذلك بتكريس مبدأ اللامركزية، الشفافية ومشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- تحقيق الرقي الإجتماعي من خلال تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية والحد من الفوارق الإجتماعية.
- تنفيذ برنامج التحول الإقتصادي من خلال الإنتقال إلى إقتصاد المعرفة وتعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

- تعزيز التعاون الأممي من أجل تحقيق الإستدامة البيئية والتكيف مع التغير المناخي واعتماد الإقتصاد الأخضر كعمود فقري أساسي للتنمية الإقتصادية الشاملة.

أما المحاور الأساسية للمخطط التنموي الإستراتيجي لسنة 2023-2025 فهي تتمثل في ستة نقاط رئيسية:

- رأس المال البشري وذلك بتعزيز التعليم المبكر والإلزامي وتحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي، دعم مشاركة المرأة والشباب في سوق العمل وتطوير المهارات الرقمية والتكنولوجية.

- إقتصاد المعرفة وذلك من خلال الرهان على التحول الرقمي عبر تعزيز البنية التحتية التكنولوجية والأمن السيبراني ودعم الإبتكار والمؤسسات الناشئة في مجالات الذكاء الإصطناعي والبيانات الضخمة.

- إقتصاد تنافسي وذلك بتحديث الصناعة والزراعة وتطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية وأيضا تعزيز الصادرات والإندماج في الأسواق العالمية.

- الإقتصاد الأخضر من خلال ضمان الأمن المائي عبر تركيز محطات تحلية المياه وإستخدام الطاقات المتجددة والحد من التلوث وإعتماد الإقتصاد الدائري بإعادة تدوير النفايات.

- العدالة الإجتماعية وهي تعتبر أهم نقطة في البرنامج والتي تحظي بإهتمام كبير وذلك من خلال تحسين الدخل والحماية الإجتماعية خاصة منها الفئات الهشة، توفير الحاجيات الأساسية للمواطن وخلق فرص شغل وتوفير سكن لائق وخدمات صحية شاملة.

- التنمية الجهوية وذلك من خلال تحقيق توازن تنموي بين الجهات اللامركزية وتطوير البنية التحتية المحلية وجذب الإستثمارات للجهات أقل نموا.

إجمالا، رغم الصعوبات والأزمات المتتالية التي شهدها الإقتصاد الوطني التونسي طيلة العقد الفارط، إلا أن بوادر الإنفراج والإستقرار بدأت تتحقق تحت القيادة الحكيمة لسيادة الرئيس قيس سعيد الذي راهن على مستقبل أفضل للأجيال القادمة من خلال الرؤية التنموية الإستشرافية لسنة 2035. بالإضافة إلى ذلك مثلت السياسة الخارجية المتوازنة من خلال تنويع الشركاء الإستراتيجيين خاصة منها مع الصين الشعبية عملاق التجارة والإقتصاد العالمي والجارة الجزائر مع الحفاظ على العلاقة مع الشركاء التقليديين عامل إستقرار وإزدهار. فالسيادة الوطنية الإقتصادية وخلق الإبتكار وإيجاد الحلول من خلال التصرف في الأزمات تعتبر أنجع الطرق لتحفيز وتحقيق الإستقرار والتنمية خاصة منها فك الإرتباط مع المؤسسات الدولية المانحة وإستخلاص تقريبا جل الديون والبدء في التعويل على الذات حتى تحقيق الإكتفاء الذاتي. فتماسك الإقتصاد الوطني التونسي يتطلب العمل والمزيد من العمل خلال المرحلة القادمة لتجاوز جل تلك التحديات والعوائق وتحقيق التطور الحقيقي في البنية التحتية من طرقات وتعصير وسائل النقل العمومي وتحقيق النمو الإقتصادي المنشود وتحفيز الصادرات للمنتجات التونسية خاصة منها الصناعات التقليدية وزيت الزيتون والقوارص والتمور وتنويع الصناعات الموجهة للتصدير والعناية بالبيئة والسياحة حتى يتم تحقيق الإقتصاد المستدام والعادل.

تمكين الكفاءات العربية في العصر الرقمي:
نحو تأهيل الموارد البشرية وتعزيز دور المرأة في بناء المستقبل

إعداد: اتحاد الغرف العربية

تقديم

في ظل التسارع الكبير للتطورات التكنولوجية والتحولات الاقتصادية العميقة، أصبح التحول الرقمي أكثر من مجرد خيار استراتيجي؛ بل هو ضرورة ملحة لضمان الاستدامة والتنافسية في الاقتصاد العالمي. تساهم التقنيات الرقمية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة في إعادة تشكيل الصناعات التقليدية، مما يفرض على أسواق العمل اكتساب مهارات جديدة لمواكبة هذه التغيرات. وفي هذا السياق، يتزايد دور الكفاءات العربية باعتبارها عاملاً أساسياً في التكيف مع التحولات الرقمية وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

وأمام هذه المستجدات، لا بدّ من استكشاف سبل تمكين الكفاءات العربية في العصر الرقمي، مع التركيز على محورين رئيسيين: الأول هو تأهيل الموارد البشرية لتلبية احتياجات الاقتصاد الرقمي، والثاني هو تعزيز دور المرأة في النمو الاقتصادي والاجتماعي. على الرغم من أن العالم العربي يشهد طفرة في تبني التقنيات الرقمية، فإن هناك فجوات كبيرة في المهارات الرقمية المطلوبة، مما يتطلب إعادة النظر في سياسات التعليم والتدريب لتتوافق مع احتياجات سوق العمل المستقبلية.

بينما تُعد المرأة العربية شريكاً أساسياً في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن مشاركتها في سوق العمل الرقمي لا تزال تواجه العديد من التحديات، سواء على مستوى الفرص المتاحة أو التمثيل في القطاعات التكنولوجية. لذا، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي، ودراسة السياسات والآليات التي يمكن أن تساهم في تمكينها، بما يعزز دورها كفاعل رئيسي في بناء الاقتصاد الرقمي.

الفصل الأول: واقع التحول الرقمي ومتطلبات سوق العمل العربي

يشهد العالم العربي تحولاً رقمياً متسارعاً يشمل مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مدفوعاً بتطور التكنولوجيا الحديثة وانتشار الأدوات الرقمية. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة هيكلة سوق العمل، حيث أصبحت الوظائف التقليدية في تراجع، بينما ازداد الطلب على المهارات الرقمية المتقدمة. ومع ذلك، لا يزال العالم العربي يواجه تحديات كبيرة تتعلق بضعف البنية التحتية الرقمية، وعدم تكافؤ فرص الوصول إلى التكنولوجيا، ونقص الكفاءات المؤهلة لتلبية متطلبات الاقتصاد الرقمي.

I. الاقتصاد الرقمي: التحولات والتحديات في سوق العمل العربي

يشير التحول الرقمي إلى التكامل التام للتقنيات الرقمية في جميع جوانب الأعمال والمجتمع. يشمل هذا التحول استخدام الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، إنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، مما يغير من كيفية التواصل والتفاعل مع الأسواق والمستهلكين. في السياق العربي، يعد التحول الرقمي أداة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويساهم في تحسين الخدمات العامة، وزيادة كفاءة العمل الحكومي، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص

1. التحولات الرئيسية في سوق العمل العربي نتيجة الاقتصاد الرقمييعد الاقتصاد الرقمي أحد المحركات الرئيسية للنمو العالمي، حيث أحدث تحولات جذرية في أنماط الإنتاج والاستهلاك والتوظيف. في العالم العربي، شهدت الاقتصادات تحولاً متسارعاً نحو الرقمنة، مدفوعاً بالتطورات التكنولوجية المتلاحقة مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، والخدمات السحابية.

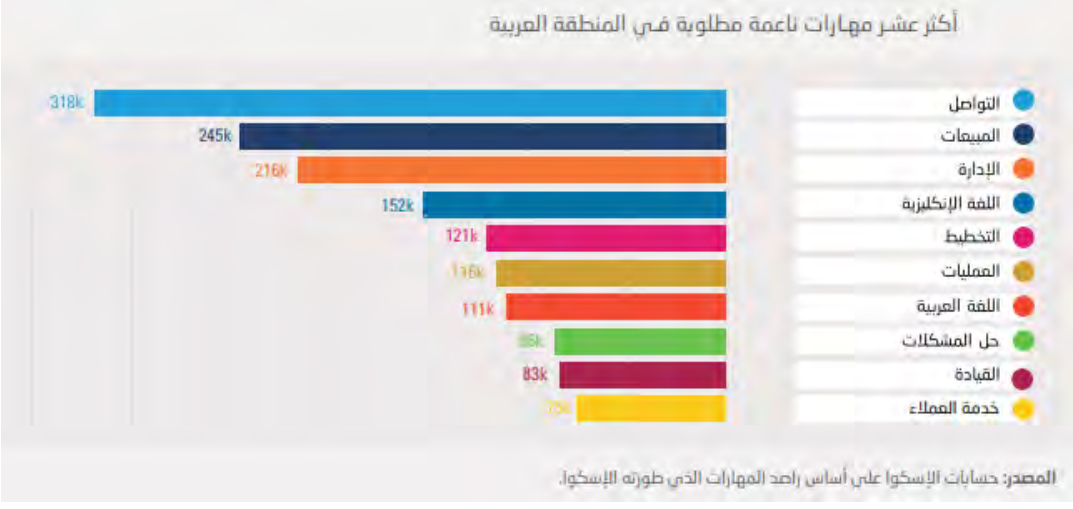

- تغير طبيعة الوظائف والمهارات المطلوبة: أدى التحول الرقمي إلى تراجع الوظائف التقليدية وظهور وظائف جديدة تتطلب مهارات رقمية متقدمة. فبينما تقلص الطلب على العمالة ذات المهارات اليدوية أو الروتينية، زاد الطلب على المختصين في البرمجة، الأمن السيبراني، تحليل البيانات، والتسويق الرقمي. كما أصبحت المهارات الناعمة مثل التفكير النقدي، وحل المشكلات، والابتكار، أكثر أهمية في بيئات العمل الحديثة.

- نمو قطاع العمل المستقل والمنصات الرقمية: وفر الاقتصاد الرقمي فرصاً جديدة للعمل الحر عبر المنصات الرقمية، مما مكّن الشباب والنساء من المشاركة بفعالية في سوق

العمل دون الحاجة إلى الارتباط بوظائف تقليدية. وقد شهد العالم العربي انتشاراً متزايداً لمنصات العمل الحر مثل «أب ورك» و«فريلانسر»، بالإضافة إلى ازدهار التجارة الإلكترونية وريادة الأعمال الرقمية.

- تسارع عمليات الأتمتة وتأثيرها على التوظيف: أدى الاعتماد المتزايد على الأتمتة والذكاء الاصطناعي إلى تحسين الكفاءة والإنتاجية، ولكنه في المقابل يهدد بعض الوظائف التقليدية، لا سيما في القطاعات التي تعتمد على المهام المتكررة. وتشير التقديرات إلى أن بعض الوظائف في مجالات المحاسبة، وخدمة العملاء، والتصنيع قد تتأثر بشكل كبير بالأتمتة خلال السنوات المقبلة.

موجات جائحة كوفيد-19 وإعلانات فرص العمل عن بعد عبر الإنترنت

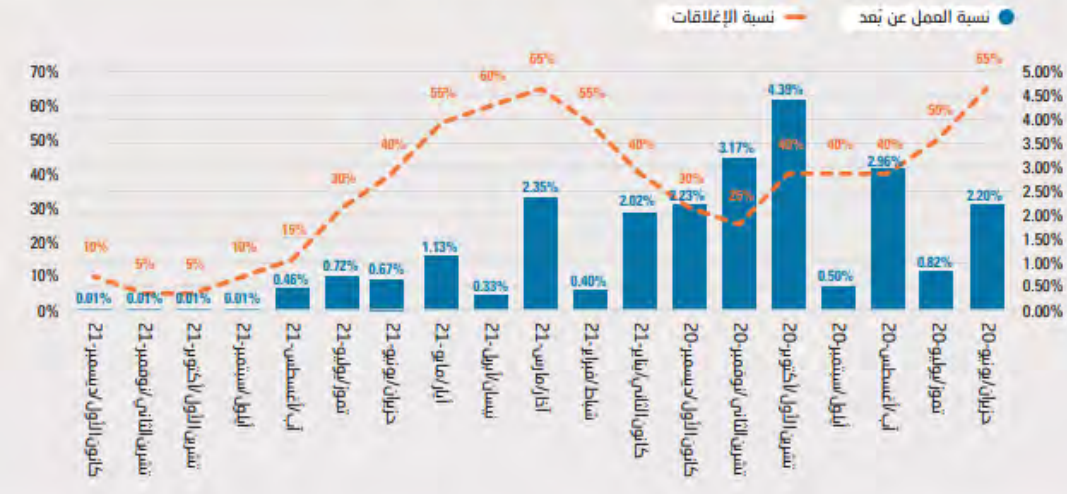

المصدر: حسابات الإسكوا على أساس راصد المهارات الذي طورته الإسكوا.

ملاحظة: يمثل الخط المتقطع النسبة المئوية لبلدان المنطقة العربية التي شهدت إغلاقاً تاماً لمدة أسبوعين أو أكثر.

- تحول أنماط العمل إلى النماذج المرنة والافتراضية: فرضت الرقمنة نماذج عمل جديدة مثل العمل عن بُعد والعمل الهجين، مما غيّر طرق إدارة المؤسسات وتفاعل الموظفين مع بيئاتهم المهنية. وأدى ذلك إلى إعادة تقييم أساليب التوظيف والتدريب، حيث أصبحت القدرة على التكيف مع الأدوات الرقمية شرطاً أساسياً للاندماج في سوق العمل.

- نقص المهارات الرقمية وضعف برامج التأهيل: رغم تزايد الطلب على المهارات الرقمية، لا تزال الفجوة كبيرة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. تعاني العديد من الدول العربية من نقص في البرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة في مجالات التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى قلة الكفاءات المؤهلة لمواكبة التحولات الرقمية.

- ضعف البنية التحتية الرقمية وعدم تكافؤ الوصول إلى التكنولوجيا: لا تزال بعض الدول العربية تواجه تحديات في تطوير بنيتها التحتية الرقمية، لا سيما في المناطق الريفية والنائية، حيث يعيق ضعف الاتصال بالإنترنت وانتشار الخدمات الرقمية إمكانية استفادة جميع فئات المجتمع من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي.

2. التحديات التي تواجه سوق العمل العربي في ظل الاقتصاد الرقمي

يواجه سوق العمل العربي العديد من التحديات التي تعيق استثمار إمكانيات التحول الرقمي بشكل كامل:

- التحديات التشريعية والتنظيمية: يواجه سوق العمل الرقمي في العالم العربي تحديات تتعلق بالإطار القانوني والتنظيمي، مثل حماية حقوق العاملين المستقلين، وتنظيم التجارة الإلكترونية، وحماية البيانات الشخصية، وضمان الأمن السيبراني.

- عدم تكافؤ الفرص في سوق العمل الرقمي: رغم الفرص الكبيرة التي يتيحها الاقتصاد الرقمي، لا تزال هناك فجوات بين الجنسين في الحصول على الوظائف الرقمية. فالنساء، رغم كفاءتهن، يواجهن عقبات تتعلق بالثقافة المجتمعية، ونقص البرامج الداعمة لتمكينهن في المجالات التكنولوجية.

- تحديات تمويل ريادة الأعمال الرقمية: تواجه الشركات الناشئة في الاقتصاد الرقمي صعوبات في الحصول على التمويل والاستثمار، حيث يظل دعم المشاريع الرقمية محدوداً مقارنة بالقطاعات التقليدية. ويعد غياب آليات تمويل مرنة تحدياً رئيسياً أمام رواد الأعمال الرقميين في العالم العربي.

- إن التحولات التي يشهدها سوق العمل العربي نتيجة الاقتصاد الرقمي تمثل فرصة كبرى للنمو والابتكار، لكنها تتطلب استراتيجيات متكاملة لسد الفجوات القائمة. ويستلزم ذلك تعزيز التعليم والتدريب الرقمي، وتحديث التشريعات، ودعم رواد الأعمال، وضمان شمولية الفرص لجميع الفئات، بما في ذلك المرأة والشباب.

II. دور الكفاءات العربية في مواكبة التحول الرقمي

تمثل الكفاءات العربية المحرك الرئيسي في تعزيز التحول الرقمي في المنطقة. من خلال الابتكار في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، والريادة في ريادة الأعمال الرقمية، بالإضافة إلى تنمية المهارات الرقمية عبر برامج تعليمية وتدريبية مستمرة، تلعب الكفاءات العربية دوراً مهماً في دفع اقتصادات المنطقة نحو المستقبل الرقمي المستدام.

1. مساهمة الكفاءات في الابتكار الرقمي

تعتبر الكفاءات العربية في مختلف المجالات التكنولوجية من العوامل الرئيسية التي تسهم في تعزيز التحول الرقمي في المنطقة العربية. على الرغم من أن العديد من البلدان العربية لا تزال في مراحل متقدمة من عملية التحول الرقمي، إلا أن الشباب العربي المبدع والمهندس والمبرمج له دور محوري في دفع عجلة الابتكار. من خلال المهارات الفنية المتطورة والإبداع، يسهم هؤلاء المحترفون في ابتكار حلول رقمية تواكب التحولات العالمية السريعة في مجالات متعددة مثل:

- الذكاء الاصطناعي (AI): يعمل العديد من المهندسين والمطورين العرب على تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها في مختلف الصناعات مثل الرعاية الصحية، التعليم، والنقل. على سبيل المثال، يتم تطبيق الذكاء الاصطناعي في مشاريع ذكية لتحسين خدمات النقل والتوصيل، كما يساهم في تحسين تجربة المستخدم على منصات التجارة الإلكترونية.

- البيانات الضخمة (Data Big): في ظل الانفجار الكبير في كمية البيانات التي يتم جمعها يومياً، تلعب الكفاءات العربية دوراً بارزاً في تطوير أدوات تحليل البيانات وتحويلها إلى معلومات قابلة للتنفيذ لدعم اتخاذ القرارات. هذا يشمل مجالات مثل التسويق، تحليل سلوك المستهلك، وتحسين الأداء التشغيلي للمؤسسات.

- الأمن السيبراني: مع التزايد الكبير في الهجمات الإلكترونية، أصبح الأمن السيبراني من الأولويات في العالم العربي. يعمل المتخصصون في هذا المجال على تطوير حلول لحماية البيانات الشخصية، المؤسسات، والحكومات. من خلال مهاراتهم، يسهم الكفاءات العربية في تصميم تقنيات متقدمة لحماية المعلومات الحيوية من التهديدات الإلكترونية.

2. ريادة الأعمال الرقمية

تعتبر ريادة الأعمال الرقمية أحد المجالات التي شهدت نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة في الدول العربية. نتيجة للتحولات التكنولوجية المتسارعة والزيادة في التوجه نحو الاقتصاد الرقمي، أصبح هذا المجال يشهد تطوراً ملحوظاً، حيث يتزايد عدد الشركات الناشئة التي تعتمد على الابتكار الرقمي لتلبية احتياجات الأسواق المحلية والعالمية. الكفاءات العربية تلعب دوراً أساسياً في تطوير هذا القطاع، حيث تسهم مهاراتهم المتقدمة في مجالات البرمجة، التكنولوجيا، والتسويق الرقمي في دفع عجلة الابتكار والتميز في المشاريع الرقمية.

*** منصات التجارة الإلكترونية:**

تعد منصات التجارة الإلكترونية إحدى أبرز المجالات التي برزت في المنطقة العربية، حيث أصبحت تعد من المحركات الأساسية للاقتصاد الرقمي. مع الانتشار الواسع للإنترنت وتزايد الاستخدام الواسع للهواتف الذكية، أصبحت منصات التجارة الإلكترونية تقدم حلولاً مبتكرة لربط الشركات بالمستهلكين وتوفير المنتجات والخدمات على نطاق واسع.

- أمثلة ناجحة في الإمارات العربية المتحدة: من بين أبرز القصص الناجحة في مجال التجارة الإلكترونية، منصة «سوق.كوم" التي تأسست في دبي وحققت نجاحاً كبيراً. تقدم المنصة مجموعة واسعة من المنتجات في مجالات مختلفة مثل الملابس، الإلكترونيات، والأثاث. تم استحواذ «سوق.كوم» في عام 2017 من قبل أمازون، مما يعكس مدى تأثير الابتكار الرقمي في تغيير وجه التجارة الإلكترونية في المنطقة العربية.

- التجارة الإلكترونية في السعودية: كما برزت في السعودية

منصات مثل نون وجوميا التي عملت على تزويد السوق السعودي ومنطقة الخليج العربي بحلول رقمية مميزة. يتمثل النجاح في هذه المنصات في تبنيها تقنيات مبتكرة تتيح للمستخدمين تجربة تسوق رقمية سلسة، مع توفير خدمات الدفع الإلكتروني، والشحن، وخدمات العملاء.

التطبيقات المبتكرة

أصبح للابتكار الرقمي في التطبيقات المبتكرة دور كبير في تحسين حياة الأفراد وتسهيل الوصول إلى الخدمات الرقمية المختلفة. من بين التطبيقات التي برزت في المنطقة العربية، هناك العديد من المشاريع الناشئة التي تقدم حلولاً مبتكرة لتلبية احتياجات الجمهور في مجالات مختلفة مثل الدفع الإلكتروني، الرعاية الصحية عن بُعد، والتوصيل.

- التطبيقات المالية: في مجال الدفع الإلكتروني، تساهم التطبيقات مثل "Pay STC" في السعودية و "Fawry" في مصر في توفير حلول دفع مبتكرة لتمكين الأفراد من إجراء معاملات مالية بسرعة وأمان عبر هواتفهم الذكية. توفر هذه التطبيقات بيئة آمنة وآلية سريعة لإجراء المعاملات المالية التي كانت سابقاً تشهد تحديات بسبب الاعتماد على الطرق التقليدية.

- التطبيقات في مجال الرعاية الصحية: من بين المجالات التي شهدت ابتكاراً رقمياً ملحوظاً، نجد الرعاية الصحية عن بُعد. ظهرت في السعودية مثلاً العديد من التطبيقات التي تقدم استشارات طبية عبر الإنترنت، مثل "Sehhaty" و "Altibbi"، التي توفر للمستخدمين إمكانية التواصل مع الأطباء وتلقي استشارات طبية في أي وقت ومن أي مكان. ساعدت هذه الحلول في تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية خاصة في المناطق النائية والمناطق التي تعاني من نقص في الخدمات الطبية التقليدية.

- خدمات التوصيل: بالإضافة إلى ذلك، حققت شركات مثل "طلبات" في مصر نمواً كبيراً في قطاع خدمات التوصيل. ساعدت هذه التطبيقات في تسهيل وصول المستخدمين إلى خدمات توصيل الطعام والمشتريات في وقت قياسي، مما خلق سوقاً جديداً تماماً لخدمات التوصيل الرقمي.

من خلال الابتكار الرقمي، أصبحت الكفاءات العربية في ريادة الأعمال الرقمية محركاً رئيسياً في تحفيز التحول الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. بفضل منصات التجارة الإلكترونية، والتطبيقات المبتكرة، والدعم الحكومي والمؤسسي، أصبحت الدول العربية تشهد نمواً مستداماً في هذا المجال، ما يسهم بشكل كبير في تحسين العمليات التجارية وتوفير حلول ذكية تلبي احتياجات السوق المحلية والدولية. يتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل مع تطور التقنيات الرقمية وتوسع انتشار الإنترنت في جميع أنحاء المنطقة.

III. الأطر التشريعية والمبادرات الوطنية لدعم التحول الرقمي

يعد التحول الرقمي من أبرز الأولويات التي تسعى العديد من الدول العربية إلى تحقيقها في سياق سعيها نحو بناء اقتصاد رقمي مستدام. لتحقيق هذا التحول، يعتمد الأمر على مجموعة من الأطر التشريعية والمبادرات الوطنية التي تدعم التحول الرقمي، وتساعد في خلق بيئة تنظيمية مناسبة للشركات الناشئة والمؤسسات التقليدية على حد سواء لدمج التقنيات الرقمية في كافة العمليات الاقتصادية.

1. الأطر التشريعية لدعم التحول الرقمي

تعد الأطر التشريعية من أبرز العناصر التي تساهم في تسريع التحول الرقمي، حيث تضمن وجود قوانين وأنظمة مرنة تحفز الابتكار، وتعزز الأمن السيبراني، وتكفل حقوق الأفراد والشركات في البيئة الرقمية.

- قانون حماية البيانات الشخصية: من أبرز الأطر التشريعية في العديد من الدول العربية التي تساهم في دعم التحول الرقمي هو إصدار قوانين حماية البيانات الشخصية. على سبيل المثال، في الإمارات العربية المتحدة تم إصدار قانون حماية البيانات الشخصية في 2021، الذي يهدف إلى حماية المعلومات الشخصية للأفراد، وتعزيز ثقة المستخدمين في استخدام الخدمات الرقمية. كما تم تفعيل قانون الخصوصية في المملكة العربية السعودية، والذي يشمل تدابير لضمان الشفافية والخصوصية في عمليات جمع البيانات الرقمية.

- قوانين التجارة الإلكترونية: تسعى العديد من الدول العربية إلى تطوير قوانين التجارة الإلكترونية التي تدعم الأمان التجاري وتعزز الثقة في المعاملات التجارية عبر الإنترنت. على سبيل المثال، تبنت السعودية قانون التجارة الإلكترونية في عام 2019، الذي يهدف إلى تنظيم عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت، ويحمي حقوق المستهلكين في التجارة الإلكترونية. كما تم إنشاء منصة سداد في العديد من الدول الخليجية لتوفير بيئة آمنة لتنفيذ المدفوعات الرقمية.

- قوانين مكافحة الجرائم الرقمية: في الوقت الذي يشهد فيه العالم العربي زيادة في استخدام الإنترنت، فقد بات من الضروري وجود قوانين تشريعية لمكافحة الجرائم الرقمية. على سبيل المثال، في مصر، تم تعديل قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية ليشمل مكافحة الاحتيال الرقمي والاختراقات السيبرانية، مما يعزز من بيئة الأعمال الرقمية ويوفر حماية أكبر للمستخدمين.

2. المبادرات الوطنية لدعم التحول الرقمي

تلعب المبادرات الوطنية دوراً رئيسياً في تسريع التحول الرقمي على مستوى المنطقة العربية. تشمل هذه المبادرات برامج حكومية ومشاريع تنموية تهدف إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا في القطاعين العام والخاص.

- رؤية الإمارات 2021 وبرنامج التحول الرقمي: تعتبر رؤية الإمارات 2021 من أبرز المبادرات التي تهدف إلى تحويل الإمارات إلى مركز عالمي للابتكار الرقمي. أطلقت الحكومة الإماراتية العديد من البرامج لتعزيز التحول الرقمي في القطاعات الحكومية، مثل مبادرة المدينة الذكية التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال الاستفادة من تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة. كما تم تطوير خدمات الحكومة الذكية لتشمل أكثر من 1000 خدمة حكومية رقمية عبر منصة واحدة.

- المبادرة السعودية للتحول الرقمي «رؤية 2030": أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية 2030، التي تهدف إلى تحويل المملكة إلى اقتصاد رقمي مستدام عبر تحسين البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاق استخدام التقنيات الحديثة في جميع القطاعات. وتحت هذه الرؤية، تم إطلاق البرنامج الوطني للتحول الرقمي والذي يهدف إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحفيز الابتكار الرقمي. كما تم إنشاء الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA) بهدف دعم مشاريع التحول الرقمي الوطني، مثل توظيف الذكاء الاصطناعي في تحسين الخدمات العامة.

- مبادرة «التحول الرقمي» في مصر: في مصر، تشهد مبادرة التحول الرقمي جهوداً حكومية لتطوير الحكومة الرقمية وتحسين تقديم الخدمات للمواطنين عبر الإنترنت. تم إطلاق العديد من المشاريع الحكومية لتطوير الخدمات الرقمية، مثل منظومة الدفع الإلكتروني التي تهدف إلى تمكين المواطنين من الدفع الرقمي في كافة المعاملات مع الجهات الحكومية. كما تم إطلاق منصة «مصر الرقمية" لتسهيل الوصول إلى خدمات المواطنين مثل استخراج التراخيص والشهادات الحكومية.

- مبادرة «مستقبل الصناعة الرقمية» في البحرين: تسعى البحرين إلى تعزيز قدراتها في مجال الصناعة الرقمية من خلال مبادرة «مستقبل الصناعة الرقمية" التي تهدف إلى تطوير البنية التحتية الرقمية وتشجيع الابتكار في القطاعات الصناعية. تهدف هذه المبادرة إلى استخدام التحليل البياني والذكاء الاصطناعي لتحسين الإنتاجية في مختلف الصناعات، بما في ذلك التصنيع والنقل.

تشكل الأطر التشريعية والمبادرات الوطنية في الدول العربية دعامات أساسية في تعزيز التحول الرقمي، ويُعد التعاون الإقليمي والدولي في مجال التحول الرقمي أمراً ضرورياً لضمان نجاح هذه المبادرات على المستوى العربي. فقد شهدت السنوات الأخيرة العديد من الاتفاقيات والمشاريع المشتركة بين الدول العربية والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، لدعم التحول الرقمي في الدول العربية.

الفصل الثاني: تأهيل الموارد البشرية في العصر الرقمي

يشهد العصر الرقمي تحولات كبيرة في طريقة أداء الأعمال وتقديم الخدمات، مما يتطلب تحولاً جذرياً في مهارات القوى العاملة، حيث أصبح من الضروري أن تتماشى الموارد البشرية مع التغيرات التقنية المتسارعة، فالعالم اليوم في حاجة إلى موارد بشرية مؤهلة تمتلك المهارات الرقمية اللازمة للتعامل مع أدوات وتقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، الحوسبة السحابية، والأمن السيبراني. تتطلب هذه التحولات تحديثاً مستمراً للمهارات من خلال برامج تعليمية وتدريبية متخصصة تواكب أحدث الابتكارات الرقمية.

I. أهمية رأس المال البشري في الاقتصاد الرقمي

يعتبر رأس المال البشري من العوامل الرئيسية التي تحدد نجاح أي تحول رقمي في أي دولة أو منظمة. في العصر الرقمي، حيث تتسارع وتيرة الابتكار التكنولوجي والتطورات السريعة في جميع القطاعات، أصبح الاستثمار في تطوير رأس المال البشري أمراً ضرورياً لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

1. رأس المال البشري والقدرة التنافسية للدول

تعتبر القدرة التنافسية للدول في الاقتصاد الرقمي عاملاً حاسماً في تحقيق النمو والازدهار في العصر الحديث. تعتمد هذه القدرة التنافسية بشكل أساسي على مهارات وكفاءات القوى العاملة التي تمتلكها الدولة، حيث أن رأس المال البشري هو من أبرز العوامل التي تميز الدول التي تستطيع الاستفادة من الفرص التي يتيحها التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات. لا يقتصر دور رأس المال البشري على مجرد توفير الأيدي العاملة، بل يتجاوز ذلك إلى تحفيز الابتكار، وتطوير تقنيات جديدة، وتعزيز القدرة التنافسية على الصعيدين المحلي والعالمي.

*** الاستثمار في تطوير المهارات الرقمية:**

إن الاقتصاد الرقمي يعتمد على مجموعة من المهارات الرقمية الأساسية مثل البرمجة، تحليل البيانات، الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، ويجب على الدول الاستثمار في تطوير هذه المهارات لضمان أن القوى العاملة لديها قادرة على التفاعل مع التقنيات الحديثة. قامت البلدان التي نجحت في تحسين قدراتها التنافسية مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية بتركيز استثماراتها على برامج تعليمية متقدمة تدعم المهارات الرقمية. على سبيل المثال:

- في سنغافورة، تُعد البرامج التعليمية المتقدمة في البرمجة، البيانات الكبيرة، والذكاء الاصطناعي جزءاً من استراتيجيات الحكومة لضمان تمتع الأفراد بكفاءات متقدمة في هذه المجالات. وفي السنوات الأخيرة، أطلقت الحكومة

السنغافورية مبادرات لدعم التعليم الرقمي على مستوى المدارس والجامعات، بالإضافة إلى برامج التدريب المهني المستمر لمواكبة التغيرات السريعة في سوق العمل.

- في كوريا الجنوبية، عملت الحكومة على تطوير برامج التعليم التقني المتخصص في الجامعات والمعاهد التقنية، مما ساهم في تأهيل جيل من المبرمجين، المهندسين، والمبتكرين القادرين على تطوير التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والحلول الرقمية المبتكرة. كوريا الجنوبية تعتبر من الدول الرائدة في تطوير تقنيات الجيل الخامس (5G)، وهي تدفع قواها العاملة في الاتجاه الرقمي باستمرار من خلال برامج تعليمية متطورة.

إن رأس المال البشري هو العامل الذي يحدد قدرة الدولة على المنافسة في الاقتصاد الرقمي العالمي. من خلال استثمار مستدام في تطوير المهارات الرقمية، وتشجيع الابتكار، وتحفيز ريادة الأعمال الرقمية، يمكن للدول أن تزيد من قدرتها التنافسية، مما يساعدها على مواكبة التغيرات العالمية وتحقق تقدماً اقتصادياً مستداماً في العالم الرقمي

*** دعم الشركات الناشئة والابتكار التكنولوجي:**

لا يقتصر دور رأس المال البشري على تطوير المهارات الفردية فقط، بل يمتد أيضاً إلى تحفيز الابتكار ودعم ريادة الأعمال في المجالات الرقمية. وتجد الدول التي تركز على تأهيل القوى العاملة وتطوير المهارات الرقمية نفسها في مقدمة الدول التي تشهد ازدهاراً في الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا.

- في الإمارات، تقدم الدولة برامج حاضنة للابتكار والمشروعات الرقمية بالتعاون مع الجامعات والشركات الكبرى، مما يسمح للمواهب الشابة بتحقيق أفكار مبتكرة وتحويلها إلى مشاريع تجارية ناجحة. على سبيل المثال، شهدت الإمارات العديد من الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا المالية والتطبيقات الرقمية، مثل Careem التي أصبحت لاحقاً جزءاً من شركات عالمية كبرى مثل أوبر وأمازون.

- في السعودية، هناك مبادرات مثل "مبادرة صندوق الاستثمارات العامة" التي تدعم ريادة الأعمال الرقمية من خلال تمويل الشركات الناشئة التي تركز على الابتكار التكنولوجي، بما في ذلك المشاريع الذكية، الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء. تساهم هذه المبادرات في تحفيز نمو الشركات الناشئة التي تعمل على تطوير حلول رقمية مبتكرة تسهم في تحسين الاقتصاد الرقمي السعودي.

إن الدول التي تؤهل رأس مالها البشري على المستوى الرقمي تستطيع أن تحتل مراكز متقدمة في المؤشرات العالمية المتعلقة بالابتكار، مثل مؤشر الابتكار العالمي ومؤشر التنافسية العالمية. وتواصل الدول التي استثمرت في تطوير رأس المال البشري الرقمي جذب الاستثمارات الأجنبية، كما تتمتع بقدرة على تصدر الأسواق العالمية من خلال الشركات المبتكرة والموارد البشرية المتخصصة.

2. تأثير رأس المال البشري على تحسين الإنتاجية في الاقتصاد الرقمي

في الاقتصاد الرقمي الحديث، يعتبر رأس المال البشري العامل الحاسم في رفع مستويات الإنتاجية وتحقيق الابتكار المستدام. فالتكنولوجيا أصبحت جزءاً أساسياً في جميع العمليات الاقتصادية، ويعتمد التحسين المستمر للإنتاجية على قدرة الأفراد على استخدام هذه التقنيات بفعالية. تعد المهارات الرقمية المتقدمة، مثل البرمجة، تحليل البيانات، التصميم الجرافيكي، والتفاعل البشري مع الآلات، ركيزة أساسية لتحسين الإنتاجية في مختلف القطاعات الصناعية والخدمية.

*** دور المهارات الرقمية في تعزيز الإنتاجية:**

إن وجود عمالة ماهرة في المهارات الرقمية يعزز بشكل مباشر القدرة على تحقيق إنتاجية أعلى في بيئة العمل. من خلال اكتساب المهارات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، يمكن للمؤسسات أن تستفيد من الأنظمة الرقمية لتسريع العمليات، تقليص الأخطاء البشرية، وتحقيق تحسينات غير محدودة في الأداء.

- تقليص التكاليف التشغيلية: يعتبر أحد أهم الفوائد التي تحققها المؤسسات عند تمكين موظفيها من استخدام الأدوات التكنولوجية بشكل فعال. فالموظفون ذوو المهارات الرقمية قادرون على تحسين العمليات الداخلية باستخدام تقنيات مثل الأتمتة والذكاء الاصطناعي، مما يؤدي إلى تقليل الحاجة إلى التدخل اليدوي. على سبيل المثال، يمكن استخدام البرمجيات الذكية لتحسين جداول الإنتاج وتقليل الفاقد في المواد الخام أو الوقت، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة العامة.

- تحسين سرعة تنفيذ العمليات: تتيح التكنولوجيا الرقمية سرعة تنفيذ العمليات في جميع مجالات الأعمال. فالموظفون ذوو الخبرات التقنية يمكنهم استخدام الأدوات الحديثة مثل أنظمة إدارة الموارد المؤسسية (ERP) والأنظمة السحابية لتحسين سرعة الوصول إلى المعلومات ومعالجتها. تمكن هذه الأنظمة من التواصل الفوري وتنسيق المهام عبر فرق العمل المختلفة، مما يحسن زمن الاستجابة ويساعد في اتخاذ قرارات أسرع وأكثر دقة.

- تحسين الإنتاجية في مختلف الصناعات: يعد التحسين المستمر في العمليات أمراً حيوياً لتحقيق أعلى مستويات الإنتاجية. في الصناعات التي تعتمد على التصنيع الذكي، مثل الصناعات التحويلية، تساهم المهارات الرقمية في مراقبة الأداء وتحليل البيانات لتحديد العوائق الإنتاجية وتطوير حلول ذكية لتحسين الكفاءة. على سبيل المثال، من خلال إنترنت الأشياء (IoT)، يمكن تتبع حالة الآلات والمعدات بشكل دائم، مما يقلل من فترات التوقف ويزيد من الإنتاجية.

*** تحقيق أعلى مستويات الكفاءة في الأعمال:**

عندما يمتلك الأفراد المهارات المناسبة في التعامل مع البرمجيات الحديثة، يمكنهم تحقيق أعلى مستويات الكفاءة في العمليات المختلفة. تساعد المهارات مثل إدارة المشاريع الرقمية أو التحليل الكمي الموظفين على تحسين تنظيم وقت العمل، وتنفيذ الأعمال بشكل أكثر فعالية، وتقليل الفاقد الناتج عن إعادة العمل أو الأخطاء البشرية.

- الكفاءة في استخدام الأدوات الرقمية: يؤدي تمكين الموظفين من استخدام الأدوات الرقمية المتطورة مثل البرمجيات السحابية، أدوات التعاون عن بعد، والتطبيقات المؤسسية الذكية إلى تحسين تنسيق العمل بين الفرق وضمان تدفق البيانات والمعلومات بشكل سهل وسريع. يقلل استخدام هذه الأدوات من الوقت المستهلك في البحث عن المعلومات أو القيام بمهام إدارية روتينية، مما يسمح للموظفين بالتركيز على المهام الإبداعية والاستراتيجية التي تعزز الإنتاجية.

- الكفاءة في التعامل مع البيانات: تعتبر القدرة على تحليل البيانات واتخاذ قرارات مبنية عليها أحد العوامل المهمة في تحسين الإنتاجية. حيث تمكن المهارات في تحليل البيانات الموظفين من استخلاص رؤى قيمة تساعد في تحسين استراتيجيات الإنتاج، التسويق، وإدارة المخاطر. باستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، يمكن تحديد أنماط الأداء وتحسين عمليات العمل بشكل مستمر.

- الكفاءة في تحقيق التحول الرقمي: إن رأس المال البشري المدرب بشكل جيد هو المحرك الرئيسي لأي عملية تحول رقمي في المؤسسات. الموظفون المدربون على المهارات الرقمية لا يعملون فقط على تحسين الإنتاجية بل يساهمون في إدارة التغيير داخل المؤسسات ويؤثرون في نجاح استراتيجيات التحول الرقمي. عند دمج المهارات الرقمية في بيئة العمل، يتمكن الموظفون من تبني التقنيات الجديدة واستخدامها لتحقيق كفاءة أكبر وتحسين الإنتاجية في مختلف المستويات.

إن رأس المال البشري ذو المهارات الرقمية المتقدمة هو العامل الأساسي لرفع مستويات الإنتاجية في الاقتصاد الرقمي. من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب المهني، يمكن للعمالة الماهرة أن تساهم في تحسين الكفاءة وتقليص التكاليف التشغيلية، مع تمكين المؤسسات من تحقيق الابتكار المستدام والتفوق التنافسي في الأسواق العالمية.

II. تقييم المهارات الرقمية وتحديد الفجوات

تُعد المهارات الرقمية عنصراً أساسياً في عملية التحول الرقمي لأي دولة أو مؤسسة، حيث تساهم في تحسين الإنتاجية وتطوير الابتكار وزيادة القدرة التنافسية. ومع تزايد أهمية الاقتصاد الرقمي في مختلف المجالات، أصبح من الضروري تقييم المهارات الرقمية الحالية في القوى العاملة وفهم الفجوات الموجودة بين ما هو متاح وما هو مطلوب لتلبية احتياجات المستقبل. يتطلب هذا التقييم فهماً دقيقاً للمهارات الرقمية التي يتمتع بها الأفراد في القطاعات المختلفة، وتحديد الفجوات التي قد تعيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

1. تحديد المهارات الرقمية المطلوبة وطرق تقييمها

يعد تحديد وتقييم المهارات الرقمية المطلوبة والمتاحة خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية المستدامة في العصر الرقمي، حيث يشمل جوانب حيوية متعددة ويساهم في دعم اتخاذ قرارات استراتيجية على مستوى المؤسسات والدول لتحسين الكفاءة الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية في السوق الرقمي.

*** تحديد المهارات الرقمية الأساسية المطلوبة:**

إن تحديد المهارات الرقمية الأساسية تعتبر أحد الخطوات الحاسمة نحو تكييف القوى العاملة مع التطورات التكنولوجية السريعة التي يشهدها العالم. في ظل التحول الرقمي الذي يشمل كافة القطاعات والمجالات، يتعين على كل دولة أو مؤسسة أن تعمل على تحديد المهارات الرقمية الأساسية التي يُفترض أن يمتلكها الأفراد لضمان تلبية احتياجات سوق العمل المستقبلية. تختلف هذه المهارات بناءً على نوع القطاع الصناعي أو الوظيفي، لكنها تشمل بعض المهارات الأساسية التي يجب أن يتقنها الجميع بغض النظر عن مجالات اختصاصاتهم

- البرمجة: تُعد من المهارات الأساسية في الاقتصاد الرقمي، حيث تعتبر مكوناً جوهرياً لتمكين الابتكار وتحقيق التطور التكنولوجي. تعتبر لغات البرمجة مثل Python وJavaScript من الأدوات الأساسية التي يجب أن يتقنها الأفراد في كافة المجالات الرقمية، بدءاً من تطوير البرمجيات وصولاً إلى بناء التطبيقات الذكية، على سبيل المثال، تُستخدم Python بشكل واسع في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، بينماJavaScript تُعد اللغة الأساسية لبناء تطبيقات الويب والتفاعل معها. تعلم هذه اللغات يمكن أن يمهد الطريق لإحداث ابتكارات تكنولوجية مهمة في مختلف الصناعات مثل الصحة، والتعليم، والتجارة الإلكترونية

- تحليل البيانات: في عصر البيانات الضخمة والذكاء

الاصطناعي، أصبح تحليل البيانات أحد المهارات الرقمية الجوهرية. فالأفراد الذين يتمتعون بقدرة عالية على استخلاص الأنماط من البيانات وتحليلها يمكنهم تحويل المعلومات الخام إلى رؤى قابلة للتطبيق. أدوات مثل Excel وSQL هي من الأساسيات التي يجب إتقانها، ولكن مع تزايد الحاجة إلى أدوات متقدمة، يبرز الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي كمهارات حيوية لتطوير نماذج تحليلية دقيقة ومؤثرة. يمكّن التحليل المتقدم للبيانات الشركات من تحسين استراتيجياتها في التسويق والتخطيط الاستراتيجي وإدارة العمليات.

- الأمن السيبراني: مع زيادة الهجمات الإلكترونية والمخاطر الرقمية في العصر الحديث، أصبح الأمن السيبراني من المهارات التي لا غنى عنها. يجب على الأفراد في مختلف القطاعات أن يكونوا على دراية بأساسيات حماية المعلومات من الاختراقات، برامج الفدية، والتصيد الاحتيالي. يتطلب الأمن السيبراني معارف متخصصة مثل تأمين الشبكات، وتحليل الثغرات الأمنية، وإدارة الأنظمة للحفاظ على أمان المعلومات وحمايتها من أي تهديدات. فالشركات التي تتبنى استراتيجيات قوية للأمن السيبراني تعزز من قدرتها على تأمين بيانات عملائها وحماية سمعتها.

- إدارة المشاريع الرقمية: تُعد إدارة المشاريع الرقمية من المهارات الضرورية لضمان نجاح المشاريع التكنولوجية. تعد أساليب مثل Agile و Scrum من الأدوات الأكثر شيوعاً في عالم إدارة المشاريع الرقمية. تتيح هذه الأساليب للفِرق المختصة التعامل مع التغييرات بشكل سريع ومرن أثناء دورة حياة المشروع. تتضمن إدارة المشاريع الرقمية أيضاً القدرة على التخطيط، التوجيه، والرقابة على استخدام الأدوات البرمجية الحديثة مثل Trello و Jira لتنسيق وتوزيع المهام بين أعضاء الفريق بشكل فعال.

*** طرق تقييم المهارات الرقمية:**

تقييم المهارات الرقمية هو خطوة ضرورية لتحديد مدى جاهزية القوى العاملة للتعامل مع التحديات الرقمية الحالية. توجد عدة طرق لتقييم هذه المهارات وفقاً للغرض والأدوات المتاحة:

- استطلاعات الرأي: استطلاعات الرأي هي واحدة من أبسط الطرق لتقييم مستوى المعرفة الرقمية بين الموظفين أو الطلاب. يمكن استخدام هذه الاستطلاعات لتحديد جوانب القوة والضعف في مهارات الأفراد، بالإضافة إلى تحديد احتياجات التدريب المستقبلي. تُعد هذه الطريقة مفيدة بشكل خاص لتقييم المهارات الرقمية العامة في المؤسسات التعليمية أو الشركات.

- التقييمات التكنولوجية: تُستخدم الاختبارات التكنولوجية لتقييم المهارات الفنية المتخصصة في مجالات معينة مثل البرمجة أو تحليل البيانات. قد تتضمن هذه الاختبارات أسئلة نظرية أو تمارين تطبيقية لقياس مستوى المعرفة والكفاءة. على سبيل المثال، يمكن استخدام اختبارات في لغات البرمجة أو التحليل الإحصائي لتقييم قدرة الأفراد على حل مشكلات تقنية معقدة.

- تحليل الأداء في العمل: يُعتبر تحليل الأداء في العمل من الطرق المتقدمة التي تتيح قياس مدى تطبيق المهارات الرقمية في بيئة العمل الحقيقية. يتم من خلال متابعة الأداء اليومي للأفراد في تنفيذ مهامهم التقنية وتقييم مدى توافق أدائهم مع المعايير المتوقعة. يمكن استخدام هذه الطريقة من خلال مراجعات الأداء والتقارير الشهرية التي تتعلق بالمشاريع الرقمية.

- برامج التدريب والتطوير: تُعتبر برامج التدريب والتطوير

أحد الأدوات الفعالة لقياس وتطوير المهارات الرقمية. يمكن للمؤسسات تقديم دورات تدريبية متخصصة لزيادة مستوى مهارات الموظفين في مجالات مثل البرمجة، الأمن السيبراني، أو تحليل البيانات. يتم تقييم فعالية هذه الدورات من خلال الاختبارات الختامية أو مقابلات الأداء بعد انتهاء الدورة التدريبية.

إن تحديد المهارات الرقمية الأساسية وتقييمها يُعتبر أمراً حيوياً لضمان مواكبة التحولات التكنولوجية في مختلف القطاعات. تحتاج الدول والشركات إلى وضع استراتيجيات فعالة لتطوير هذه المهارات، بما يساهم في تلبية احتياجات سوق العمل الرقمي وتعزيز التنافسية. من خلال التركيز على المهارات الأساسية مثل البرمجة، تحليل البيانات، الأمن السيبراني، وإدارة المشاريع الرقمية، يمكن تمكين الأفراد من أن يكونوا جزءاً فاعلاً في تحقيق الابتكار الرقمي وزيادة الإنتاجية في العصر الرقمي.

2. تحديد الفجوات الرقمية الموجودة واستراتيجيات سدها

تعد الفجوات الرقمية من التحديات الرئيسية التي تواجه الدول والمؤسسات في العصر الرقمي، حيث تشكل عقبة أمام تحقيق التحول الرقمي الشامل. يتمثل تحديد هذه الفجوات في فهم المجالات التي تفتقر فيها القوى العاملة أو البنية التحتية للتكنولوجيا، مما يعيق القدرة على مواكبة التطور السريع. ولذا، فإن تحديد هذه الفجوات يعد خطوة أساسية نحو تطوير استراتيجيات فعّالة لسدها، من خلال تحديث المناهج التعليمية، وتعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة، وتشجيع التعليم المستمر، وذلك لضمان استعداد المجتمع والاقتصاد لمتطلبات المستقبل الرقمي.

*** تحديد الفجوات الرقمية الموجودة:**

إن تحديد الفجوات الرقمية خطوة حاسمة في عملية تطوير المهارات الرقمية، حيث يساعد في تحديد المجالات التي لا تتوافر فيها المهارات اللازمة لمواكبة التطور التكنولوجي. بعد إجراء تقييم شامل للمهارات الرقمية، يمكن تحديد الفجوات التي تحتاج إلى معالجة في عدة جوانب رئيسية.

- الفجوات في المهارات الفنية: من أبرز الفجوات الرقمية تلك المتعلقة بالمهارات الفنية الأساسية مثل البرمجة، تحليل البيانات، وأمن المعلومات. في كثير من الحالات، تظهر هذه الفجوات بسبب نقص الكفاءات في مجالات حيوية ومتخصصة، مما يعيق قدرة القوى العاملة على مواكبة التحولات السريعة في التقنيات.
- الفجوات في المهارات الناعمة: إلى جانب المهارات الفنية، هناك فجوات واضحة في المهارات الناعمة مثل مهارات إدارة التغيير، القدرة على التكيف مع التقنيات الجديدة، والمهارات الاجتماعية مثل العمل الجماعي والتواصل الفعال. هذه المهارات أصبحت ضرورية في العصر الرقمي، خاصة في بيئات العمل التي تعتمد على الابتكار والتفاعل المستمر مع التقنيات الحديثة.
- الفجوات في التعليم والتدريب: تُعد هذه الفجوة من أكبر التحديات الرقمية، حيث لا تواكب المناهج التعليمية في العديد من البلدان العربية التطورات السريعة في مجالات التكنولوجيا. ونظراً لأن السوق الرقمي يتطلب معرفة تقنية متقدمة، فإن الطلاب الذين يتخرجون من الأنظمة التعليمية في بعض الدول يجدون أنفسهم غير مجهزين بالمهارات الضرورية للعمل في القطاعات الرقمية المتقدمة.
- الفجوات بين القطاعين العام والخاص: في العديد من الدول، يظهر تباين بين المهارات المطلوبة في القطاع الخاص وبين المهارات المتاحة في القطاع العام. فالقطاع

الخاص، الذي غالباً ما يكون أكثر تطوراً من حيث اعتماد التقنيات الحديثة، يحتاج إلى مهارات متخصصة ومتقدمة، بينما لا توفر الحكومات دائماً البرامج التدريبية الكافية لملء هذه الفجوات. وبالتالي، قد تتطلب هذه الفجوات شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص لضمان تدريب الشباب العربي على المهارات التي تتماشى مع احتياجات السوق.

*** استراتيجيات لسد الفجوات الرقمية:**

يتطلب سد الفجوات الرقمية اعتماد استراتيجيات متعددة ومتكاملة تهدف إلى تعزيز المهارات الرقمية في القوى العاملة ودعم التطور التكنولوجي في مختلف القطاعات. يمكن تلخيص الاستراتيجيات الرئيسة في النقاط التالية:

- تعزيز الثقافة الرقمية في المجتمع: من الضروري أن تكون هناك جهود لرفع الوعي وتثقيف المجتمع حول أهمية المهارات الرقمية. يمكن للحكومات والمؤسسات غير الحكومية تنفيذ حملات توعية وبرامج تثقيفية تهدف إلى تسليط الضوء على أهمية التكنولوجيا في تحسين الإنتاجية والنمو الاقتصادي. يشمل ذلك ورش عمل ومؤتمرات عامة تستهدف كل من الشباب والبالغين.

- إتاحة الوصول إلى التكنولوجيا: سقف الفجوات الرقمية لا يتعلق فقط بالمهارات، بل أيضاً بالوصول إلى التكنولوجيا نفسها. من الضروري ضمان أن الأفراد في جميع المناطق، خاصة المناطق النائية أو الأقل تطوراً، يمكنهم الوصول إلى الإنترنت والأدوات التكنولوجية الحديثة. يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة، مثل شبكات الإنترنت عالية السرعة والمراكز التدريبية.

- الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار: من أجل سد الفجوات الرقمية، يجب أن تكون هناك استثمارات في البحث والتطوير التكنولوجي داخل الدول. تشجيع الابتكار في التكنولوجيا يسهم في تعزيز قدرات القوى العاملة ويتيح فرصاً جديدة لتطبيق حلول مبتكرة في قطاعات متنوعة. مثل هذه الاستثمارات تساعد على تحسين القدرة التنافسية للدولة وتحقيق التنمية المستدامة.

- تخصيص برامج لتطوير المهارات المتخصصة: تعتبر بعض القطاعات مثل الذكاء الاصطناعي، التحليل البياني، والأمن السيبراني بحاجة إلى مهارات متخصصة. يجب على الحكومات والشركات توفير برامج تدريبية موجهة نحو هذه القطاعات وتخصيص موارد لتطوير المهارات المتقدمة التي ستسهم في سد الفجوات الرقمية على المدى الطويل.

- التقييم المستمر للمهارات الرقمية: من المهم إجراء تقييم مستمر لمستوى المهارات الرقمية في مختلف القطاعات. يساعد ذلك في معرفة المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التطوير وتوجيه الموارد لتلبية هذه الاحتياجات. يمكن استخدام أدوات تقييم مختلفة مثل الاختبارات الرقمية واستطلاعات الرأي لتحديد الفجوات في المهارات والعمل على معالجتها.

من خلال تطبيق هذه الاستراتيجيات الشاملة، يمكن تحقيق تحول رقمي مستدام يعزز من قدرة القوى العاملة على التكيف مع التغيرات التكنولوجية، مما يساهم في بناء اقتصاد رقمي قوي ومتقدم.

III. تنمية المهارات الرقمية وتحقيق الشمول الرقمي

في عصر الثورة الرقمية، أصبحت المهارات الرقمية من

الركائز الأساسية التي تحدد قدرة الأفراد والمجتمعات على التفاعل مع التقنيات الحديثة والمشاركة الفعّالة في الاقتصاد الرقمي. تتطلب هذه المرحلة تمكين الأفراد من اكتساب المهارات اللازمة التي تضمن لهم الاستفادة من الفرص المتاحة في المجالات التكنولوجية المختلفة. إن تنمية المهارات الرقمية لا تقتصر فقط على تعلم استخدام الأدوات الرقمية، بل تشمل أيضاً فهم كيفية استخدام هذه الأدوات لتحسين الحياة اليومية وتعزيز الإنتاجية في مختلف القطاعات.

من جانب آخر، يبرز الشمول الرقمي كأحد الأهداف الأساسية التي يجب السعي لتحقيقها في هذا السياق. ويعني الشمول الرقمي ضمان تمتع جميع أفراد المجتمع بفرص متساوية للوصول إلى التقنيات الرقمية واستخدامها بشكل فعّال، بغض النظر عن الخلفيات الاجتماعية أو الاقتصادية. وهذا يتطلب استراتيجيات تعليمية وتدريبية تتسم بالمرونة والابتكار، بما يضمن أن جميع الأفراد، بما فيهم الفئات المستبعدة رقمياً مثل النساء والفئات ذات الدخل المحدود، قادرون على اكتساب المهارات اللازمة للمشاركة في الاقتصاد الرقمي.

1. المهارات الرقمية والتعليم المستمر

تعتبر تنمية المهارات الرقمية والتعليم المستمر من أهم العوامل التي تساهم في تأهيل الأفراد لمواكبة التحول الرقمي وضمان قدرتهم على التكيف مع التغيرات السريعة في التكنولوجيا. في ظل الاقتصاد الرقمي الذي يشهد تحولاً مستمراً، تبرز أهمية التدريب المستمر لتطوير المهارات الرقمية التي تشمل مجموعة واسعة من القدرات التقنية والعملية. إن توفير التعليم المستمر وتحسين المهارات الرقمية أصبحا أمرين بالغين في تعزيز كفاءة القوى العاملة وزيادة الإنتاجية، مما يعزز قدرة الأفراد على التنافس في سوق العمل الرقمي.

*** أهمية تنمية المهارات الرقمية:**

تُعد المهارات الرقمية من أهم العوامل التي تمكّن الأفراد من التفاعل الفعّال مع التطورات التكنولوجية الحديثة والمشاركة في الاقتصاد الرقمي الذي يهيمن على مختلف القطاعات. بل أصبح اكتسابها ضرورة ملحة لضمان نجاح الأفراد والشركات في بيئة الأعمال الحديثة. وتشمل المهارات الرقمية مجالات متعددة تتراوح من المهارات الأساسية التي تمكّن الفرد من التعامل مع الأجهزة التكنولوجية إلى المهارات الأكثر تعقيداً والمتخصصة التي تساهم في دفع الابتكار وتحقيق النجاح المؤسسي.

- المهارات الأساسية: تشمل المهارات التي تمكّن الأفراد من التفاعل اليومي مع التكنولوجيا، مثل استخدام البرمجيات المكتبية، وإجراء البحث عبر الإنترنت، وحماية البيانات الشخصية من المخاطر المحتملة. تعتبر هذه المهارات ضرورية لكل فرد في العصر الحالي لأنها تشكل أساس التعامل مع التقنيات الحديثة في حياتنا اليومية، سواء في العمل أو في التواصل الاجتماعي أو في عملية البحث والمعلومات.

- المهارات المتخصصة: تتضمن هذه المهارات المعارف التقنية التي ترتبط بمجالات معينة مثل البرمجة وتحليل البيانات، والتصميم الرقمي، حيث تمنح هذه المهارات الأفراد القدرة على معالجة المعلومات المعقدة وابتكار حلول جديدة باستخدام أدوات وتكنولوجيا متقدمة، مما يجعلهم أكثر قدرة على مواكبة متطلبات السوق الرقمي المتجددة.

- المهارات المتقدمة: هي المهارات التي تتطلب معرفة تقنية عالية المستوى مثل الذكاء الاصطناعي، تعلم الآلة، وإنترنت الأشياء وهي من أهم المهارات المستقبلية في مختلف الصناعات لأنها تساعد على تطوير حلول مبتكرة

وأكثر كفاءة، وتفتح أبواباً جديدة لتحسين العمليات في مجالات مثل الرعاية الصحية، التصنيع، والزراعة.

مع تقدم التكنولوجيا المستمر، أصبحت المهارات الرقمية ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في جميع المجالات، سواء كانت في القطاع الحكومي، الخاص، أو في الحياة اليومية. لذلك، فإن الشركات والمجتمعات التي تستثمر في تطوير المهارات الرقمية تضمن لنفسها مكاناً مميزاً في المستقبل الرقمي الذي يشهد تغييرات متسارعة في العديد من الصناعات.

*** ضرورة التعليم المستمر:**

التعليم المستمر هو العملية التي تتيح للأفراد اكتساب مهارات جديدة، وتعميق معرفتهم في مجالات معينة، والتكيف مع التحولات المتسارعة التي تحدث في سوق العمل وفي الحياة اليومية. وهو يُعتبر استراتيجية حيوية لضمان مواكبة الابتكارات التكنولوجية ولتعزيز تنافسية الأفراد والمؤسسات.

- الدورات التدريبية عبر الإنترنت: تعتبر الدورات التدريبية الإلكترونية أحد أبرز طرق التعليم المستمر في العصر الرقمي. توفر منصات التعلم الإلكتروني مثل Coursera، edX، Udemy فرصاً مرنة لمتابعة التعليم عبر الإنترنت، حيث يمكن للأفراد تعلم مهارات جديدة في مجالات متعددة مثل البرمجة، وتحليل البيانات، وتصميم المنتجات. يتميز هذا النوع من التعليم بإمكانية الوصول إليه من أي مكان وفي أي وقت، مما يسهل عملية التعلم للفئات المختلفة في المجتمع، سواء كانوا طلاباً أو مهنيين. كما توفر هذه المنصات شهادات معترف بها دولياً تعزز من فرص العمل والقدرة التنافسية في سوق العمل.

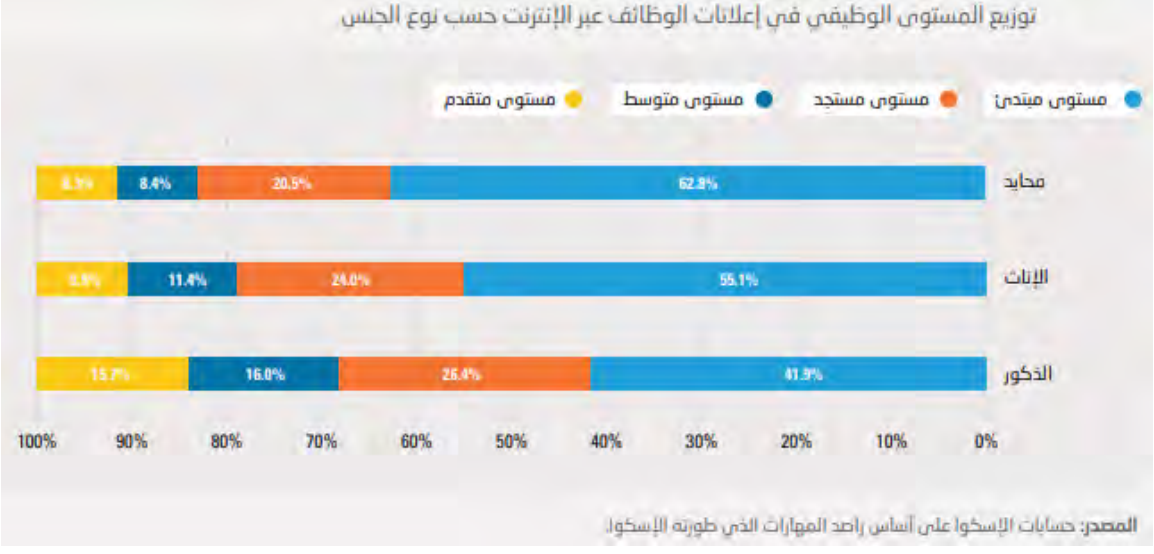

- ورش العمل والندوات: تلعب دوراً محورياً في نقل المهارات الرقمية الأكثر تخصصاً. توفر هذه الفعاليات التعليمية فرصة للتفاعل المباشر مع الخبراء في المجال وتعلم تقنيات جديدة تمكّن المشاركين من تطبيقها بشكل عملي في بيئة العمل. وهي وسيلة فعّالة لتدريب الأفراد على مهارات متخصصة مثل تحسين الأداء باستخدام أدوات البرمجة المتقدمة أو تقنيات التصميم الرقمي الحديثة. كما تتيح هذه الفعاليات فرصة للأفراد للتعرف على أحدث الابتكارات في المجالات التقنية.

- التعليم المهني: يركز التعليم المهني على تطوير المهارات العملية التي تتماشى مع احتياجات سوق العمل. يتضمن برامج تدريبية مهنية تتخصص في تكنولوجيا المعلومات، الأمن السيبراني، وتطوير البرمجيات، مما يعزز قدرة الأفراد على التكيف مع متطلبات الوظائف الحديثة. يعتبر هذا النوع من التعليم ضرورة لتزويد الأفراد بالمهارات التي يحتاجها السوق مباشرة بعد التخرج، مما يجعلهم أكثر قدرة على النجاح في بيئة العمل الديناميكية.

تشير العديد من الدراسات إلى أن الشركات التي تستثمر في التعليم المستمر لموظفيها تشهد تحسيناً ملحوظاً في أدائهم وإنتاجيتهم. هذا التحسين في الكفاءة يعود إلى أن الموظفين يمتلكون مهارات جديدة ويفهمون تقنيات السوق بشكل أفضل، مما يزيد من قدرتهم على تنفيذ مهامهم بكفاءة وابتكار حلول أكثر فعالية. علاوة على ذلك، يُظهر الموظفون الذين يحصلون على تدريب مستمر مستوى أعلى من الرضا الوظيفي والولاء للمؤسسة، مما يسهم في تقليل معدل التبديل الوظيفي.

2. تحقيق الشمول الرقمي

الشمول الرقمي هو مفهوم يشير إلى ضمان الوصول المتساوي والعادل للتكنولوجيا الرقمية لجميع الأفراد والمجتمعات، بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية، الاجتماعية، أو الجغرافية. يمثل الشمول الرقمي أحد الركائز الأساسية لبناء اقتصاد رقمي شامل ومستدام، حيث يساعد على تقليل الفجوات الرقمية بين المناطق المختلفة والأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة أو المجتمعات المحرومة. يعتبر تحقيق الشمول الرقمي ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، ويعزز قدرة الأفراد على الاستفادة من الفرص التي يوفرها التحول الرقمي في مختلف القطاعات.

* أهمية الشمول الرقمي:

تعد التكنولوجيا الرقمية جزءاً أساسياً من الحياة اليومية في العصر الحالي، ولا سيما في مجالات مثل التعليم، الرعاية الصحية، العمل، والحكومة. ولكن الفجوات الرقمية، سواء على مستوى الوصول إلى الإنترنت أو القدرة على استخدام التكنولوجيا بفعالية، ما زالت تشكل عقبة كبيرة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول. يمثل الشمول الرقمي مفتاحاً لتحقيق العدالة الرقمية، حيث يضمن أن جميع الأفراد، بغض النظر عن خلفياتهم، يستطيعون الوصول إلى هذه الفرص الرقمية.

أثر الشمول الرقمي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

- تحقيق المساواة: عندما يتم تحقيق الشمول الرقمي، يمكن لجميع الأفراد، بما في ذلك الفئات المهمشة مثل النساء، كبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة، والأفراد في المناطق الريفية، الحصول على فرص التعليم والعمل والرعاية الصحية باستخدام التقنيات الرقمية.

- تعزيز النمو الاقتصادي: يساهم الشمول الرقمي في تعزيز الإنتاجية وفتح فرص جديدة للأعمال التجارية، مما يؤدي إلى زيادة التنافسية وخلق وظائف جديدة، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والابتكار.

- تمكين المجتمعات المحلية: يعزز الشمول الرقمي تمكين المجتمعات الريفية من خلال توفير منصات تعلم عن بعد، التجارة الإلكترونية، والخدمات المالية الرقمية، مما يساعد على تحسين جودة الحياة في تلك المناطق.

* المبادرات والسياسات لتحقيق الشمول الرقمي:

تعمل العديد من الدول والمنظمات الدولية على تطوير مبادرات تهدف إلى تحقيق الشمول الرقمي. تشمل هذه المبادرات

الجهود الحكومية، والمؤسسات الدولية، والشركات الخاصة، وهي غالباً ما تركز على ثلاثة مجالات رئيسية: الإنترنت، المهارات الرقمية، وتوفير الأدوات الرقمية.

المبادرات الحكومية

- إستراتيجيات وطنية للرقمنة: بدأت العديد من الحكومات في تطوير استراتيجيات وطنية للرقمنة، والتي تضمن توفير

نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، حسب المناطق الحضرية/الريفية، 2022

المنطقة/التجمع	الحضري	الريفي	الفجوة الريفية/الحضرية[1]
العالمية	81.9	46.2	1.77
البلدان المرتفعة الدخل	94.0	87.1	1.07
الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	86.2	63.9	1.35
البلدان الأقل نمواً	51.7	27.7	1.87
أفريقيا	63.5	22.7	2.80
الأمريكتان	86.6	67.9	1.27
البلدان العربية	79.9	56.3	1.42
آسيا والمحيط الهادئ	81.8	46.5	1.76
أوروبا	91.5	83.2	1.10

المصدر: ITU, 2022a.

ملاحظة: تمثل الفجوة بين الريف والحضر الفرق بين معدلات انتشار مستخدمي الإنترنت في المناطق الحضرية بالنسبة إلى معدل انتشار مستخدمي الإنترنت في المناطق الريفية.

أ. تقديرات.

البنية التحتية اللازمة للإنترنت في جميع أنحاء البلاد، خاصة في المناطق الريفية. على سبيل المثال، قامت الإمارات العربية المتحدة بتطوير استراتيجية الإمارات للاتصال الرقمي، التي تهدف إلى ربط جميع مناطق الدولة بالإنترنت عالي السرعة.

- البرامج التعليمية: أطلقت بعض الدول مبادرات لتطوير المهارات الرقمية للأفراد، بما في ذلك برامج تعلم مجانية للبرمجة والمهارات التقنية عبر الإنترنت. على سبيل المثال، قامت مصر بإطلاق مشروع «مصر الرقمية"، الذي يهدف إلى تدريب الشباب على المهارات الرقمية من خلال منصات التعلم الإلكتروني.

الربط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم والبلدان النامية والبلدان العربية، 2022 (لكل 100 نسمة)

توصيلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل 100 نسمة	العالم	البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل	البلدان العربية
اشتراكات الهاتف الخلوي النقال	108.0	100.7	95.5
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت	66.3	56.1	70.3
اشتراكات الهاتف الثابت (الخطوط الأرضية)	10.8	3.3	9.4
اشتراكات الحزمة العريضة النقالة النشطة	86.9	66.4	73.6
اشتراكات الحزمة العريضة الثابتة (ADSL)	17.6	4.4	10.4

المصدر: International Telecommunication Union (ITU), 2022.

المبادرات من القطاع الخاص

- الشراكات بين القطاعين العام والخاص: هناك العديد من الشراكات بين الحكومات وشركات التكنولوجيا الكبرى بهدف تحسين الوصول إلى الإنترنت وتعليم المهارات الرقمية. على سبيل المثال، تعاونت شركة جوجل مع الحكومة الهندية لتوفير إنترنت مجاني في بعض المناطق الريفية، فضلاً عن توفير دورات تدريبية للمواطنين حول استخدام التكنولوجيا.

- المنصات الرقمية المجانية: هناك العديد من الشركات التي تقدم منصات تعليمية منخفضة التكلفة أو حتى مجانية لتعليم المهارات الرقمية عبر الإنترنت، مما يساعد على تسريع الوصول إلى التعليم التقني. مثال على ذلك، منصة كورسيرا التي تقدم دورات مجانية في البرمجة، الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني.

توفير الأدوات الرقمية

- الأجهزة منخفضة التكلفة: تعمل بعض الشركات على تطوير أجهزة رقمية منخفضة التكلفة تناسب الفئات الأقل دخلاً. على سبيل المثال، قدمت شركة إنتل أجهزة كمبيوتر منخفضة التكلفة يتم استخدامها في العديد من المدارس والمجتمعات ذات الدخل المحدود.

- خدمات الإنترنت المدعومة: تقدم بعض الحكومات أو شركات الاتصالات خدمات الإنترنت بأسعار مخفضة أو حتى مجانية للطلاب والأفراد من الفئات المحرومة لضمان حصولهم على الوصول الرقمي.

إن تحقيق الشمول الرقمي هو عملية مستدامة تتطلب تنسيق الجهود بين الحكومات، المؤسسات التعليمية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني للقضاء على الفجوات الرقمية، مما يساهم في بناء مجتمعات شاملة واقتصادات رقمية تنافسية.

الفصل الثالث: تعزيز دور المرأة في الاقتصاد الرقمي

أصبح تمكين المرأة في الاقتصاد الرقمي عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الابتكار. ورغم التقدم الملحوظ في مشاركة المرأة في مختلف القطاعات، لا تزال هناك فجوات رقمية تحد من وصولها الكامل إلى الفرص المتاحة في الاقتصاد الرقمي.

I. واقع مشاركة المرأة العربية في سوق العمل الرقمي

تشهد المنطقة العربية تطورات متسارعة في مجال الاقتصاد الرقمي، مدفوعة بالتحولات التكنولوجية المتسارعة وتوسع القطاعات الرقمية. ومع ذلك، لا تزال مشاركة المرأة العربية في سوق العمل الرقمي دون المستوى المطلوب، حيث تواجه تحديات متعددة تتعلق بالفجوة الرقمية، التعليم والتدريب، والقيود الاجتماعية والثقافية.

تشير التقارير الدولية إلى أن النساء العربيات يمثلن نسبة متزايدة من خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، ومع ذلك، فإن نسبتهن في الوظائف التقنية لا تزال منخفضة مقارنة بالرجال. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها قلة الفرص المتاحة، ضعف السياسات الداعمة، بالإضافة إلى القيود الثقافية التي قد تحد من انخراط المرأة في مجالات التكنولوجيا والابتكار.

1. التحديات التي تواجه المرأة العربية في سوق العمل الرقمي

رغم وجود فرص كبيرة للمرأة في الاقتصاد الرقمي، فإن هناك تحديات رئيسية تعوق اندماجها الكامل في هذا المجال، وأبرزها:

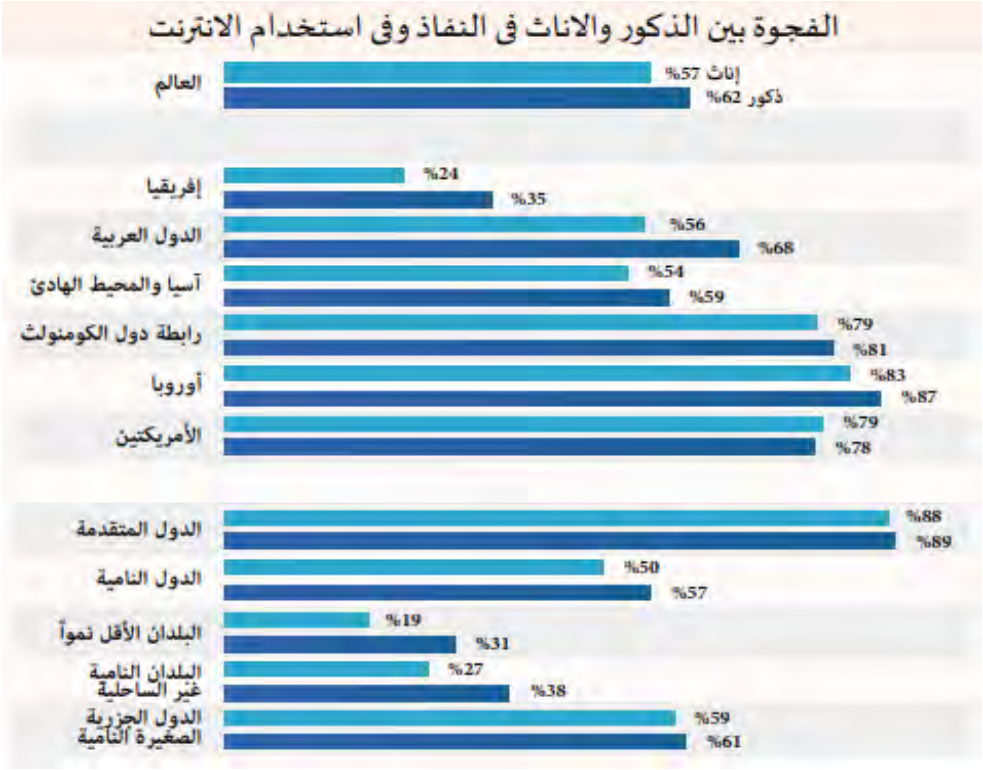

- الفجوة الرقمية بين الجنسين: لا تزال النساء في بعض الدول العربية يواجهن صعوبات في الوصول إلى التكنولوجيا والإنترنت، مما يحد من قدرتهن على اكتساب المهارات الرقمية المطلوبة لسوق العمل.

- نقص المهارات الرقمية المتقدمة: رغم ارتفاع نسبة الخريجات في التخصصات التكنولوجية، فإن الكثير من النساء يفتقرن إلى المهارات المتقدمة في البرمجة، تحليل البيانات، والأمن السيبراني، وهي مهارات أساسية للعمل في القطاعات الرقمية.

- القيود الثقافية والاجتماعية: لا تزال بعض المجتمعات العربية تحد من مشاركة المرأة في قطاعات معينة، بما في ذلك التكنولوجيا وريادة الأعمال الرقمية، بسبب العادات والتقاليد التي تؤثر على أدوار النساء في المجتمع.

- قلة البرامج والسياسات الداعمة: يفتقر العديد من البلدان العربية إلى سياسات فعالة لدعم المرأة في سوق العمل الرقمي، مثل برامج التدريب المتخصصة، التوجيه المهني، وتوفير بيئة عمل مرنة تدعم توازن المرأة بين العمل والحياة الشخصية.

- ضعف التمثيل في المناصب القيادية: على الرغم من تزايد أعداد النساء في الوظائف الرقمية، إلا أن تمثيلهن في المناصب الإدارية والقيادية داخل الشركات التكنولوجية لا يزال محدوداً، مما يؤثر على صنع القرار وسياسات تمكين المرأة في هذا القطاع.

2. الفرص المتاحة للمرأة العربية في الاقتصاد الرقمي

رغم التحديات، هناك فرص واعدة للمرأة العربية لتعزيز مشاركتها في الاقتصاد الرقمي، ومن أبرزها:

الفجوات الرقمية بين الجنسين في مناطق مختلفة من العالم، 2022 (بالنسبة المئوية)

المنطقة/التجمع	الرجال	النساء	الفجوة الرقمية بين الجنسين[1]
العالمية	69.2	63.4	8
البلدان المرتفعة الدخل	92.8	91.9	1
البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل	61.1	51.0	17
البلدان الأقل نمواً	42.7	29.6	31
أفريقيا	45.5	34.0	25
الأمريكتان	83.0	83.4	0
البلدان العربية	74.9	65.4	13
آسيا والمحيط الهادئ	67.5	60.9	10
أوروبا	90.4	88.6	2

المصدر: ITU, 2022a.

ملاحظة: تمثل الفجوة الرقمية بين الجنسين الفرق بين معدلات انتشار مستخدمي الإنترنت للرجال والنساء مقارنة بمعدل انتشار مستخدمي الإنترنت للرجال، معبراً عنه كنسبة مئوية.

أ. تقديرات.

- العمل عن بُعد: يتيح التحول الرقمي فرصاً كبيرة للنساء للعمل عن بُعد، مما يساعد في تجاوز العوائق الجغرافية والاجتماعية التي قد تمنعهن من الانضمام إلى سوق العمل التقليدي.

- ريادة الأعمال الرقمية: توفر التقنيات الحديثة مثل التجارة الإلكترونية، الذكاء الاصطناعي، وتطوير التطبيقات فرصاً للنساء لإطلاق مشاريعهن الخاصة بدون الحاجة إلى رأس مال كبير، مما يسهم في تعزيز دورهن الاقتصادي.

- البرامج الحكومية والدولية لدعم تمكين المرأة: تتبنى العديد من الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية مبادرات لدعم المرأة في المجالات الرقمية، مثل التدريب على المهارات التكنولوجية، وتوفير التمويل للمشروعات النسائية الناشئة.

- ازدياد الطلب على المهارات الرقمية: مع تسارع الرقمنة في مختلف القطاعات، يزداد الطلب على مهارات مثل تحليل البيانات، الأمن السيبراني، وتطوير البرمجيات، مما يوفر فرصاً جديدة للنساء اللاتي يمتلكن الكفاءة في هذه المجالات.

- المنصات التعليمية الرقمية: توفر منصات التعليم الإلكتروني مثل Coursera و Udemy و EdX فرصاً للنساء العربيات لاكتساب المهارات الرقمية المتقدمة بسهولة وبتكلفة منخفضة، مما يساعدهن على تحسين فرصهن في سوق العمل الرقمي.

II. دور المرأة في الابتكار وتطوير المشاريع الرقمية

لم يعد دور المرأة في الابتكار وريادة الأعمال الرقمية مجرد قضية اقتصادية أو تنموية، بل أصبح ركيزة أساسية في إعادة تشكيل المجتمعات الحديثة. فالاقتصاد الرقمي لا يقتصر فقط على بيئة عمل جديدة، بل هو منظومة متكاملة تتيح للمرأة تجاوز العقبات التقليدية المرتبطة بالمكان، والموارد، والمحددات الثقافية. إن دخول المرأة في هذا المجال فرصة لتعزيز مشاركتها

الاقتصادية، وهو أيضاً محفّز للتحول الاجتماعي الذي يعيد تعريف علاقات القوى داخل المجتمعات ويعيد توزيع الفرص بطرق أكثر إنصافاً واستدامة.

1. الابتكار الرقمي كأداة لتمكين المرأة

يشكل الابتكار الرقمي فرصة هائلة للمرأة لتعزيز دورها في الاقتصاد الرقمي والمساهمة في التنمية المستدامة. ومع الدعم المناسب من الحكومات، القطاع الخاص، والمؤسسات التعليمية، يمكن زيادة تمثيل المرأة في هذا المجال، مما يحقق نمواً اقتصادياً شاملاً وأكثر استدامة.

*** من الاستهلاك إلى الإنتاج: تحول دور المرأة في الاقتصاد الرقمي:**

تقليدياً، ارتبطت النساء في العالم الرقمي بدور المستهلكات أكثر من كونهن مبدعات أو صاحبات مشاريع. ومع ذلك، فإن ظهور تقنيات مثل التجارة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي أتاح للمرأة فرصة الانتقال من دور المستخدم السلبي إلى دور الفاعل الرئيسي.

- التقنيات مفتوحة المصدر: أتاحت للمرأة إمكانية تطوير حلول جديدة دون الحاجة إلى رأسمال ضخم.
- العمل الحر والمنصات الرقمية: مكنت النساء من بناء أعمالهن دون الحاجة إلى بنية تحتية تقليدية.
- التطبيقات الخدمية: ابتكار حلول تخدم المرأة والأسرة، مثل التطبيقات التي تسهل الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم.

*** التكنولوجيا كوسيلة للتغلب على التحديات الاجتماعية:**

ساهمت التكنولوجيا في تجاوز بعض العوائق الاجتماعية التي كانت تعيق المرأة في سوق العمل التقليدي، مثل:

- مرونة العمل: إمكانية العمل من المنزل أو عبر الإنترنت جعلت من السهل على النساء الجمع بين مسؤوليات الأسرة والمهنة.
- إلغاء الحواجز الجغرافية: لم تعد النساء بحاجة إلى الانتقال إلى المدن الكبرى للحصول على فرص اقتصادية، حيث توفر الأعمال الرقمية دخلاً مستداماً حتى في المناطق الريفية.
- كسر التمييز الوظيفي: يمكن للمرأة إثبات كفاءتها في المجال الرقمي بعيداً عن الأحكام المسبقة التي تواجهها في بعض القطاعات التقليدية.

2. المشاريع الرقمية كوسيلة لرسم مسارات النجاح

تلعب المرأة دوراً متزايداً في مجال ريادة الأعمال الرقمية، حيث تشكل التكنولوجيا الحديثة فرصاً غير مسبوقة لتعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي. فقد أصبح بإمكان النساء تأسيس مشروعاتهن الخاصة، وتقديم حلول مبتكرة، والمساهمة في تطوير الاقتصاد الرقمي عالمياً.

*** المشاريع الرقمية كوسيلة للاستقلال الاقتصادي:**

تشكل ريادة الأعمال الرقمية وسيلة لتحقيق استقلال مالي يعزز مكانتها داخل الأسرة والمجتمع. وتشمل أبرز المزايا:

- تقليل الاعتماد على الأنظمة التقليدية: من خلال امتلاك مشاريعها الخاصة، تتحرر المرأة من القيود المرتبطة بالوظائف التقليدية.

- خلق فرص عمل لنساء آخرين: تصبح رائدات الأعمال في المجال الرقمي مولدات لفرص اقتصادية لنساء أخريات، مما يعزز شبكة من التمكين الاقتصادي.

- دخول أسواق جديدة: بفضل التقنيات الرقمية، يمكن للمرأة تصدير منتجاتها أو خدماتها إلى أسواق عالمية دون الحاجة إلى بنية تحتية ضخمة.

*** الابتكار في المشاريع الرقمية كمحفز للتغيير الاجتماعي:**

يمتد الابتكار في ريادة الأعمال الرقمية ليشمل إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية. ومن أبرز الجوانب التي تميز المرأة في هذا المجال:

- إطلاق مشاريع ذات أثر اجتماعي: مثل منصات التعليم الإلكتروني التي تستهدف الفتيات في المناطق المحرومة، أو تطبيقات الصحة الرقمية التي توفر خدمات طبية للنساء في المناطق النائية.

- تعزيز الاقتصاد التشاركي: كثير من النساء يعتمدن على نماذج أعمال تعتمد على التعاون وتبادل الموارد بدلاً من المنافسة الشرسة.

- استخدام التكنولوجيا كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية: مثل تطوير أدوات ذكاء اصطناعي تقلل من التحيز في عمليات التوظيف أو أنظمة مالية رقمية تعزز الإدماج المالي للنساء.

III. سياسات وآليات تمكين المرأة في العصر الرقمي

أصبح تمكين المرأة في العصر الرقمي ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. فالمرأة تواجه تحديات تقنية واقتصادية واجتماعية تحد من استفادتها الكاملة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي. لذا، يتطلب الأمر وضع سياسات وآليات واضحة لضمان اندماج المرأة في هذا المجال، وتعزيز دورها كفاعل رئيسي في الابتكار وريادة الأعمال الرقمية، وليس مجرد مستهلكة للتكنولوجيا.

1. السياسات الحكومية لتعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي

تلعب الحكومات دوراً محورياً في تمكين المرأة من خلال وضع سياسات تعزز مشاركتها في الاقتصاد الرقمي. وتشمل هذه السياسات عدة محاور رئيسية:

*** إدماج المرأة في الاستراتيجيات الوطنية للتحول الرقمي:**

- وضع خطط وطنية لتقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين، تشمل برامج تدريبية وتحفيز مشاركة النساء في قطاعات التكنولوجيا والابتكار.

- تعزيز التشريعات التي تحمي المرأة من التمييز في سوق العمل الرقمي، وضمان تكافؤ الفرص في التوظيف والترقي الوظيفي في الشركات التكنولوجية.

- دعم البنية التحتية الرقمية في المناطق الريفية والنائية، حيث تعاني النساء من ضعف في الوصول إلى الإنترنت والأدوات الرقمية.

*** تحفيز المرأة على التعليم والتدريب الرقمي:**

- إدراج علوم الحاسوب والبرمجة في المناهج الدراسية منذ المراحل المبكرة لضمان تأهيل الفتيات لاكتساب المهارات الرقمية الحديثة.
- توفير منح دراسية وبرامج دعم مالي للنساء في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM).
- تنظيم دورات تدريبية تفاعلية وطنية مجانية للنساء في مجالات الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، وتحليل البيانات.

*** تحسين بيئة العمل في القطاع الرقمي لصالح المرأة:**

- تشجيع سياسات العمل المرن مثل العمل عن بعد وساعات العمل المرنة لدعم المرأة العاملة في المجال الرقمي.
- تفعيل برامج الإرشاد والتوجيه التي تربط النساء المحترفات في مجال التكنولوجيا مع الشابات الراغبات في دخول هذا المجال.
- وضع سياسات لمكافحة التحيز والتمييز في الوظائف الرقمية وضمان تكافؤ الفرص في التوظيف والتطوير المهني.

2. دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في تمكين المرأة رقمياً

لا يمكن للحكومات وحدها تحقيق التغيير المطلوب، فالقطاع الخاص يلعب دوراً رئيسياً في تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي.

*** تعزيز التنوع والشمول في الشركات التكنولوجية:**

- وضع استراتيجيات واضحة لزيادة نسبة النساء في الوظائف التقنية، وخاصة في المناصب القيادية.
- تطوير سياسات التوظيف العادل التي تضمن فرصاً متساوية للنساء في الشركات الرقمية.
- إنشاء برامج تدريبية داخل الشركات لتعزيز المهارات الرقمية للموظفات وتحفيزهن على التقدم في وظائفهن.

*** دعم الشركات الناشئة التي تقودها النساء:**

- إطلاق برامج تمويل واستثمارات مخصصة لدعم المشاريع الرقمية التي تديرها النساء.
- بناء شراكات بين الشركات الكبرى ورواد الأعمال الرقميين لتمكين النساء من الوصول إلى الموارد والأسواق.
- تقديم حاضنات أعمال رقمية تدعم النساء بمساحات عمل، استشارات قانونية، وإرشادات تسويقية.

*** تعزيز ثقافة الابتكار والمساواة:**

- تنظيم مسابقات الابتكار التكنولوجي المخصصة للنساء لدعم المشاريع الريادية الجديدة.
- إطلاق حملات توعوية تركز على أهمية دور المرأة في التكنولوجيا وريادة الأعمال الرقمية.

- تطوير سياسات داخلية تعزز بيئة العمل الداعمة للمرأة، مثل الإجازات العائلية وسياسات مكافحة التحرش الإلكتروني.

إلى جانب الحكومات والقطاع الخاص، تلعب المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني دوراً مهماً في تعزيز السياسات والآليات الداعمة للمرأة في الاقتصاد الرقمي.

*** دعم البرامج التدريبية والتعليمية:**

- تنظيم مبادرات لمحو الأمية الرقمية تستهدف النساء في المجتمعات المهمشة.
- تقديم دورات مجانية عبر الإنترنت تساعد النساء على اكتساب المهارات الرقمية اللازمة لسوق العمل.
- تعزيز مشاركة الفتيات في التخصصات العلمية والتكنولوجية من خلال برامج التوجيه والإرشاد.

*** التأثير على السياسات العامة:**

- الضغط من أجل إصلاحات تشريعية تدعم حقوق المرأة في الاقتصاد الرقمي.
- إنشاء مراكز بحثية لدراسة الفجوة الرقمية بين الجنسين وتقديم توصيات للحكومات والشركات.

*** بناء شبكات دعم وتعاون بين النساء:**

- إطلاق منتديات ومنصات إلكترونية تمكن النساء من تبادل الخبرات وفرص العمل.
- تعزيز التعاون بين النساء في ريادة الأعمال الرقمية من خلال إنشاء مجموعات دعم متخصصة.
- تطوير برامج إرشاد رقمية تساعد النساء على تحقيق النجاح في مشاريعهن الرقمية.

إن تمكين المرأة في العصر الرقمي لا يتم اختزاله فقط في مسألة المساواة بين الجنسين، بل هو ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي. ولضمان نجاح المرأة في الاقتصاد الرقمي، لا بد من تضافر الجهود بين الحكومات، القطاع الخاص، والمجتمع المدني لوضع سياسات وآليات متكاملة تدعم مشاركة المرأة، تذلل العقبات أمامها، وتفتح أمامها آفاقاً جديدة للابتكار والريادة. فكلما زادت مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي، كلما زادت فرص المجتمعات لتحقيق الازدهار والاستدامة في المستقبل.

الخاتمة: رؤية مستقبلية

لقد أصبح الاقتصاد الرقمي المحرك الأساسي للنمو العالمي، ومع دخول العالم في عصر الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، لا يمكن للدول العربية أن تبقى على الهامش. إن تحقيق ريادة رقمية عربية يتطلب رؤية متكاملة تشمل الاستثمار في التكنولوجيا، وتمكين الأفراد، وتعزيز السياسات الداعمة للتحول الرقمي.

لكي يصبح العالم العربي قوة فاعلة في الاقتصاد الرقمي العالمي، يجب التركيز على خمسة محاور رئيسية:

- تعزيز البنية التحتية الرقمية: تحتاج الدول العربية إلى تحسين الاتصال الرقمي، وتوسيع نطاق الإنترنت

عالي السرعة، والاستثمار في تقنيات الجيل الخامس (5G) لضمان توفير بيئة مناسبة للنمو الرقمي.

- تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة: ينبغي التركيز على البحث والتطوير، وتشجيع الابتكار في القطاعات الرقمية مثل التكنولوجيا المالية (FinTech)، والتجارة الإلكترونية، والصناعات الإبداعية.

- تمكين الشركات الناشئة: عبر تقديم الحوافز الضريبية، وتسهيل إجراءات التمويل، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال الرقمية، مما يساعد في خلق منظومة اقتصادية مرنة وديناميكية.

- إصلاح السياسات والتشريعات: يحتاج الاقتصاد الرقمي إلى قوانين متطورة تحمي البيانات، وتعزز الأمن السيبراني، وتدعم الاقتصاد التشاركي، وتضمن العدالة التنافسية.

- تعزيز التكامل الإقليمي الرقمي: من خلال بناء سوق رقمية عربية موحدة، مما يسهم في خلق اقتصاد أكثر تكاملاً وقدرة على المنافسة عالمياً.

بينما يشير المستقبل إلى ازدياد أهمية الدور الذي تلعبه الكفاءات العربية في التنمية المستدامة، من المتوقع أن تؤدي التحولات الرقمية إلى خلق فرص جديدة في الاقتصاد العالمي. ومن أبرز الآفاق المستقبلية:

- دعم البحث والابتكار في التقنيات الناشئة: يمكن للكفاءات العربية قيادة مشاريع بحثية في مجالات الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الطبية، مما يعزز القدرة التنافسية للمنطقة.

- خلق بيئة عمل مرنة وشاملة: مع انتشار أنماط العمل عن بعد والعمل المستقل، يمكن للكفاءات العربية الاندماج بسهولة في الأسواق العالمية دون الحاجة للهجرة.

- بناء شراكات دولية لتعزيز التنمية الرقمية: عبر تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية، والشركات التكنولوجية الكبرى، والمبادرات الإقليمية لدعم نقل المعرفة والتكنولوجيا.

- تطوير أنظمة حوكمة رقمية مستدامة: من خلال تبني تقنيات مثل البلوكشين لضمان الشفافية في الحكومات، وتعزيز الأمن الرقمي، وتحقيق إدارة فعالة للموارد.

يمثل التحول الرقمي فرصة ذهبية لتجاوز التحديات التقليدية التي تواجه التنمية في العالم العربي، حيث يمكن من خلاله تقليل الفجوة الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز دور المرأة في الاقتصاد، وتوفير فرص عمل مستدامة. ومع استمرار تطور التكنولوجيا، يجب أن يكون العالم العربي مستعداً للاستفادة منها بأفضل الطرق الممكنة، لضمان مستقبل رقمي مزدهر يحقق التنمية الشاملة والمستدامة.

بهذا، يمكن للكفاءات العربية أن تتحول من مستهلكة للتكنولوجيا إلى منتجة ومؤثرة في رسم معالم المستقبل الرقمي العالمي.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: (55) (11) 2145 3200

التأثيرات المحتملة للتعريفات الجمركية الأمريكية الجديدة على الاقتصاد العربي والعالمي

إعداد: اتحاد الغرف العربية

يشهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2025 مرحلة جديدة من التصعيد التجاري، نتيجة السياسات الحمائية التي أعاد تبنيها الرئيس الأميركي دونالد ترامب في ولايته الثانية. فقد أعلنت الإدارة الأميركية، ابتداءً من نيسان (أبريل) 2025، سلسلة من التعريفات الجمركية الشاملة على الواردات من أكثر من 60 دولة، تحت مسمى "تعريفات يوم التحرير"، بمتوسط معدل بلغ بين 15% و18%، وهو أعلى مستوى تعرفه الولايات المتحدة منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

شملت هذه الإجراءات فرض رسوم جمركية بنسبة 25% على السيارات الأجنبية وقطع الغيار، و50% على واردات الألمنيوم والنحاس والصلب من دول مثل البرازيل والصين، بالإضافة إلى تعريفات تصاعدية على دول أخرى مثل الهند ولاوس وميانمار، مع إجراءات عقابية إضافية استهدفت واردات الطاقة من روسيا. وقد أدّت هذه التعريفات إلى اضطرابات ملموسة في الأسواق العالمية، حيث سجّلت مؤشرات مثل S&P 500 وDow Jones وNasdaq أكبر تراجعات لها منذ أزمة جائحة كوفيد – 19.

وتقدّر مؤسسة الضرائب الأميركية أن العائدات الجمركية من هذه الإجراءات سترتفع لتصل إلى نحو 167.7 مليار دولار خلال عام 2025، أي ما يعادل 0.55% من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي، في خطوة تعتبر الأكبر منذ أكثر من 30 عاماً. في المقابل، حذّرت تقارير اقتصادية من ارتفاع تكلفة التصنيع المحلي في الولايات المتحدة بنسبة تراوح بين 2% و4.5%، مع ما قد يترتب عن ذلك من آثار تضخمية، وضغوط على سلاسل التوريد العالمية، وتراجع في أرباح الشركات، وتهديد مباشر لملايين الوظائف.

بالنسبة للعالم العربي، تُضاف هذه السياسات إلى مجموعة من التحديات البنيوية التي تعاني منها الاقتصادات العربية، مثل هشاشة التجارة البينية (التي لا تتجاوز 15% من إجمالي المبادلات)، وتفاقم الحواجز غير الجمركية، وضعف التنويع الاقتصادي، وارتفاع تكاليف النقل والخدمات اللوجستية. وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات العربية في الأسواق العالمية، وتزيد من هشاشة الاقتصادات أمام الصدمات الخارجية.

في هذا السياق، نهدف إلى تحليل التأثيرات المحتملة للتعريفات الجمركية الأميركية الجديدة على الاقتصادين العربي والعالمي، من خلال استعراض آثارها المباشرة وغير المباشرة على التجارة الخارجية، وتدفقات الاستثمار، وأسعار السلع، واستقرار الأسواق. كما تسعى إلى تقديم مجموعة من التوصيات العملية لتعزيز قدرة الدول العربية على التكيّف مع هذه التحولات، وتحقيق موقع أكثر توازناً في النظام التجاري الدولي المتغير.

I. التعريفات الجمركية الجديدة وتحديات الاقتصادات العربية والعالمية

في الآونة الأخيرة، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية تحت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب حزمة من التعريفات الجمركية الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ في نيسان (أبريل) 2025، وتستهدف بشكل واسع واردات الولايات المتحدة من أكثر من 57 دولة حول العالم، بما في ذلك دول عربية وشركاء تجاريين رئيسيين مثل الصين، الاتحاد الأوروبي، اليابان، وكندا.

1. أهم ملامح التعريفات الجمركية الأمريكية الحديثة:

- تعرفة أساسية بنسبة 10% تطبق على كافة الواردات إلى الولايات المتحدة من أي دولة، بهدف تعويض ما تعتبره واشنطن ممارسات تجارية غير عادلة من قبل هذه الدول.
- تعريفات متباينة حسب الدولة:
- 34% على السلع الصينية، وبدأ تطبيقها في 9 نيسان (أبريل) 2025، مع تصعيد لاحق رفعها إلى 84% ثم إلى 104% على بعض المنتجات الصينية بسبب التصعيد التجاري بين البلدين في نفس الشهر.
- 20% على واردات الاتحاد الأوروبي، وبدأ تطبيقها في 9 نيسان (أبريل) 2025، كجزء من تعريفات «تحرير التجارة» الأمريكية ضد الاتحاد الأوروبي.
- 24% على الواردات اليابانية، وبدأ تطبيقها في 9 نيسان (أبريل) 2025، ضمن قائمة الرسوم الانتقامية الأمريكية على الدول ذات الفوائض التجارية مع الولايات المتحدة.
- نسب متفاوتة بين 10% و49% على دول أخرى مثل بريطانيا (25%)، سنغافورة (25%)، البرازيل (25%)، كمبوديا (49%)، إندونيسيا (32%)، جنوب أفريقيا (31%)، وسويسرا (32%)، حيث دخلت هذه الرسوم حيز التنفيذ أو تم الإعلان عنها في 9 نيسان (أبريل) 2025.
- رسوم متبادلة فردية أعلى (من 11% إلى 50%) على 86 دولة، تشمل دولاً ذات عجز تجاري كبير مع الولايات المتحدة مثل المكسيك (25%)، كندا (25%)، الهند (27%)، فيتنام (46%)، وكوريا الجنوبية (26%)، وذلك وفق ما أعلن في نيسان (أبريل) 2025.

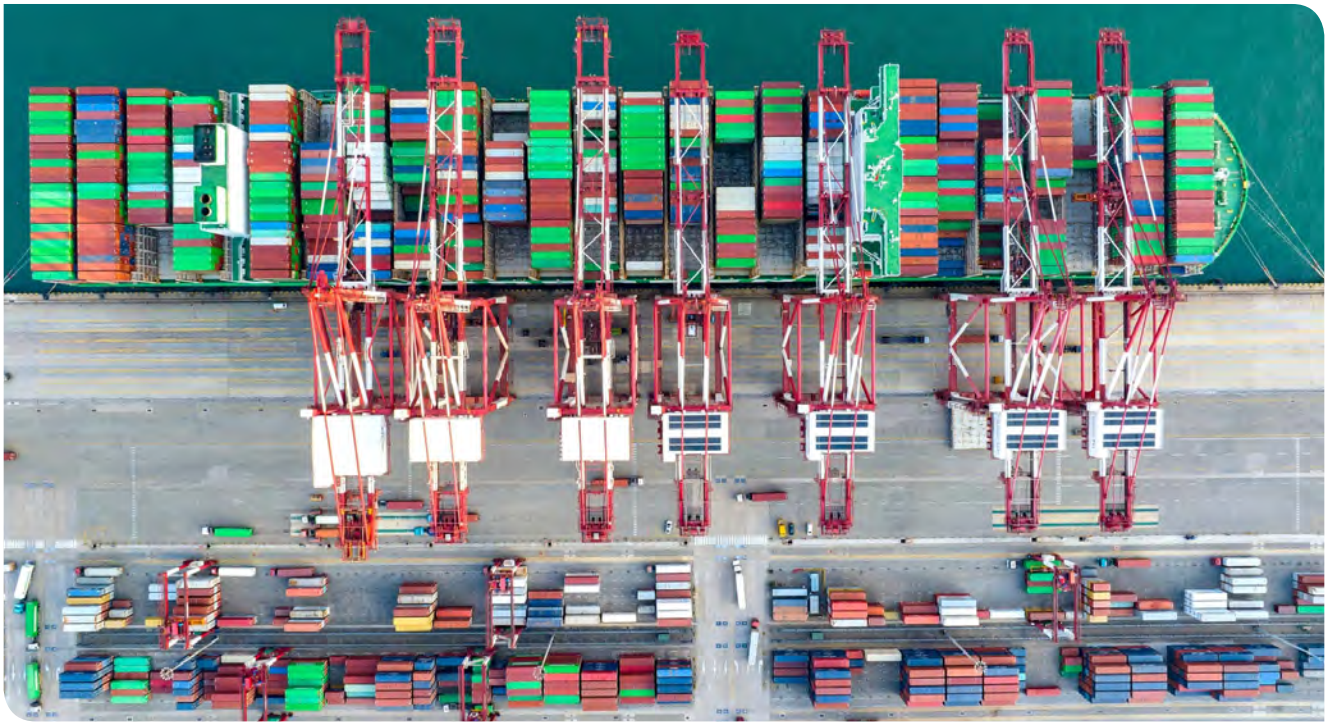

2. التحديات التي فرضتها التعريفات الجمركية الأمريكية الحديثة على الاقتصاد العربي والعالمي

أحدثت السياسات الجمركية التي أقرّتها الإدارة الأميركية في عام 2025 تحولات جذرية في بنية التجارة الدولية، وخلّفت آثاراً مباشرة وغير مباشرة على الاقتصادات الناشئة والنامية، وعلى رأسها الدول العربية. وقد تمثلت هذه التحديات في عدة مستويات:

أولاً: تحديات اقتصادية وتجارية مباشرة

- ارتفاع تكاليف الواردات: فرضت التعريفات الجمركية الأميركية زيادات ملموسة في كلفة السلع المستوردة، بما في ذلك مدخلات الإنتاج والآلات والمواد الخام، التي تعتمد عليها قطاعات صناعية وتجارية عديدة في الدول العربية. هذا الارتفاع في التكاليف انعكس سلباً على هوامش أرباح الشركات، خصوصاً الصغيرة والمتوسطة، وزاد من أسعار المنتجات في الأسواق المحلية.
- تراجع تنافسية الصادرات العربية: أدّت الرسوم الأميركية المرتفعة إلى إضعاف قدرة المنتجات العربية على المنافسة في السوق الأميركية، خصوصاً في قطاعات مثل النسيج، البتروكيماويات، الألمنيوم، والمنتجات الزراعية. ونتيجة لذلك، تراجعت الصادرات إلى الولايات المتحدة، واضطرت الشركات العربية إلى البحث عن أسواق بديلة في بيئة تجارية يطغى عليها عدم اليقين.
- انكماش في حركة التجارة والاستهلاك: أثّر ارتفاع أسعار السلع المستوردة على المستهلك العربي بشكل مباشر، من خلال زيادة الأعباء المعيشية وتراجع القدرة الشرائية، ما قلّل الطلب المحلي وأضعف حركة التجارة الداخلية في عدة بلدان عربية، خاصة المستورِدة الصافية للسلع الاستهلاكية.

ثانياً: تحديات بنيوية وهيكلية

- اعتماد مفرط على الأسواق الخارجية: تُظهر الأزمة ضعف

اعتماد الاقتصادات العربية على أسواقها الإقليمية، إذ أن معظم التجارة العربية موجّهة نحو الشركاء الخارجيين، لا سيما أوروبا وأميركا. هذا الاعتماد يجعل المنطقة عرضة للصدمات الخارجية.

- قصور في التنويع الاقتصادي: لا تزال معظم الاقتصادات العربية تعتمد على صادرات أولية (مثل النفط، الفوسفات، والمواد الخام)، مما يجعلها أقل مرونة في مواجهة التقلبات التجارية العالمية، ويحدّ من قدرتها على امتصاص الصدمات الناتجة عن زيادة الرسوم الجمركية.

- ضعف سلاسل القيمة الإقليمية: غياب شبكات صناعية وتجارية مترابطة داخل العالم العربي يحدّ من قدرته على التكيّف، حيث تغيب سلسلة إمداد متكاملة إقليمية يمكن أن تُعوّض عن السلاسل الدولية المتأثرة بالرسوم.

ثالثاً: الحاجة إلى إعادة هيكلة السياسات التجارية

- تعزيز التكامل الاقتصادي العربي: تُعد الأزمة فرصة للدفع باتجاه تفعيل السوق العربية المشتركة، وتسهيل انسياب السلع بين الدول العربية، من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتوحيد المعايير واللوائح، وتحفيز الاستثمارات البينية.

- استكشاف شراكات تجارية جديدة: في مواجهة القيود الأميركية، يتعيّن على الدول العربية تنويع شراكاتها التجارية باتجاه أسواق بديلة مثل إفريقيا، آسيا الوسطى، وأميركا اللاتينية، مستفيدة من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف.

- تحسين البيئة الاستثمارية: قد تكون الأزمة فرصة لجذب بعض سلاسل الإنتاج العالمية التي تبحث عن أسواق جديدة أقل تأثراً بالتعريفات، لكن ذلك يتطلب إصلاحات عميقة في مناخ الأعمال، وتحسين البنية التحتية، والحوافز الضريبية.

رابعاً: التحديات على المستوى العالمي

- تفاقم التوترات الجيو – اقتصادية: أدت هذه التعريفات إلى إعادة اصطفاف العلاقات التجارية العالمية، ودفعت العديد من الدول إلى تبني إجراءات انتقامية، مما ينذر بتفكك إضافي في النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد منظمة التجارة العالمية.

- تهديد النظام التجاري الدولي: تُثير التعريفات الأميركية تساؤلات حول مستقبل النظام التجاري القائم، واحتمال نشوء تكتلات تجارية جديدة أكثر انغلاقاً، مما يهدد مبدأ المعاملة المثل، ويزيد من الضغوط على الدول النامية.

II. الآثار المحتملة للتعريفات الجمركية الجديدة على أداء الاقتصاد العالمي والعربي

أثارت التعريفات الجمركية الجديدة التي فرضتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في عام 2025 جدلاً واسعاً على الساحة الدولية، ليس فقط بسبب نطاقها الواسع، بل أيضاً بسبب توقيتها في ظل هشاشة الاقتصاد العالمي بعد موجات متعاقبة من الأزمات الجيوسياسية والمناخية. وتمتد تداعيات هذه الإجراءات الحمائية لتطال الاقتصادات النامية، وعلى رأسها الدول العربية التي تعتمد في جزء كبير من نموها الاقتصادي على انفتاح التجارة العالمية، وجاذبية الاستثمار، وتكامل سلاسل القيمة الدولية. ويمكن إبراز أبرز هذه التأثيرات وفق المحاور التالية:

1. تقلص فرص التبادل التجاري والاستثماري

أدى فرض تعريفات جمركية إضافية على مجموعة من السلع والخدمات، خاصة تلك المستوردة من الدول النامية، إلى:

- ارتفاع تكلفة الصادرات العربية، لا سيما في القطاعات التقليدية مثل النسيج، المنتجات الزراعية، والبتروكيماويات، مما قلل من تنافسيتها في الأسواق الأمريكية والأسواق المرتبطة بها.
- تراجع واردات السلع الوسيطة التي تحتاجها الصناعات التحويلية العربية، بسبب ارتفاع أسعارها بفعل الرسوم الجديدة، ما أدى إلى اضطراب في العمليات الإنتاجية المحلية.
- تحجيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، خصوصاً تلك المرتبطة بالتصنيع لأغراض التصدير، إذ باتت الأسواق العربية أقل جاذبية في ظل القيود الجمركية الدولية.

2. اضطراب سلاسل الإمداد العالمية وانعكاسها على الدول العربية

أثرت التعريفات الجديدة على مرونة سلاسل الإمداد العالمية التي كانت تعتمد على تدفق المواد الخام، والأجزاء الصناعية، والسلع النهائية عبر حدود متعددة، ما أدى إلى:

- ارتفاع تكاليف المواد الخام والمكونات الوسيطة المستوردة من أو المصدرة إلى الولايات المتحدة، مما ينعكس سلباً على الكلفة الإنتاجية في الدول العربية.
- تباطؤ حركة التجارة الدولية، ما يخلق تأخيرات في التسليم ويدفع العديد من الشركات إلى إعادة هيكلة شبكات الإمداد الخاصة بها بعيداً عن الأسواق العربية.
- تعطل الصناعات القائمة على التكامل الدولي مثل السيارات، الإلكترونيات، والبتروكيماويات، مما يهدد الوظائف ويُبطئ النمو
- إطالة زمن التسليم وارتفاع تكاليف الشحن، خاصة للدول العربية التي تعتمد على موانئ وسيطة وتجار دوليين.
- إعادة توطين بعض مراحل التصنيع خارج الدول العربية، بفعل التكاليف الجديدة، مما أضر بالدول التي كانت تسوّق نفسها كمحاور لوجستية إقليمية أو كمراكز تجميع وتغليف.
- تفاقم التفاوت بين الدول العربية، حيث تواجه الدول ذات القدرات التصنيعية المحدودة (مثل الأردن أو تونس) صعوبة في تعويض الخسائر، مقارنة بدول تمتلك مرونة مالية وتكنولوجية أكبر (كالسعودية أو الإمارات). فرض التعريفات الجمركية الجديدة يؤدي إلى إرباك سلاسل الإمداد العالمية التي ترتكز على ترابط شديد بين الأسواق. ويشمل ذلك:

3. إضعاف المبادرات الصناعية المشتركة والمشاريع التكميلية

تضررت مبادرات التعاون الاقتصادي العربي – الإقليمي والدولي – بسبب:

- تراجع جدوى الصناعات التكاملية، التي كانت قائمة على تبادل المواد شبه المصنعة بين الدول، نتيجة لارتفاع التكاليف الجمركية وفقدان الحوافز.

- انخفاض الاستثمارات في الصناعات الموجهة للتصدير، لا سيما الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) التي تواجه صعوبة في تحمل تقلبات السياسات التجارية العالمية.

- تعثر المشاريع المشتركة مع شركاء أوروبيين أو آسيويين، نتيجة لإعادة تقييم الجدوى الاقتصادية في ظل بيئة تجارية أقل استقراراً.

4. انخفاض الصادرات العربية وتراجع الميزان التجاري

- تؤدي الرسوم الجديدة إلى تقليص القدرة التنافسية للمنتجات العربية في الأسواق الأمريكية والعالمية.

- يزداد العبء على الميزان التجاري للدول العربية المصدرة، لا سيما تلك المعتمدة على صادرات المواد الأولية (النفط، الفوسفات، المعادن)، مما يؤدي إلى تراجع احتياطيات النقد الأجنبي وزيادة العجز التجاري.

- تظهر مخاطر حقيقية في انخفاض تدفقات العملة الصعبة، خاصة في الدول التي تعتمد على عائدات التصدير لتمويل موازناتها.

5. تباطؤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

- تراجع جاذبية المنطقة العربية كمنصة تصدير نحو الأسواق العالمية، بفعل ارتفاع الحواجز الجمركية وصعوبة التنبؤ بالسياسات التجارية.

- تحول الاستثمارات نحو مناطق أقل تقلباً في السياسات التجارية، خاصة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

- تقل فرص إقامة مشاريع صناعية موجهة للتصدير، مما يضعف من فرص نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل.

6. تقلب الثقة الدولية في البيئة الاقتصادية العربية

تلعب الثقة الدولية دوراً محورياً في استدامة العلاقات الاقتصادية، لكن فرض تعريفات جمركية أمريكية من دون تنسيق أو حوار، ينعكس سلباً على الشركاء العرب بسبب:

- صعوبة التنبؤ باتجاهات السياسات التجارية العالمية، مما يدفع المستثمرين إلى تجنب الدخول في بيئات محفوفة بالمخاطر التجارية.

- غياب استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع التصعيد التجاري العالمي، وهو ما يخلق انطباعاً بأن الاقتصادات العربية عاجزة عن الدفاع عن مصالحها ضمن النظام التجاري العالمي.

- تآكل مصداقية الاتفاقيات التجارية العربية–الدولية، إذ تصبح موضع مراجعة أو تجميد من قبل الشركاء الأجانب.

7. تراجع مشاريع الشراكة الاقتصادية الدولية

- تؤدي الحواجز الجمركية إلى تقويض جدوى سلاسل القيمة المشتركة التي تعتمد على توزيع مراحل الإنتاج عبر الدول.

- تقل المبادرات الموجهة نحو الاندماج الصناعي والتجاري العربي–الأجنبي، خاصة في مجالات الصناعات التحويلية والغذائية والنسيج.

- يزداد الضغط على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) التي تُواجه صعوبات في التكيف مع الكلفة المرتفعة وغياب الحوافز التجارية.

8. التأثير على الاقتصاد العالمي

- تدفع السياسات الجمركية إلى تباطؤ التجارة العالمية، مما يُهدد بإضعاف النمو الاقتصادي العالمي، خاصة في ظل ترابط الاقتصاد العالمي وارتفاع معدلات التضخم.

- تشهد بعض الدول النامية ارتفاعاً في أسعار السلع المستوردة الأساسية (كالقمح، الذرة، الأدوية)، مما يؤدي إلى ضغوط معيشية واجتماعية متزايدة.

- قد تدفع هذه التطورات إلى إعادة تشكيل النظام التجاري العالمي، وتنامي التوجه نحو التكتلات الإقليمية أو اللجوء إلى العملات البديلة في المعاملات الدولية، مثل اليوان الصيني أو اليورو.

III. دور الاقتصادات العربية والمؤسسات الاقتصادية العالمية في مواجهة التعريفات الجمركية: مهام استراتيجية وتوصيات عملية

في ظل التصعيد التجاري العالمي بعد فرض التعريفات الجمركية الأمريكية الجديدة في 2025، تتزايد الحاجة إلى تحرك عربي فاعل لمواجهة هذه التحديات وحماية مصالح الاقتصاديات الوطنية والإقليمية، وتحفيز التكيف مع التحولات المتسارعة في النظام التجاري الدولي. وتتمثل المهام الاستراتيجية والتوصيات العملية في المحاور التالية:

1. أدوار استراتيجية مطلوبة لمواجهة التعريفات الجمركية

- تمثيل المصالح العربية على الصعيد الدولي: على الدول

والمؤسسات الاقتصادية العربية تعزيز قدراتها الدبلوماسية والتفاوضية، عبر تشكيل لجان تمثيلية تتواصل مباشرة مع الجانب الأمريكي والدولي، للمطالبة بتخفيف آثار التعريفات الجمركية، والسعي لعقد اتفاقيات تجارية تفضيلية جديدة، أو الحصول على إعفاءات خاصة للقطاعات الأكثر حساسية.

- تعزيز الشفافية وتوفير المعلومات الدقيقة: ينبغي بناء منصات معلوماتية إقليمية مركزية تقدم تحليلات محدثة حول تطورات السياسات الجمركية الأمريكية وتأثيراتها المباشرة على القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والتدريب اللازم للشركات والمصدرين لتطوير بدائل واستراتيجيات تكيّف فعالة.

- تنويع الأسواق وتقليل الاعتماد على السوق الأمريكية: يجب دعم التحول نحو الأسواق الإقليمية والدولية الواعدة، خاصة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، مع التركيز على تنمية القطاعات التي لا تتأثر بشدة بالتعريفات، وتبني سياسات تصديرية متجددة تستفيد من الاتفاقيات التجارية الحرة.

- تعزيز التكامل الاقتصادي العربي: من خلال تفعيل اتفاقيات مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتحاد الجمارك الخليجي، والعمل على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول العربية، ما يساهم في تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية ويدعم قوة التفاوض الجماعية.

2. توصيات عملية لتعزيز قدرة الاقتصادات العربية على التكيف

- إنشاء قنوات اتصال وحوار دائمة مع الشركاء التجاريين:

إقامة لجان حوار منتظمة بين الهيئات الاقتصادية العربية ونظيراتها الأمريكية والأوروبية، لتبادل المعلومات، والتفاوض حول الإجراءات الجمركية، ومناقشة الآثار الواقعية، ودعم حلول متوازنة تحفظ مصالح جميع الأطراف.

- إطلاق برامج بحثية دورية لرصد الأثر الاقتصادي: تعاون مع مراكز أبحاث عربية ودولية لإعداد تقارير دورية تحدد القطاعات المتضررة والفرص المتاحة، تُرفع إلى الحكومات والجهات الدولية ذات الصلة، لتوجيه السياسات الاقتصادية والتجارية الوطنية.

- تعزيز برامج دعم الصادرات وتنمية القدرات التصديرية: تأسيس مراكز إقليمية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في فهم متطلبات الأسواق الجديدة، واجتياز الإجراءات الجمركية، والحصول على شهادات المنشأ، مع تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية متخصصة في التجارة الدولية والاستفادة من الاتفاقيات التجارية الحرة.

- التركيز على تطوير الصناعات ذات القيمة المضافة العالية: تشجيع الاستثمارات في الصناعات التحويلية والتقنيات الحديثة، ودعم إنشاء مجمعات صناعية متخصصة تسهم في دمج سلاسل القيمة الوطنية، وتقليل الاعتماد على الواردات من الخارج.

- تبني التحول الرقمي في الخدمات التجارية واللوجستية: إنشاء منصات إلكترونية موحدة لخدمات التسجيل، إصدار الشهادات، وتتبع الشحنات، مع توفير تطبيقات ذكية تمكن الشركات من متابعة التغيرات الجمركية بسرعة وفعالية، إلى جانب دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات التجارية واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

- تطوير آليات الدفع الرقمية وتسهيل التجارة الإلكترونية عبر الحدود: اعتماد حلول دفع مالية رقمية آمنة وسريعة، تدعم الشمول المالي وتقلل من التكاليف المرتبطة بالتحويلات المالية الدولية، مستفيدة من نمو قطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة.

الخاتمة

تشكل التعريفات الجمركية الأمريكية الجديدة لعام 2025 تحدياً حقيقياً للاقتصاد العربي والعالمي على حد سواء، إذ تُعيد صياغة موازين التجارة الدولية وتُعقّد آليات التكامل الاقتصادي. تأثرت الاقتصادات العربية بشكل خاص جراء ارتفاع تكاليف الواردات، واضطراب سلاسل الإمداد، وتراجع تنافسية الصادرات، مما يستدعي من الدول اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة للتكيف والتصدّي لهذه التحديات.

إن تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، وتنويع الأسواق والشركاء التجاريين، والارتقاء بمستوى الصناعات ذات القيمة المضافة، بالإضافة إلى تبني التحول الرقمي وتسهيل التجارة عبر الحدود، تعد من الركائز الأساسية التي يمكن من خلالها تقليل آثار السياسات الحمائية العالمية. كما أن الانخراط الفاعل في الحوار الدولي والتفاوض الجماعي يعزز من قدرة الدول العربية على الدفاع عن مصالحها الاقتصادية.

في ضوء ما سبق، يتعين على صناع القرار في الدول العربية أن يعملوا بروح التعاون والتنسيق، مستفيدين من الموارد المتاحة وفرص التحول الاقتصادي، لبناء اقتصادات أكثر مرونة وقدرة على المنافسة في بيئة عالمية تتسم بالتحديات والاضطرابات المستمرة. بذلك، يمكن للاقتصاد العربي ليس فقط أن يتجاوز هذه الأزمة، بل أن يتحول إلى لاعب أكثر تأثيراً واستدامة على الساحة الاقتصادية العالمية.

Vision الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـي مما يحقق التنميـة الاقتصادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

- قيادة حكيمة — Wise Leadership
- التعايش الديني المميز — Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location & Stable Political Environment

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

لقاء الأعمال القطري الألماني: تعزيز التجارة والاستثمارات

بحثت قطر وألمانيا تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارات خلال لقاء الأعمال القطري الألماني الذي انعقد في مقر غرفة تجارة وصناعة قطر في الدوحة.

وأشاد رئيس غرفة قطر، الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، بعلاقة قطر الاقتصادية مع ألمانيا "التي تعتبر شريك ذات قيمة كبيرة لدولة قطر". مشدداً على دور الشركات الألمانية المحوري في دعم مسيرة التطوير الصناعي والتحديث التكنولوجي في قطر.

وأكد على اهتمام وحرص الجانب القطري بتطوير التبادل التجاري وتعزيز الاستثمارات المتبادلة مع ألمانيا في القطاعات كافة. لافتاً إلى أن قطر تعد من أكبر المستثمرين في ألمانيا، إذ تتجاوز استثماراتها 25 مليار يورو، وتشمل قطاعات حيوية مثل صناعة السيارات والاتصالات والضيافة والخدمات المصرفية وغيرها. وقال إنّ حجم التبادل التجاري بين البلدين تجاوز العام الماضي ستة مليارات ريال (نحو 1.6 مليار دولار)، مقابل 7.1 مليارات ريال في العام 2023، وفق بيان لغرفة تجارة قطر.

واعتبر سفير ألمانيا لدى الدوحة، هانز اودو موتسل، أنّ "قطر من أكبر المستثمرين في ألمانيا ما يفتح آفاقاً أكبر للتعاون والشراكات بين مجتمعات الأعمال في كلا البلدين. كما يمتلك جهاز قطر للاستثمار (صندوق الثروة السيادي) استثمارات تتجاوز 14 مليار دولار في شركات ألمانية رائدة، مثل: سيمنز، وبورش، وفولكسفاغن، ودويتشه بنك، يقابلها وجود 342 شركة ألمانية عاملة في قطر".

منتدى الأعمال العُماني العراقي يرسم حدودا جديدة للشراكات الثنائية

دعا رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، الشيخ فيصل الرواس، أصحاب الأعمال في سلطنة عمان والعراق إلى "تعاون أوسع ومشاريع مشتركة تعزز ازدهار البلدين، وتلبي تطلعاتهما في تحقيق النمو".

كلام الرواس جاء خلال لقاء الأعمال العُماني – العراقي، الذي عُقد بمجمع السلطان قابوس الشبابي للثقافة والترفيه بمدينة صلالة جنوب غربي السلطنة، ضمن زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إلى سلطنة عمان.

ونوّه الرواس إلى أنّ "حجم التبادل التجاري بين البلدين شهد خلال الأعوام الماضية نموا ملحوظا، ما يعكس متانة التعاون الاقتصادي المتنامي وعمق الشراكات التجارية القائمة". وأكد أنّ "هذا التعاون يدعم تنوع الأسواق ويوفر فرصا نوعية في قطاعات متعددة تشمل الصناعة والأمن الغذائي والسياحة والطاقة والخدمات اللوجستية". مشددا على أنّ "القطاع الخاص قادر على تحويل هذه الفرص إلى مشاريع استثمارية ملموسة".

أحمد الوكيل: مصر تراهن على الكهرباء والصناعة والتمويل لتعزيز تعاونها مع أفريقيا

أكد رئيس اتحاد الغرف التجارية أحمد الوكيل، أنّ "التعاون الاقتصادي بين مصر والدول الأفريقية، ومع رواندا على وجه الخصوص، سيرتكز خلال المرحلة المقبلة على أربع ركائز رئيسية: نقل الخبرات المصرية في مشاريع الكهرباء والطرق السريعة، إنشاء مناطق صناعية مشتركة، تعزيز التعاون في قطاعي التكنولوجيا والسياحة، وتسهيل وصول القطاع الخاص الأفريقي إلى التمويل التنموي".

وأوضح الوكيل، في كلمة ألقاها أمام منتدى الأعمال المصري–الرواندي، أنّ "حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأفريقي بلغ 9.2 مليارات دولار في 2023، منها 7.4 مليارات دولار صادرات مصرية".

واعتبر أنّ "هذا الرقم يمثل قاعدة يمكن البناء عليها في ظل الفرص المتاحة لزيادة الصادرات ذات القيمة المضافة".

سمير ناس: السوقان البحريني والمصري يوفران فرصًا واعدة لشراكات القطاع الخاص

التقى رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبدالله ناس، سفيرة جمهورية مصر العربية لدى مملكة البحرين ريهام عبدالحميد خليل، حيث أشاد رئيس الغرفة بعمق العلاقات المتميزة التي تربط مملكة البحرين بجمهورية مصر العربية. وأكد أنّ هذه العلاقات المتينة تمثل قاعدة صلبة لبناء مزيد من الشراكات الاقتصادية والاستثمارية بين القطاع الخاص في البلدين.

وشدّد ناس على ضرورة تكثيف الجهود لاستثمار الفرص الواعدة المتاحة في السوقين البحريني والمصري، والعمل على تشجيع أصحاب الأعمال البحرينيين ونظرائهم المصريين على الدخول في شراكات ومشاريع استراتيجية، بما يعود بالنفع على اقتصاد البلدين الشقيقين ويعزز من تنافسيتهما الإقليمية.

من جانبها، أشادت السفيرة المصرية بالدور المحوري الذي تضطلع به غرفة تجارة وصناعة البحرين في مد جسور التعاون التجاري والاقتصادي مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة. مؤكدةً حرص جمهورية مصر العربية على تعزيز التعاون الاقتصادي مع البحرين. مشيرةً إلى أن الإمكانات الكبيرة لدى البلدين تفتح آفاقًا واسعة أمام الشراكات الاستثمارية المستقبلية.

مباحثات بين اتحاد غرف التجارة السورية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي

بحث رئيس اتحاد غرف التجارة السورية علاء عمر العلي، مع مديرة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ في سوريا تانيا لوهمان، سبل وآليات تعزيز التعاون بين الجانبين. كذلك تناولت المباحثات موضوع الحوكمة الرشيدة وواقع التعليم المهني وتطويره في سوريا، ومساهمة ودور الوكالة الألمانية في دعمه من خلال زيادة التأهيل والتدريب، وتنوع الاختصاصات وتنمية المهارات لدى الشباب، وتأهيلهم لدخولهم سوق العمل بكفاءة عالية.

ولفت رئيس الاتحاد خلال اللقاء الذي جرى في مقر اتحاد غرف

التجارة بدمشق، إلى أهم الخطوات التي قام بها اتحاد الغرف، من حيث تنظيم علاقته بالغرف والإشراف عليها، والتعاون بين القطاع العام والخاص، وإعادة هيكلته، بهدف تعزيز دوره في رسم السياسات التي تتلاءم مع المستجدات الاقتصادية، التي تدعم خطط التنمية ومجتمع الأعمال والمشاريع الإنتاجية، إضافة إلى دور الاتحاد في المشاريع الاستثمارية.

توقعات بانتعاش النمو الاقتصادي لكوريا الجنوبية إلى 1.8 في المئة

سجّل اقتصاد كوريا الجنوبية أدنى مستوى نمو لهذا العام. في حين من المتوقع أن ينتعش النمو إلى نطاق نحو 2 في المئة العام 2026 المقبل.

ووصل متوسط توقعات 41 منظمة محلية ودولية لنمو الاقتصاد الكوري الجنوبي لعام2026 إلى 1.8 في المئة، وهو ما سيمثّل، في حال تحققه، انتعاشاً ملحوظاً مقارنة بنمو 0.9 في المئة لهذا العام الذي توقّعه بنك كوريا المركزي.

وتوقَّع بنك كوريا المركزي أن ينمو الاقتصاد المحلي بنسبة 1.1 في المئة على أساس ربع سنوي في الفترة من يوليو (تموز) إلى سبتمبر (أيلول)، مما قد يمثل 1 من أعلى 5 دول من حيث معدل النمو من بين 37 اقتصاداً رئيسياً. ويُرجِع هذا التوقع الإيجابي جزئياً إلى قوة الصادرات، مدفوعةً بزيادة الطلب على أشباه الموصلات، وانتعاش الاستهلاك المحلي.

موجودات البنك المركزي السعودي ترتفع إلى 509 مليارات دولار

أظهرت النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما)، ارتفاع الموجودات بنحو 60.7 مليار ريال (16 مليار دولار) في يوليو (تموز) مقارنة مع الفترة ذاتها في العام السابق، لتصل إلى 1.910 تريليون ريال (509 مليارات دولار). في حين انخفضت موجودات البنك المركزي بقيمة 46.8 مليار ريال (12 مليار دولار) مقارنة بشهر يونيو (حزيران) 2025.

وأظهرت بيانات (ساما) تراجع الأصول الاحتياطية للمملكة إلى 1.665 تريليون ريال (443.7 مليار دولار) في يوليو الماضي، مقابل 1.698 تريليون ريال (452.5 مليار دولار) في الشهر نفسه من العام السابق، مسجلة انخفاضاً نسبته 1.9 في المائة. وارتفع بند (النقد الأجنبي والودائع في الخارج) بنسبة 3.2 في المئة ليصل إلى 602.5 مليار ريال (160.5 مليار دولار) في يوليو، مقارنة بـ584 مليار ريال (155.6 مليار دولار) في العام الماضي.

نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر 4.5 في المئة

كشف وزير المالية المصري أحمد كجوك، عن تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمصر نمواً 4.5 في المئة في السنة المالية 2024–2025، ارتفاعاً من 2.4 في المئة في العام السابق، بدعم من الإصلاحات المرتبطة بتمويل صندوق النقد الدولي، وزيادة في نشاط الصناعات التحويلية.

وانخفض التضخم، الذي قفز لمستوى قياسي عند 38 في المئة في سبتمبر (أيلول) 2023، حيث تراجع تضخم أسعار المستهلكين في المدن المصرية إلى 13.9 في المئة في يوليو (تموز) من 14.9 في المائة في يونيو (حزيران).

وتمتد السنة المالية في مصر من يوليو حتى نهاية يونيو. وتتوقع

مصر في موازنتها المالية الجديدة نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.2 في المئة.

اقتصاد إندونيسيا يسجل أسرع نمو فصلي منذ 2023

أظهر اقتصاد إندونيسيا أداءً أفضل من المتوقع في الربع الثاني من العام الحالي 2025، محققاً أسرع وتيرة نمو منذ عامين، بفضل قوة الاستثمارات وإنفاق الأسر، ما قد يُعزز آمال الحكومة في الحفاظ على زخم النمو، رغم التحديات العالمية.

وأظهرت بيانات مكتب الإحصاء الإندونيسي، نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.12 في المئة على أساس سنوي خلال الفترة من أبريل (نيسان) إلى يونيو (حزيران)، مقارنةً بـ4.87 في المئة في الربع السابق، ومتجاوزاً متوسط التوقعات البالغ 4.80 في المئة.

وقفز نمو الاستثمار إلى 6.99 في المئة، وهو أعلى معدل له منذ

الربع الثاني من 2021، بفضل مشاريع البنية التحتية، وعلى رأسها توسعة شبكة النقل الجماعي السريع في جاكرتا.

اليابان تخفّض تقديراتها لنمو الناتج المحلي في 2025

خفّض مجلس الوزراء الياباني توقعاته لمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2025 من حوالي 1.2 في المئة المسجلة في يناير (كانون الثاني)، وذلك بعد الأخذ في الاعتبار تأثير سياسات الرسوم الجمركية الأميركية.

وكشفت الحكومة اليابانية عن أنّ فائض ميزانيتها الأولية في السنة المالية 2026 التي تبدأ في أبريل (نيسان) من العام المقبل سيتجاوز توقعاتها في يناير، والبالغة حوالي 2.2 تريليون ين (14.94 مليار دولار)، بفضل زيادة الإيرادات الضريبية.

وتتوقع الحكومة عجزاً للسنة المالية الحالية التي تنتهي في مارس (آذار) 2026، وإن كان أقل من 4.5 تريليون ين المسجلة في

يناير.

169 مليار دولار نمو الإنفاق الإقليمي على التكنولوجيا في 2026

كشفت أحدث توقعات شركة "جارتنر" عن أنّ إنفاق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على تكنولوجيا المعلومات سيبلغ 169 مليار دولار في 2026، محققاً نمواً بنسبة 8.9 في المئة، مقارنة مع عام 2025 الجاري، الذي يُتوقع أن يصل فيه الإنفاق إلى 155.2 مليار دولار.

وسيرتفع الإنفاق في هذا القطاع من 9.5 مليار دولار في 2025 إلى 13 مليار دولار في 2026، بمعدل نمو 37.3 في المئة، مقارنة بـ 69.3 في المئة في العام السابق.

وتوقعت "جارتنر" أن يرتفع نمو الإنفاق على خدمات تكنولوجيا

المعلومات من 34.1 مليار دولار في 2025 إلى 36.9 مليار دولار في 2026، بزيادة قدرها 8.3 في المئة.

انخفاض صادرات الصين للولايات المتحدة 11.8 في المئة

انخفضت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة بنسبة 11.8 في المئة على أساس شهري في أغسطس/آب، على خلفية التوترات المستمرة بين بكين وواشنطن رغم الهدنة المعلنة في إطار الحرب التجارية.

ووفقا للإدارة العامة للجمارك الصينية صدّرت الصين بضائع بقيمة 31.6 مليار دولار أميركي إلى الولايات المتحدة، بانخفاض عن 35.8 مليارا في يوليو/ تموز. في حين بلغت قيمة الشحنات الإجمالية 38.2 مليار دولار في يونيو/حزيران.

وأظهرت بيانات الجمارك الصينية، تباطؤ نمو الصادرات الصينية

بأكثر من المتوقع في أغسطس/آب، إذ سجلت نموا 4.4 في المئة على أساس سنوي، فيما ارتفعت الواردات 1.3 في المئة.

أسعار الغذاء العالمية تبلغ ذروتها في عامين

استقرت أسعار الغذاء العالمية في شهر أغسطس، قرب أعلى مستوى لها منذ أكثر من عامين، إذ عوّض ارتفاع أسعار اللحوم والسكر والزيوت النباتية انخفاض أسعار الحبوب ومنتجات الألبان، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو).

وبلغ مؤشر (فاو) لأسعار الغذاء، الذي يقيس التغيّرات في أسعار سلّة من السلع الغذائية الأساسية المتداولة دوليا، 130.1 نقطة في الشهر الماضي، مقارنةً مع 130 نقطة مُعدلة في يوليو. وكان هذا أعلى مستوى له منذ فبراير 2023، ولكنه لا يزال أقل بنسبة 18.8 في المئة عن ذروته المسجلة في مارس 2022 عقب اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا.

احتياطي النقد الأجنبي في الصين يسجّل 3.32 تريليون دولار

ارتفع احتياطي النقد الأجنبي في الصين ليسجل 3.32 تريليون دولار بنهاية شهر أغسطس الماضي، أي بزيادة قدرها 29.9 مليار دولار، أو 0.91 في المئة مقارنة بنهاية يوليو الماضي.

وأرجعت الهيئة الوطنية للنقد الأجنبي في الصين، زيادة احتياطي النقد الأجنبي إلى التأثير المشترك لصرف العملات والتغيرات في أسعار الأصول. وبحسب الهيئة يواصل الاقتصاد الصيني الحفاظ على نمو مطرد مع مرونة وحيوية قويتين، ما يوفر دعمًا قويًا للاستقرار العام لاحتياطات النقد الأجنبي.

وانخفض مؤشر الدولار الأميركي في أغسطس الماضي حيث أثرت التوقعات بشأن السياسات النقدية للاقتصادات الرئيسية وبيانات الاقتصاد الكلي على السوق، بينما ارتفعت أسعار الأصول المالية العالمية بشكل عام.

أصول بنوك الإمارات تلامس 5 تريليونات درهم

كشف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في تقرير صادر عنه حمل عنوان: "التطورات النقدية والمصرفية لشهر يونيو 2025"، عن ارتفاع إجمالي الأصول المصرفية بنسبة 1.9 في المئة، من 4.878 تريليون درهم في نهاية مايو/ أيار 2025 إلى4.973 تريليون درهم بنهاية يونيو 2025.

وارتفعت خلال النصف الأول بنسبة 9.07 في المئة أو ما يعادل 413 مليار درهم، مقارنة بـ4.560 تريليون درهم بنهاية ديسمبر 2024.

وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 0.9 في المئة، حيث زادت من 3.018 تريليون درهم في نهاية مايو 2025 إلى 3.045 تريليون درهم في نهاية يونيو 2025. ويُعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة ودائع المقيمين بنسبة 1.7 في المئة لتصل إلى2.78 تريليون درهم، متجاوزة بذلك الانخفاض في ودائع غير المقيمين التي تراجعت بنسبة 7.2 في المئة لتصل إلى 257.2 مليار درهم.

إلى ذلك، تواصل دولة الإمارات ترسيخ مكانتها على خريطة التحول الرقمي العالمي، مستفيدة من رؤية استشرافية وسياسات طموحة جعلت من الابتكار الرقمي ركيزة أساسية للتنمية المستدامة والتنافسية الاقتصادية.

وبحسب تقرير الأمم المتحدة لمسح الحكومة الإلكترونية 2024، حصدت دولة الإمارات المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر البنية

التحتية للاتصالات، محققة العلامة الكاملة بنسبة 100 في المئة، ما يعكس مستوى انتشار الشبكات الرقمية وكفاءتها العالية، ويترجم مدى نضج البنية الرقمية في الدولة. وسجلت حكومة الإمارات خلال عام 2024 إنجازاً لافتاً على صعيد الخدمات الرقمية، حيث تم تنفيذ 173.7 مليون معاملة حكومية رقمية، في حين تجاوز عدد المستفيدين حاجز 57 مليون متعامل من 1419 خدمة حكومية رقمية، بنسبة رضا بلغت 91 في المئة.

ملتقى الأعمال السعودي الإستوني يبحث تعزيز الشراكات التجارية والاستثمارية

نظَّم اتحاد الغرف السعودية، ملتقى الأعمال السعودي الإستوني، بحضور وزير خارجية جمهورية إستونيا مارجوس تساكنا، ورئيس اتحاد الغرف السعودية حسن بن معجب الحويزي، وسفيرة إستونيا لدى المملكة ماريا بيلوفاس، وبمشاركة أكثر من (80) مستثمراً؛ حيث جرى البحث في سبل تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين.

ونوَّه وزير الخارجية الإستوني بالتحولات الإيجابية التي تشهدها بلاده في الجوانب الاقتصادية وبيئة الأعمال التجارية والمحفزات التي تقدمها للمستثمرين. داعياً أصحاب الأعمال السعوديين لزيارة إستونيا والاطّلاع على الفرص الاستثمارية في العديد من القطاعات.

من جهته أكَّد رئيس اتحاد الغرف السعودية حسن بن معجب الحويزي، حرص المملكة على توطيد علاقاتها مع إستونيا التي تعد منفذاً لتنشيط التجارة الدولية مع دول البلطيق وشرق أوروبا، ومن الدول الرائدة في مجال التحول الرقمي والخدمات الحكومية الإلكترونية.

النفط يستحوذ على معظم إيرادات ليبيا والمرتبات في صدارة الإنفاق

أظهرت البيانات المالية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي تسجيل فائض مالي قدره 12.8 مليار دينار خلال الفترة من 1 يناير حتى 31 أغسطس 2025. وتجاوزت الإيرادات العامة حاجز 84.3 مليار دينار، خلال أول 8 أشهر من العام الحالي، مقابل إنفاق قدره 71.5 مليار دينار.

وبلغت إيرادات القطاع النفطي 70.5 مليار دينار، تلتها إيرادات الإتاوات النفطية بقيمة 12.1 مليار دينار، ثم الضرائب بمقدار مليار دينار، والجمارك 135 مليون دينار. في المقابل، توزّع الإنفاق العام على خمسة أبواب رئيسية، تصدّرها باب المرتبات

بقيمة 42.9 مليار دينار والتي شكلت حوالي 60% من الإنفاق، وباب الدعم الذي سجل 24.3 مليار دينار بنسبة 34% من الإنفاق، ويشمل دعم المحروقات وعلاوة الزوجة والأبناء، إضافة إلى مرتبات بعض الجهات العامة.

"فيتش": تراجع أداء بنوك تركيا في الربع الأول

كشفت وكالة "فيتش" للتصنيفات الائتمانية الدولية عن تراجع أداء البنوك التركية في الربع الأول من عام 2025 بسبب تضييق الهوامش، وزيادة القروض المتعثرة، وارتفاع مخصصات الائتمان.

ووفق تقرير "فيتش" حول الاقتصاد التركي والذي تضمن ملاحظات على أداء البنوك في الربع الأول من العام، فإن ارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ النمو الاقتصادي أديا بشكل عام إلى زيادة في القروض المتعثرة؛ ما رفع متوسط معدل القروض غير العاملة لدى البنوك.

وبينت الوكالة أن متوسط معدّل القروض غير العاملة لدى البنوك التي شملها التقييم قد ارتفع مع زيادة القروض المتعثرة في ظل بيئة

تتميز بأسعار فائدة عالية لليرة التركية وتباطؤ النمو الاقتصادي.

"فيتش" ترفع توقعاتها لنمو الاقتصاد الهندي إلى 6.9 في المئة

رفعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني توقعاتها لنمو الاقتصاد الهندي للسنة المالية الحالية إلى 6.9 في المئة من 6.5 في المئة سابقاً. ونوهت الوكالة إلى زخم أقوى من المتوقع في الربع الأخير من يونيو (حزيران)، مدفوعاً بنشاط قوي في قطاع الخدمات ومرونة الاستهلاك.

ونما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للهند بنسبة 7.8 في المئة على أساس سنوي في الربع الأول من أبريل إلى يونيو. متسارعاً من 7.4 في المئة في الأشهر الثلاثة السابقة، متجاوزاً توقعات فيتش البالغة 6.7 في المئة.

وبحسب "فيتش" سيظل الطلب المحلي المحرك الرئيسي للنمو،

مدعوماً بديناميكيات قوية للدخل الحقيقي وظروف مالية أكثر مرونة.

المغرب يستقبل 13.5 مليون سائح خلال 8 أشهر

استقبل المغرب 13.5 مليون سائح خلال أول 8 أشهر من العام الحالي، بزيادة قدرها 15 في المئة مقارنة بعام 2024.

ووفقا لوزارة السياحة والصناعة التقليدية المغربية، شهد صيف 2025 أداءً استثنائيًا، حيث استقبل المغرب 4.6 مليون سائح خلال شهري يوليو وأغسطس، ما يمثل زيادة بنسبة 6 في المئة مقارنة بعام 2024. وبيّنت الوزارة، أنّ موسم صيف 2025 تميّز بعودة قوية للمغاربة المقيمين في الخارج، الذين بلغ عددهم 3 ملايين، بزيادة قدرها 13 في المئة مقارنة بذات الفترة من العام الماضي.

وسجلت إيرادات قطاع السياحة في المغرب زيادة بنسبة 13 في

المئة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي لتصل إلى 67 مليار درهم.

نمو اقتصاد البحرين 2.7% في الربع الأول 2025

كشفت وزارة المالية البحرينية في تقريرها الفصلي حول أداء الاقتصاد، عن نمو اقتصاد البحرين بنسبة 2.7 في المئة على أساس سنوي في الربع الأول 2025، وذلك استنادا إلى بيانات أولية صادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.

ووفق التقرير فقد نما الاقتصاد نتيجة زيادات على أساس سنوي في الأنشطة النفطية بلغت 5.3 في المئة وفي الأنشطة غير النفطية بواقع 2.2 في المئة.

وبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 3.0 في المئة، مدعوماً بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 2.8 في المئة، والأنشطة النفطية بنسبة 4.6

في المئة على أساس سنوي.

انخفاض نمو مبيعات السيارات الكهربائية عالمياً إلى 21 في المئة

كشفت شركة "رو موشن" الألمانية العالمية لأبحاث السوق، عن نمو مبيعات السيارات الكهربائية على مستوى العالم بنسبة 21 في المئة على أساس سنوي في يوليو، وهو أبطأ معدل منذ يناير الماضي، وذلك نزولا من 25 في المئة في يونيو، في ظل تراجع الزخم في مبيعات السيارات الهجينة في الصين.

وبيّنت بيانات "رو موشن" أن المبيعات العالمية للسيارات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات والسيارات الهجينة القابلة للشحن ارتفعت إلى 1.6 مليون وحدة في يوليو.

وتصنّف الصين على أنها أكبر سوق للسيارات في العالم وتستحوذ على أكثر من نصف مبيعات السيارات الكهربائية العالمية، التي

تشمل في بيانات شركة "رو موشن" السيارات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات ونظيراتها الهجينة القابلة للشحن.

نمو الاقتصاد البريطاني بنسبة 0.3 في المئة

حقق الاقتصاد البريطاني نموا بنسبة 0.3 في المئة في الربع الثاني من عام 2025، بعد نمو ربع سنوي بنسبة 0.7 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام.

وتوقع بنك إنجلترا المركزي، نموًا بنسبة 0.1 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة من أبريل إلى يونيو.

وشهد سوق الإسكان البريطاني تقلبات هذا العام. وقد أدى انتهاء الإعفاء الضريبي على مشتريات بعض المنازل في أبريل إلى ارتفاع الطلب قبل الموعد النهائي وتراجعه بعده، تلاه استقرار في الطلب بعد شهرين.

وتخيّم حالة من عدم اليقين بشأن التوقعات حول الخطوات القادمة لـ"بنك إنجلترا" بشأن أسعار الفائدة.

توقعات بعودة الاقتصاد الروسي للنمو خلال الربع الثاني

توقعت وكالة "بلومبرغ" عودة الاقتصاد الروسي إلى النمو خلال الربع الثاني من العام الحالي متجنباً الركود، رغم ضغوط أسعار الفائدة المرتفعة.

ووفقاً لـ "بلومبرغ"، نما الناتج المحلي الإجمالي لروسيا خلال الربع الثاني بنسبة1.5 في المئة سنوياً، وهو ما يعني أنه تجنب تسجيل انكماش للربع الثاني على التوالي، وبالتالي الدخول فيما يعرف بالركود التقني. ويشير هذا الانتعاش إلى حدوث هبوط هادئ للاقتصاد على الرغم من ازدياد قلق الشركات إزاء التكلفة الباهظة للاقتراض، وتراجع الطلب في ظل السياسة النقدية المتشددة لبنك روسيا المركزي.

ويأتي معظم الزخم الاقتصادي حالياً يأتي مدفوعاً بالإنفاق الحكومي، لا سيما في قطاع الإنفاق العسكري، بينما يستمر تباطؤ بقية قطاعات الاقتصاد.

التضخم في اسبانيا يصل إلى أعلى مستوياته

كشف مكتب الإحصاء الوطني الإسباني، عن ارتفاع التضخم في أسعار المستهلكين ليصل إلى أعلى مستوى له منذ خمسة أشهر في يوليو، بسبب تكاليف الكهرباء والنقل.

وسجل مؤشر أسعار المستهلك زيادة سنوية بنسبة 7.2 في المئة بعد زيادة بنسبة 3.2 في المئة في يونيو. وكان هذا أعلى معدل منذ مارس يتوافق مع تقديرات أولية. وارتفع التضخم الرئيسي الذي يستثني أسعار الأغذية غير المصنعة والطاقة إلى 3.2 في المئة من 2.2 في المئة. وعلى أساس شهري، تراجع مؤشر سعر المستهلك بنسبة 1.0 في المئة كما كان متوقعًا، لكن عكس زيادة 7.0 في المئة في يونيو.

وفي الاتحاد الأوروبي ارتفع معدل التضخم الموحّد ليصل إلى 7.2 في المئة من 3.2 في المئة قبل شهر. وجاء هذا الرقم متوافقًا مع التقدير الذي صدر في 30 يوليو.

الدول العربية تستحوذ على 53.5 في المئة من إنتاج "أوبك+"

ارتفع نصيب الدول العربية من إجمالي إنتاج النفط ضمن تحالف مجموعة دول أوبك والمنتجين من خارجها فيما يعرف بـ "أوبك+" إلى 53.55 في المئة في أغسطس الماضي، مقارنة بنحو 52.97 في المئة في يوليو 2025، ليصل إجمالي إنتاج المجموعة العربية إلى22.706 مليون برميل يومياً، مقابل 22.188 مليون برميل يومياً في يوليو الماضي.

وبلغ إجمالي إنتاج الدول العربية في "أوبك" نحو 21.71 مليون برميل يومياً في أغسطس الماضي، تمثل نحو 77.68 في المئة من إجمالي إنتاج منظمة أوبك. وتضم قائمة الدول العربية في "أوبك"

كلا من السعودية والعراق والإمارات والكويت وليبيا والجزائر، بينما يضم تحالف "أوبك +" كل من سلطنة عمان والبحرين والسودان.

إيرادات السياحة في الأردن تسجل 5.3 مليار دولار

ارتفع الدخل السياحي في الأردن خلال شهر أغسطس الماضي بنسبة 2.6 في المئة ليبلغ 932.2 مليون دولار، مقارنة مع انخفاض نسبته 0.3 في المئة خلال ذات الشهر من العام الماضي.

ووفقا لبيانات صادرة عن البنك المركزي الأردني، سجل الدخل السياحي ارتفاعًا بنسبة 7.5 في المئة ليبلغ 5.33 مليار دولار، مقارنة بانخفاض نسبته 3.7 في المئة خلال الفترة المماثلة من العام السابق، ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد السياح بنسبة 14.9 في المئة.

وارتفع الدخل السياحي من الجنسيات الآسيوية بنسبة 38.4 في المئة، والأوروبية بنحو 30.2 في المئة، والأميركية بنسبة 18.6 في المئة، والعربية بنحو 5.5 في المئة، والجنسيات الأخرى بنسبة

34 في المئة، مقابل انخفاض الدخل السياحي من الأردنيين المغتربين بنسبة 1.3 في المئة.

العالم بحاجة للإنفاق 540 مليار دولار سنوياً على النفط والغاز

كشفت وكالة الطاقة الدولية عن أن العالم بحاجة إلى إنفاق حوالي540 مليار دولار سنويا على النفط والغاز للحفاظ على الإنتاج الحالي بحلول عام 2050، مع تزايد وتيرة الانخفاض في الحقول الحالية.

وأوضح المدير التنفيذي للوكالة، فاتح بيرول، أنّ "معدلات الانخفاض السريعة، والتي تُعزى جزئياً إلى زيادة الاعتماد العالمي على النفط الصخري الأمريكي، تعني أن صناعة النفط والغاز العالمية "ستضطر إلى العمل بسرعة أكبر بكثير لمجرد الصمود".

وتظهر التوقعات أن الشركات ستحتاج إلى استغلال الاحتياطات التي لم تُكتشف بعد، ما لم يتحول الطلب بعيدًا عن الوقود الأحفوري، للحفاظ على الإنتاج عند مستواه الحالي خلال 25 عاماً. كما تُمثل هذه التوقعات تحولًا كبيرًا في نهج وكالة الطاقة الدولية، التي دعت

في السنوات الأخيرة كبار المنتجين إلى إنفاق المزيد على الطاقة النظيفة.

انخفاض الدين الخارجي في الجزائر إلى 2.87 مليار دولار

أظهرت البيانات الصادرة عن بنك الجزائر المركزي استمرار تراجع الدين الخارجي، في مؤشر يعكس السياسة المالية الحذرة التي تنتهجها السلطات الجزائرية خلال السنوات الأخيرة. وبلغ إجمالي الدين الخارجي للجزائر 2.87 مليار دولار مع نهاية 2024، مقارنة بما يقارب 3.832 مليارات دولار في نهاية 2019.

وانخفض الدين طويل الأجل بشكل ملحوظ من 1.568 مليار دولار عام 2019 إلى1.114 مليار دولار سنة 2024. في حين بلغ الدين قصير الأجل 1.756 مليار دولار مقابل 2.264 مليار دولار في 2019. وبذلك، انخفض حجم الدين الخارجي الإجمالي

بنحو مليار دولار خلال هذه الفترة، رغم أن بيانات 2024 لا تزال مؤقتة وتنتظر التثبيت النهائي.

الدين العام الإيطالي يسجل مستوى قياسياً

ارتفع الدين العام في إيطاليا بمقدار 18 مليار يورو خلال شهر يونيو الماضي مقارنة بشهر مايو الماضي، ليبلغ مستوى قياسيًا قدره 3.07 تريليون يورو.

وعزا بنك إيطاليا هذا الارتفاع إلى متطلبات التمويل الحكومي التي بلغت 16.4 مليار يورو، بالإضافة إلى زيادة في أرصدة الخزانة بنحو 0.8 مليار يورو، لتصل إلى إجمالي 47 مليار يورو. وبيّن بنك ايطاليا أنّ عوامل أخرى ساهمت في هذا الارتفاع، بينها فروق أسعار الإصدار والاسترداد، وإعادة تقييم الأوراق المالية المرتبطة

بالتضخم، وتقلبات أسعار الصرف، والتي أضافت مجتمعة نحو 0.8 مليار يورو إلى الدين العام.

الدين العام في سلطنة عُمان بحدود 36 مليار دولار

بلغ حجم الدَّيْن العام في سلطنة عمان بنهاية الربع الثاني 2025، نحو 14.1 مليار ريال عُماني (36.62 مليار دولار)، مقارنة بنحو 14.4 مليار ريال عُماني (37.40 مليار دولار) بنهاية الفترة ذاتها من عام 2024.

وسددت وزارة المالية العمانية حتى نهاية الربع الثاني 2025، أكثر من 749 مليون ريال عُماني (1.95 مليار دولار) مستحقات مدفوعة للقطاع الخاص المتسلمة عبر النظام المالي مكتملة الدورة المستندية، في إطار التزامها بسداد مستحقات القطاع الخاص مكتملة الدورة المستندية خلال 5 أيام عمل في المتوسط.

وانخفضت الإيرادات العامة بنحو 6 في المئة، مسجلة نحو 5 مليارات و839 مليون ريال عُماني (15.17 مليار دولار)، مقارنة بتسجيل 6 مليارات و197 مليون ريال عُماني (16.10 مليار دولار) في الفترة ذاتها من عام 2024، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الإيرادات النفطية.

"ستاندرد آند بورز" تحسّن تصنيف لبنان محلياً وتُبقيه "متعثراً" خارجياً

رفعت وكالة «ستاندرد آند بورز» العالمية التصنيف الائتماني طويل الأجل للعملة المحلية للبنان إلى "سي سي سي" من "سي سي"، مع الحفاظ على نظرة مستقبلية «مستقرة». في حين ثبتت تصنيف العملة الأجنبية للبنان عند مستوى "التخلف الانتقائي عن السداد" (Selective Default).

ويعكس هذا الرفع قدرة الحكومة المُحسّنة على خدمة ديونها التجارية بالعملة المحلية، مدعومةً بفوائض مالية على مدى العامين الماضيين، والتقدم المُحرز في الإصلاحات اللازمة للوصول إلى برنامج جديد لصندوق النقد الدولي. ويصف مصطلح "التخلف الانتقائي عن السداد" الحالة التي يتخلف فيها كيان (دولة، أو شركة، أو مؤسسة) عن سداد نوع معين من التزاماته المالية، بينما يواصل الوفاء بالتزامات أخرى.

من ناحية ثانية، أقرّ مجلس الوزراء اللبناني برئاسة الرئيس نواف سلام، مشروع موازنة العام 2026. وفرضت الحكومة اللبنانية ضمن الموازنة رسماً وضريبة بنسبة 3 في المئة على العقود والإستيراد وغيرها.. ويستهلك بند الرواتب والأجور من مشروع الموازنة المقدّر بنحو 5.650 مليار دولار، نحو 2.825 مليار دولار لتغطية رواتب تقدر بـ 250 مليون دولار شهرياً، لنحو 300 ألف من موظفي الإدارة العامة، والعسكريين في الخدمة الفعلية والمتقاعدين من القطاعات كافة.

وخصصت الموازنة نحو 50 مليون دولار لبرنامج "أمان" دعماً لذوي الدخل المحدود، إضافة إلى اعتمادات كبيرة للصحة والتعليم والجامعة اللبنانية، فيما حُددت نسبة 11 في المئة من الموازنة للاستثمار.

"أونكتاد": النقل البحري نحو مزيد من ارتفاع التكلفة

حذّر تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، من أنّ حركة النقل البحري العالمية ستواجه حالة متزايدة من عدم اليقين، والتقلب، وارتفاع التكاليف، في وقت يشهد نمو التجارة البحرية تباطؤاً في الأداء.

وتوقع التقرير تباطؤ نمو التجارة البحرية في 2025، مع زيادة حجم الشحنات 0.5 في المئة فقط، ويعود ذلك إلى التوترات الجيوسياسية، وتغيّر سياسات التجارة، والعوامل المناخية، والتطورات التنظيمية التي تؤدي إلى إعادة رسم مسارات الشحن، ما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف.

وأظهر التقرير أن الأحداث مثل إعادة توجيه السفن عبر البحر

الأحمر في 2024 والتوترات الجيوسياسية في منتصف 2025 التي تهدد شحن البضائع عبر مضيق هرمز، ساهمت في ارتفاع تكاليف النقل البحري.

معدّل البطالة في تايوان يسجل مستويات عالية

سجل معدل البطالة في تايوان ارتفاعًا في شهر أغسطس الماضي، ليصل إلى أعلى مستوى له خلال أربعة أشهر.

ووفقًا للمديرية العامة للميزانية والحسابات والإحصاء، بلغ معدل البطالة 3.35 في المئة خلال الشهر الماضي، مقابل 3.33 في المئة في الشهر السابق عليه، و3.38 في المئة خلال أغسطس من العام الماضي.

وارتفع عدد العاطلين عن العمل في تايوان إلى 403 آلاف شخص في أغسطس، مقابل 400 ألف في الشهر السابق. وأظهرت البيانات ارتفاع إجمالي عدد العاملين في تايوان بنحو 3 آلاف

شخص مقارنة بالشهر السابق، ليصل إلى 11.641 مليون عامل، بينما ارتفع بنحو 28 ألف شخص مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

نمو الاقتصاد العالمي 3.2% في 2025

كشفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD"، عن أنّ النمو العالمي صامد بشكل يفوق المتوقع. ولكن التأثير الكامل لصدمة الرسوم الجمركية على الواردات الأميركية لم يحدث بعد في ظل ما يوفره الاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي من دعم للنشاط الاقتصادي الأميركي حاليًا وتخفيف الدعم المالي من حدة التباطؤ الاقتصادي في الصين.

وبحسب المنظمة من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي بشكل طفيف إلى 3.2 في المئة عام 2025، مقارنة مع 3.3 في المئة العام الماضي، وبدلًا من 2.9 في المئة التي توقعتها المنظمة في يونيو/حزيران.

وأبقت المنظمة التي تتخذ من باريس مقرًا على توقعاتها لعام 2026 عند 2.9 في المئة، إذ بدأ تأثير المخزونات بالتلاشي، حيث من المتوقع أن تؤثر الرسوم المرتفعة سلبًا على الاستثمار ونمو التجارة.

البيروقراطية كلّفت الاقتصاد الألماني 79 مليار دولار في 2024

قدّرت دراسة حديثة أجراها الاتحاد الألماني لشركات الأدوية البحثية تكلفة البيروقراطية على الاقتصاد الألماني، بنحو 67 مليار يورو (79.14 مليار دولار) خلال عام 2024، وهو ما يعادل نحو 1.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

ووفق الاتحاد فإنّ الأعباء الإدارية تقلل من الإنتاجية، وتحجب موارد عن مجالات حيوية، مثل البحث والتطوير أو الإنتاج. أما اللوائح الخاصة بكل صناعة فتمثل تكلفتها نحو 16 مليار يورو؛ حيث يتحمل قطاع الخدمات المالية العبء الأكبر، بسبب القواعد الصارمة لحماية المستهلك.

ويأتي قطاع التصنيع في المرتبة الثانية بتكاليف سنوية تبلغ 2.5 مليار يورو، أي ما يعادل نحو 1400 يورو لكل موظف.

"المركزي السويدي" يخفّض الفائدة ويرفع توقعات النمو

خفّض البنك المركزي السويدي، سعر الفائدة الرئيسي إلى1.75 في المئة من 2 في المئة، متوقعا أن تبقى أسعار الفائدة عند هذا المستوى لفترة محددة، شريطة عدم تغير توقعات التضخم والنمو الاقتصادي.

وبيّن البنك أن استقرار توقعات التضخم والنشاط الاقتصادي، يعني أن سعر الفائدة الرئيسي سيبقى عند هذا المستوى لبعض الوقت.

وتتجه التوقعات الاقتصادية نحو التحسن؛ إذ توقعت الحكومة في ميزانيتها نموا يصل إلى 3.1 في المئة في 2026، مدفوعة بأكبر

مشروع قانون إنفاق منذ جائحة "كوفيد19-"، في وقت يقترب فيه موعد الانتخابات بعد عام واحد فقط.

نمو أصول البنوك التجارية في منطقة الخليج العربي

نمو إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في دول الخليج العربي بنهاية العام الماضي، بنسبة 10 في المئة على أساس سنوي ليبلغ نحو 3.5 تريليون دولار.

ووفق البيانات الصادرة عن المركز الإحصائي الخليجي، فقد بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية الخليجية نحو 2.1 تريليون دولار، أي بزيادة نسبتها 9.6 في المئة مقارنة مع حجمها بنهاية العام 2023.

كما بلغ إجمالي رصيد القروض المقدمة منها للفترة ذاتها نحو 2.1 تريليون دولار العام الماضي، بارتفاع نسبته 9.9 في المئة بمقارنة سنوية. وبلغت نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من إجمالي القروض على مستوى دول الخليج الست نحو 80.7 في المئة.

وانخفضت نسب القروض المتعثرة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2024، وإن تفاوتت بين دولة وأخرى.

"المركزي" التونسي يتوقع نمو الاقتصاد بنسبة 3.2% خلال 2025

توقع البنك المركزي التونسي نمو الاقتصاد بنسبة 3.2 في المئة خلال عام 2025، مدفوعًا بأداء جيد لقطاع السياحة والزراعة وتحسن مرتقب في إنتاج الفوسفات.

وأظهرت تقديرات البنك، نموّا متوقعا للنشاط الصناعي بنسبة 3.3 في المئة، بعد أشهر من إعلان الحكومة عن استثمارات جديدة في قطاع الفوسفات بقيمة 164 مليون يورو.

وتهدف تونس إلى رفع إنتاجها السنوي من مادة الفوسفات الحيوية إلى 8.5 مليون طن سنويًا، وإلى 14 مليون طن بحلول عام

2030، في خطة لاستعادة مكانتها كأبرز المصدرين في العالم لهذه المادة بعد سنوات من الاضطرابات المتواترة في الحوض المنجمي وتعثر الإنتاج.

موازنة الكويت تسجّل عجزا 1.05 مليار دينار للسنة المالية 2024 - 2025

أظهر الحساب الختامي للإدارة المالية للكويت، عن السنة المالية 2025/2024، ارتفاع إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم بنحو 10 في المئة، حيث وصلت 606.48 مليون دينار، مقابل 550.91 مليون في السنة المالية السابقة لها، إلى جانب تحقيق إيرادات بـ1.975 مليار دينار من السلع والخدمات.

وبلغت الإيرادات العامة 22.057 مليار دينار، مقابل مصاريف بـ 23.112 مليار، وبذلك يبلغ العجز الفعلي 1.055 مليار، تمت تغطيته من الاحتياطي العام.

وانخفضت الإيرادات النفطية 10.08 في المئة وتمثّل 2.17 مليار، لتصل 19.357 مليار، مقابل 21.527 مليار في السنة المالية السابقة.

في الموازاة، نوّه صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد الكويتي في مرحلة تعافٍ مدفوعة بزيادة الإنتاج النفطي ونمو قوي في القطاع غير النفطي.

وبحسب الصندوق فقد انكمش الاقتصاد الكويتي بنسبة 2.6 في المئة عام 2024 بسبب خفض الإنتاج النفطي التزاماً باتفاق «أوبك بلس»، على الرغم من نمو القطاع غير النفطي بنسبة 1.8 في المئة. في حين نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.0 في المئة على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2025.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الكويت بنسبة 2.6 في المئة خلال عام 2025، مدعوماً بزيادة إنتاج النفط بنسبة 2.4 في المئة، ونمو القطاع غير النفطي بنسبة 2.7 في المئة.

العراق يطلق فرصاً استثمارية بـ 450 مليار دولار

كشف رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، عن إطلاق العراق فرصاً استثمارية بحجم 450 مليار دولار في مختلف القطاعات.

ولفت السوداني خلال أعمال ملتقى العراق للاستثمار في العاصمة بغداد بمشاركة عربية ودولية واسعة، إلى أنّ "العراق سجّل ارتفاعاً بمؤشرات الاندماج مع الاقتصاد العالمي، وتوسيع أنظمة الدفع الإلكتروني وحوكمة القطاع المالي".

ونوّه السوداني، إلى أنّه "سيتم عقد مؤتمر خاص بعرض الفرص

الاستثمارية الخاصة بمشروع (طريق التنمية)، ستكون الأوسع في المنطقة". مؤكدا أنّ "حجم الاستثمارات تجاوز 100 مليار دولار، ما يؤكد صحة قراراتنا في تنوع البيئة الاستثمارية الوطنية".

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES

Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861

E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت ش.م.ل.
Bank of Beirut s.a.l.
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262